



سلسلة الدراسات الصحية والإجتماعية

الآثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة في الأراضي الفلسطينية: دراسة استكشافية برؤية النوع الاجتماعي

إعداد: مركز دراسات التنمية.
جامعة بيرزيت



تموز ٢٠١٠

حقوق الطبع محفوظة ©



مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق - اليونسكو
عمارة مكة، ط. 2، البالوع، البيرة، الضفة الغربية
السلطة الوطنية الفلسطينية
هاتف: +972(970)-2-242-6468
فاكس: +972(970)-2-242-6469
صفحة إلكترونية: www.pwrdc.ps

تم تأسيس مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق سنة 2005 كأحد مشاريع قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). ويعمل المركز وفق قوانين وأنظمة اليونسكو. يستجيب المركز للحاجة الماسة لوجود مؤسسة قادرة على ترسيخ حقوق المرأة والنهوض بها وتفعيل دور النساء الفلسطينيات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ملاحظة: المادة المنشورة ليست بالضرورة تعبر عن وجهة نظر المركز/ اليونسكو وإنما تعبر عن وجهة نظر الباحثين وهم المسؤولون بالكامل عن ما ورد بها.

التصميم والإخراج الفني: شركة بيلسان  بيلسان

بدعم من:



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

تقديم مركز المرأة للأبحاث والتوثيق



أنشأ مركز المرأة الفلسطينية لأبحاث والتوثيق عام 2005 كأحد مشاريع قطاع العلوم الإنستية والاجتماعية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ليكون مصدرا رئيسيا للمعلومات المتعلقة بالمرأة وتعزيز حقوقها. ومنذ بدأ عمله الفعلي عام 2006، عكف المركز على انتاج البحوث التي تسلط الضوء على واقع المرأة في المجالات الحياتية المختلفة والتحديات التي تواجهها. واقتراح الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه التحديات.

في كل عام يعمد المركز إلى تحديد عدد من المحاور لاجراء البحوث. من هذا المنطلق كانت دراسة "الأثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد افرادها من مشكلة في الإقامة في الأراضي الفلسطينية". وهي دراسة استكشافية من منظور النوع الاجتماعي تسلط الضوء على المشكلات التي تواجه الأسرة بشكل عام والمرأة بشكل خاص بما يتعلق بالحق في المواطنة والإقامة في الوطن. صممت الدراسة من منظور حقوقي إنساني يأخذ بالاعتبار النوع الاجتماعي. وينطلق من أن الحق في المواطنة هو حق أساسي تضمنته المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وانتهاك هذا الحق يهدد مستقبل الفرد في كافة النواحي الحياتية، كالحق في الإقامة والسكن والتعليم والعمل. والأخطر من هذا وذلك هو تأثيره المباشر على الأسرة ووحدها وتماسكها. حيث يصبح الحرمان من حق المواطنة وما يرتبط به من الحق في الإقامة في الوطن تهديدا لاستمرار الحياة الزوجية. وبذلك فإن الدراسة تفحص تأثير الإجراءات الإسرائيلية المتعلقة بالإقامة ولم تشمل العائلات، وما يتعلق بذلك من الحصول على تصاريح الإقامة وشهادات الميلاد، والهويات، والتنقل إلى الحصول على الخدمات المختلفة كالتعليم والصحة والعمل وما ينتج عن ذلك من حرمان هؤلاء من حقوقهن السياسية والإقتصادية والاجتماعية. هذا بالإضافة إلى فحص تأثير ذلك على العنف الموجه ضد المرأة والطفل. ومن شأن ذلك كله تهديد الأمن الإنساني للمواطنين الفلسطينيين.

وتأتي أهمية هذه الدراسة مع استمرار صدور الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي تخطر تنقل المواطنين الفلسطينيين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة بدون الحصول على تصريح وتنسيق مسبق وذلك أمر صعب المنال. حيث يصبح اللقاء بين أهل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة تتم في مصر أو الأردن. يضاف على ذلك حرمان كافة المواطنين من كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول القدس بدون تصريح. ناهيك عن استحالة اقامتهم فيها. وبذلك تمكن جيش الاحتلال من سحب هويات الاف الفلسطينيين من القدس بسبب اضطرابهم للإقامة خارجها بسبب العمل. وبذلك، فإن إسرائيل لا تعامل مع المناطق المحتلة باعتبارها وحدة جغرافية واحدة. وتتجاهل وجود السلطة الفلسطينية، والاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما أنها تتجاهل كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمواطنين تحت الاحتلال.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى مركز دراسات التنمية جامعة بيرزيت الذي قام بتنفيذ هذه الدراسة وإخراجها الى حيز الضوء. ونخص بالذكر منسق البحث السيد إيمان عبد المجيد. والباحث السيد وسيم أبو فاشة، والفريق المساعد. وأعضاء فريق البحث الميداني.

والشكر موصول إلى الباحث جميل هلال والسيدة سهير عزوني الذين قاما مشكورين بمراجعة الدراسة وتقديم المقترحات لتطويرها. وكل الشكر إلى منسقة البحث في مركز المرأة للأبحاث والتوثيق الباحثة شرين عساف لمتابعتها الحثيثة والدقيقة للبحث في مراحله المختلفة. كما نشكر السيدة نوال الخليلي لقيامها بترجمة الدراسة إلى اللغة الإنجليزية، والشكر موصول للمؤسسات النسوية والمجتمعية وقادة المجتمع الذين شاركوا في ورشة العمل لمناقشة نتائج الدراسة وتقديم الملاحظات والتوصيات التي من شأنها رفع المعاناة عن هذه الفئة من المواطنين. كما ونقدم اخلص آيات الشكر والتقدير لكل من شارك في المجموعات البؤرية والى الأسر الفلسطينية التي شاركت في المسح الميداني. ولولا جهود الجميع ما كان من الممكن أن ينجز البحث وأن يخرج بالتوصيات التي من شأنها اتخاذ سلسلة من التدخلات السياسية والبرامجية لرفع المعاناة عن هذه الفئة من المواطنين.

زهيرة كمال

مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق

فريق العمل:

معدا الدراسة:

أيمن عبد المجيد: منسق المشروع. وباحث
وسيم أبو فاشة: باحث

الفريق المساعد:

غسان أبو حطب: منسق المشروع في قطاع غزة
رامي مراد: مساعد باحث
ألقت دار عثمان: مساعدة إدارية

فريق العمل الميداني:

الضفة الغربية	قطاع غزة
غادة شعفوط	جاكلين أبو طعيمة
مي نزال	زبيدة أبو توهة
علا الجولاني	إسلام وهبة
عهدو الخفش	زكريا السلوت
فردوس أبو خميس	ظريف السلطان
هبة أبو رميلة	جهاد رستم
رغدة غيث	عواطف أبو عطايا
ليندا الوحوش	سهام داود
لما شواهنة	
مها نزال	

مراجعة الدراسة:

جميل هلال
سهير عزوني

تقديم مركز دراسات التنمية

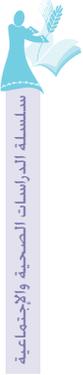
حرص مركز دراسات التنمية منذ بداية عمله على طرق شتى الجوانب المتعلقة بالتنمية في الأراضي الفلسطينية، وتقديم مداخل وتوجهات سياساتية وعملية لصناع القرار. وضمن رؤية المركز بتسليط الضوء على المجموعات الاجتماعية المهمشة، ودراسة مشكلاتها، وسبر أغوار التحديات التي تعرض مشاركتهم الكاملة في تنمية مجتمعهم.

لقد تناولت دراسات المركز في السنوات الأخيرة، النساء، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والفقراء كشرائح اجتماعية تعاني أكثر من غيرها من التهميش من عملية صنع القرار، ومن العملية التنموية صناعة واستفادة من ثمارها، بل كانوا على خلاف ذلك الأكثر انكشافاً أمام الأنماط اللامدروسة، واللاموازنة من التنمية.

وفي هذا السياق، تتناول هذه الدراسة شريحة اجتماعية واسعة في المجتمع الفلسطيني، الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية، أو ينقسمون بين عدة مناطق داخل فلسطين وخارجها نتيجة حكم الاحتلال الإسرائيلي. بقضايا المواطنة والإقامة، ما يضع عقبات أمام حصولهم على حق الإقامة في الأراضي الفلسطينية، أو لم شمل عائلاتهم المشتتة.

تحمل هذه الدراسة عنوان "الأثار والتحديات التي تواجه الأسر التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة في الأراضي الفلسطينية: دراسة استكشافية برؤية النوع الاجتماعي". وتحاول تسليط الضوء على التحديات والعقبات التي تواجه الأفراد والعائلات التي تعاني هذه المشكلة. وخاصة التحديات الاجتماعية والنفسية، وتحاول الدراسة من خلال البيانات (النوعية والكمية) التي أمكن الحصول عليها من الناس المعاشين للمشكلة، تقديم تحليل من منظور النوع الاجتماعي لمفردات المشكلة وآثارها، وصولاً لاقتراح جملة من التدخلات المؤسسية التي من شأنها مساعدة الأفراد والعائلات في حل مشكلة إقامتهم أو لم شمل عائلاتهم، أو على الأقل المساهمة لتقليل من التحديات التي تواجههم في حياتهم اليومية.

وهنا، نقدم شكرنا وتقديرنا لمركز المرأة للأبحاث والتوثيق لدعمهم لهذه الدراسة، كما نقدم شكرنا الجزيل لجميل هلال على مراجعته النقدية العميقة للدراسة، ونقدم شكرنا أيضاً لكل من زهيرة كمال، وسهير الجيوسي، وإلياس ضبيط على مراجعتهم للدراسة، وتقديمهم لملاحظات قيمة أسهمت في تعميق التحليل وإخراج الدراسة بشكلها الحالي.



المحتويات

08 الملخص التنفيذي
12 القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي
12 1.1 الإطار العام للدراسة: السياق الفلسطيني مشكلة الإقامة، ولم الشمل: نماذج للتشتت القسري
17 2.1 منهجية الدراسة
20 القسم الثاني: البيئة الأسرية (خلفية عامة للأسر المبحوثة)
20 1.2 أصحاب مشكلة الإقامة، من هم؟
22 2.2 خصائص العينة المسحية (مؤشرات عامة)
22 1.2.2 التوزيع الجغرافي
22 2.2.2 الجنس، والعمر، والحالة الزوجية
23 3.2.2 التعليم، والعمل، والأوضاع الاقتصادية
26 3.2 نوعية الهوية/ الجنسية التي يحملها أفراد الأسر المشاركة في المسح
28 القسم الثالث: مشكلة الإقامة ولم الشمل (دلالات إحصائية، وروايات أصحاب المشكلة)
28 1.3 بداية رحلة المعاناة: لم الشمل، الإجراءات والمعيقات
30 2.3 أنماط التشتت
32 القسم الرابع: الآثار الاجتماعية والنفسية
32 1.4 تبعات التشتت الأسري
32 1.1.4 تغيير مكان السكن
32 2.1.4 التواصل الأسري
35 3.1.4 الخسائر المباشرة وغير المباشرة للأسر
36 4.1.4 المشكلات الاجتماعية، على الصعيد الأسري، والعائلي، والمحيط المجتمعي
39 5.1.4 نماذج من التحديات التي تواجه الأبناء
41 2.4 الأدوار الاجتماعية الجديدة: التغيير في أدوار النوع الاجتماعي
42 3.4 الانعكاسات النفسية على أفراد الأسرة
44 القسم الخامس: استراتيجيات التأقلم
44 1.5 أولويات الأسرة
44 2.5 استراتيجيات التأقلم
48 القسم السادس: تحليل للحالات الدراسية في سياق مضامين علاقات النوع الاجتماعي
48 1.6 التحديات المرتبطة بحرية التنقل والحركة
51 2.6 تحديات حياتية ومعيشية (البنية المجتمعية)
52 3.6 تحديات ترتبط بالعلاقات الداخلية والمجتمعية للأسرة
54 4.6 انعكاسات نفسية متنوعة على جميع أفراد الأسرة
55 5.6 التغييرات في أدوار النوع الاجتماعي بين حُمل المسؤولية، وغياب السلطة
56 1.5.6 مستقبل النساء في ظل سلطة الرجال وسلطة العائلة «البطركية»
58 القسم السابع: ملاحظات ختامية وتوصيات
61 المراجع
62 الملاحق

فهرس الجداول والأشكال البيانية

الجدول

- 23 (1): التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشاركين في المسح حسب العمر
- 24 (2): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب علاقتهم بقوة العمل
- 42 (3): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح وأفراد أسرهم حسب التحديات النفسية

الأشكال البيانية

- 23 (1): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب المستوى التعليمي
- 26 (2): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح، وأفراد أسرهم حسب نوع الهوية/ الجنسية التي يحملون
- 32 (3): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب الدافع الرئيسي وراء تغيير مكان السكن
- 33 (4): التوزيع النسبي للمشاركين حسب وسائل التواصل الأسري
- 34 (5): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب مكان إقامة كل من أهل الزوج والزوجة
- 34 (6): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح (الأزواج والزوجات) حسب الصعوبات التي تواجههم في لقاء أهل شركائهم
- 35 (7): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب الخسائر المباشرة التي تعرضوا لها
- 37 (8): التوزيع النسبي للنساء المشاركات في المسح حسب نوع الضغوط والتدخلات التي يتعرضن لها
- 38 (9): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح (الأزواج والزوجات) حسب الأفكار التي خطرت ببالهم نتيجة الضغوط التي تواجههم
- 40 (10): التوزيع النسبي لأبناء المشاركين في المسح حسب المدارس التي يلتحقون بها
- 41 (11): التوزيع النسبي للنساء المشاركات في المسح حسب التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي
- 44 (12): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب أولويات أسرهم الحالية
- 45 (13): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب استراتيجيات التأقلم التي يستخدمونها للتغلب على مشاكل التنقل والإقامة
- 46 (14): التوزيع النسبي للمشاركين حسب المؤسسات التي يلجأون لها لطلب المساعدة



الملخص التنفيذي:

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، خضع الفلسطينيون لإشكال مختلفة من أنماط الهجرة الطوعية أو القسرية. كالتنشيت واللجوء الذي أعقب النكبة، وتوزع اللاجئين بين الدول العربية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى داخل حدود إسرائيل، ما أدى إلى تنوع في حالة المواطنة للفلسطينيين تبعاً للدولة/ الإقليم السياسي الذي يعيشون فيه. وقد نجم عن هذا الوضع الاستثنائي مشكلة في إقامة الفلسطينيين حتى داخل الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن حالات نشبت للأسرة الواحدة بين أكثر من بلد، أو داخل حدود فلسطين التاريخية (الضفة الغربية، والقدس، وقطاع غزة، وإسرائيل) لعدم حصول فرد أو أكثر من هذه الأسر لمواطنة داخل الأراضي الفلسطينية (الرقم الوطني/ لم الشمل)، إذ تسيطر إسرائيل بقوة احتلال على سلطة منح المواطنة والإقامة للفلسطينيين.

تواجه الأسر الفلسطينية التي يعيش أحد أفرادها أو أكثر مشكلة الإقامة خديبات كبيرة كالتنشيت، أو العيش في ظروف غير قانونية، ما يلقي بظلاله على التفاصيل اليومية لحياة كل فرد داخل هذه الأسر. كالحرمات من كثير من الحقوق التي تمنحها المواطنة للأفراد داخل مجتمعهم، والتوتر الناتج من التخلي عن حرية الحركة، وعدم وضوح وضع الإقامة والعائلة، وغياب الشعور بالأمن.

تضمنت منهجية الدراسة أدوات البحث الكمية والكيفية للتأكد من تنوع البيانات، بما يسمح بوضع مؤشرات اجتماعية ونفسية عامة لاستكشاف مشكلة الإقامة ولم الشمل في الأراضي الفلسطينية. وقد شملت المنهجية: 25 مقابلة معمقة مع حالات من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، و5 مجموعات مركزة، واستمارة مسحية شملت 302 أسرة فلسطينية تعاني من مشكلة الإقامة ولم الشمل. وقد اتسم العمل الميداني في هذه الدراسة بخصوصية كبيرة، وذلك لغياب قاعدة بيانات للأسر التي تعاني مشكلة الإقامة ولم الشمل، وتنوع الحالات، والعوامل المسببة للمشكلة، ونشبت توزيع الحالات مناطقياً، والحرص والخوف (بعده الأمني) من قبل بعض الحالات، خاصة في منطقة القدس، وأخيراً، لصعوبة الوصول لبعض الحالات خاصة للقائنين خلف الجدار، وبعض أحياء القدس.

لقد عكس العمل الميداني تنوعاً في أصحاب مشكلة الإقامة ولم الشمل، ففي القدس كانت هناك حالات لأبناء لا يحملون أي وثائق شخصية أو يحملون وثائق مؤقتة، وآخرون مسجلين بأسماء جدهم لأمههم، وأسرة مشتتة بين من يحمل وثائق فلسطينية، وهوية القدس، ومشتتة في أماكن سكنها، وأسرة تعتمد في تواصلها على التصاريح، وأسرة صودرت وثائقهم، أما في قطاع غزة، والضفة الغربية فكانت هناك حالات لأسر بدون وثائق رسمية، وأسرة مقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين الأراضي الفلسطينية وخارجها، أو بين القدس وخارجها، وغيرها من الحالات.

لقد واجهت الأسر الفلسطينية التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة العديد من التحديات، التي ارتبط جزء منها وبشكل رئيسي بالعلاقات بين أفراد الأسرة، فقد بينت الحالات الدراسية التي تم بحثها أن هذا العلاقات القائمة تأثرت بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ارتباطاً بالأدوار الإيجابية والإنتاجية والمجتمعية التي يقوم بها كل من الرجال والنساء، وارتبطت كذلك بمسئوليات ومكانة ورؤية كل منهما أيضاً، ومن أهم التحديات التي تواجه أفراد الأسرة، تلك المرتبطة بحرية الحركة والتنقل، سواء أكانت حركة داخل الأراضي الفلسطينية أو خارجها، ففي حالة النساء على وجه الخصوص حددت حركتهن -رغم محدوديتها أصلاً- إما بالحيط الداخلي للأماكن إقامتهن، أو الخروج الاضطراري ضمن إستراتيجية استخدام وثائق بديلة، أو جواز سفر منتهي المدة.

وعادة ما تكون حركة النساء خارج منازلهن مرتبط بالحصول على خدمات صحية لها أو لأحد أفراد أسرتهن. ونتيجة تقييد حرية الحركة والتنقل فإن خدبات أخرى تبرز مثل التواصل الاجتماعي والمكاني بين أفراد الأسرة الواحدة، أو مع ذويهم وأقاربهم.

لقد كشفت المقابلات والمجموعات المركزة عن تضاعف عوامل التدخل والظلم المجتمعي الذي يعانيه أفراد الأسر المبحوثة. وخاصة النساء منهم. إذ أن حياة النساء المتزوجات بعيدا عن أسرهن يسبب لهن صعوبات وخدمات. ويزيد من إمكانيات التدخل في شؤونهن. وكثيرا ما يكون غياب الهوية/ المواطنة أساسا لحرمان هؤلاء الأفراد من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وخاصة فرص العمل، والمشاركة في الانتخابات.

ونتيجة للضغوط الاجتماعية، وحالة اللااستقرار الذي يعيشها أفراد هذه الأسر. فقد برزت العديد من الآثار والمشاكل الأسرية والنفسية داخل هذه الأسر. كالقلق والتوتر، والشعور باليأس والإحباط. فضلا عن زيادة حالات العنف الأسري. ومن جانب آخر لعبت حالة التشتت الأسري القسري دورا أساسيا في إعادة توزيع ادوار النوع الاجتماعي. ففي كثير من الحالات، ورغم الضغوط التي تتعرض لها النساء اجتماعيا، وحتى اسريا، لعبت النساء دورا أوسع في تسيير شؤون أسرهن. وزادت قدراتهن على التصرف بالموارد واتخاذ القرار.

من جانب آخر بينت نتائج المسح الميداني العديد من النتائج أهمها ما يلي:

- بلغت نسبة النساء اللواتي شملهن المسح الميداني 62%. مقابل 38% من الرجال. كما بلغت نسبة المتزوجين من الذين شملهم المسح 90%.
- بلغت أعلى نسبة للمستوى التعليمي للمشاركين في المسح لحملة شهادة البكالوريوس فأعلى. إذ بلغ نسبتهم 26%. أما حملة الثانوية العامة والدبلوم المتوسط فبلغت نسبتهم 38%.
- 51% من المشاركين داخل قوة العمل (منهم 32% يعملون بوقت كامل، و13% يعملون بوقت جزئي، و6% لا يعملون حاليا ويبحثون عن عمل).
- يقيم 23% من المشاركين في المسح أوضاعهم الاقتصادية بالسيئة أو السيئة جدا. و44% بالمتوسطة. فيما يقيمها بالجييدة أو الجيدة جدا 33%.
- بينت نتائج المسح أن الاعتماد الأساسي للأسر على عمل أحد أفرادها (أو أكثر). حيث أن 70% من الأزواج يعملون. مقابل 25% من الزوجات. و20% من الأسر يعمل فرد أو أكثر من أبنائهم. و19% من الأسر تتلقى مساعدات من الأقارب. وهناك 7% من الأسر تتلقى مخصصات حكومية فلسطينية. و23% يتلقون مخصصات حكومية إسرائيلية للفرد/ الأفراد الذين يحملون هوية إسرائيلية داخل الأسرة.
- غالبية الأزواج (58%) يحملون الهوية الفلسطينية. فيما يحمل الهوية ذاتها 40% من الزوجات. و23% من الزوجات يحملن الهوية الإسرائيلية مقابل 14% من الأزواج.
- من أبرز الصعوبات التي واجهت تسجيل الزواج في حالة اختلاف هوية الزوجين المماثلة الإسرائيلية 30%. والرفض الإسرائيلي لتسجيل الزواج في سجلاتها المدنية 27%. وفي حالات كثيرة بلغت نسبتها 26% تم تسجيل الزواج لدى دوائر السلطة الفلسطينية دون الاعتراف الإسرائيلي بذلك.
- ومن ضمن الحالات التي شاركت في المسح فإن 62% لا يحملون أي تصريح للإقامة أو دخول القدس. أو مناطق الخط الأخضر. أو للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما بين 22% أنهم أحيانا يحصلون على تصاريح. و17% أنهم يحملون تصاريح جدد دوريا.
- أفاد 88% من المشاركين في عينة المسح بأنهم قد تقدموا بطلب لم يشمل وساروا في الإجراءات المطلوبة له.



- بينت النتائج أن 55% من الحالات المدروسة لا يعيش فيها الزوج والزوجة والأبناء في بيت واحد.
- اضطرت ثلث العائلات (32%) لتغيير مكان سكنها. ومن بين الذين غيروا مكان سكنهم، فإن 39% استأجروا بيوتا في مكان آخر، و14% اشتروا بيوتا في مكان آخر، و23% اضطروا للسكن بشكل مؤقت لدى أقاربهم في مكان تسهل فيه عملية التواصل بين أفراد الأسرة.
- تلجأ 68% من العائلات الفلسطينية التي يوجد احد أفرادها خارج مكان سكن أسرته للتواصل معه/ها عبر التلفون. كما أن حوالي ثلث المشاركين (30%) في المسح، أفادوا بأنهم يضطرون للسفر لمكان يسهل وصول الطرفين إليه للالتقاء لعدة أيام.
- 50% من المشاركين في المسح خسروا هم أو احد أفراد عائلاتهم أحد مصادر رزقهم، أو أكثر. إذ أن 19% من المشاركين بينوا أن أحد أفراد أسرهم على الأقل فقد وظيفته، و13% آخرين اضطروا لإغلاق مشاريع أو محلات يعملون بها، و15% من المشاركين أفادوا بأن أحد أبنائهم أو أكثر فقد مدرسته، مقابل 14% فقدوا تأميناتهم الصحية والاجتماعية.
- عبر 52% من شملهم المسح أن النساء يتعرضن لصعوبات في متابعة شؤون الأبناء، و39% تعرضن لتدخلات أهلهن، و29% لتدخلات أهل أزواجهن، و38% من النساء تعرضن لمضايقات نتيجة مراجعتن للمؤسسات المختلفة لحل مشاكلهن الناجمة عن التشتت.
- أوضح 44% من المشاركين أن هناك حالة من ضعف المشاركة في حل المشاكل بينهما، كما عبر 37% عن وجود حالة من الفتور في العلاقة الزوجية، و31% أن هناك خلافات دائمة بكل ما يتعلق بالقضايا الحياتية.
- صرح 44% من المشاركين في العينة المسحية أنهم واجهوا صعوبات في تسجيل أبنائهم.
- أما التغيرات في أدوار النوع الاجتماعي، فقد جاءت كالتالي: 68% من النساء زاد اعتمادهن على أنفسهن، مقابل 54% من النساء زادت قدرتهن على اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة، و46% من النساء قمن بمفردهن بكافة الإجراءات والمعاملات الأسرية في الحيز العام، و44% من النساء زادت قدرتهن على التحكم بالصرف، والتصرف بأموال الأسرة، ومن جانب آخر، 31% من النساء تعرضن لمضايقات وخرشات من المحيط العام، 34% تعرضن لتدخلات من المحيط الأسري.
- غالبية من شملهم المسح (71%)، يعتبرون أولويتهم الرئيسية لم شمل أسرهم.
- تلقى 30% دعما معنويا من محيطهم الاجتماعي، و46% تلقوا دعما إلى حد ما، فيما لم يتلق أي دعم 24% من يعيشون مشكلة الإقامة.
- بينت النتائج أن هناك نسب تتراوح بين 10% و13% من شملهم المسح اضطروا للمغامرة للتغلب على العقبات الإسرائيلية فيما يتعلق بالإقامة والتنقل، فهناك من أقام بشكل مخالف داخل الخط الأخضر أو القدس، أو من اضطر لعبور منطقة ما بعيدا عن الحواجز أو باستخدام سيارات إسعاف، أو باستخدام هوية احد الأقارب.
- ضمن البدائل التي يعتبرها المشاركون واقعية في حال استحالة حصولهم على لم الشمل، فإن 31% يفكرون بالهجرة خارج البلاد، و37% بتغيير مكان السكن، و8% بالطلاق.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من التدخلات السياساتية والبرامجية المطلوبة، على عدد من المستويات، أهمها:

- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالأفراد غير الحاصلين على لم الشمل، وإجراء المسوح والدراسات المتعلقة بقضاياهم.
- الضغط والتنسيق بين المؤسسات الفلسطينية والدولية لطرح مشكلة الإقامة ولم الشمل من منظور القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والعمل مع المنظمات الدولية لحل المشكلة.

- تنفيذ حملات توعية قانونية للمواطنين الفلسطينيين في القدس حول حقوقهم المدنية، وإجراءات لم الشمل.
- وضع سياسات وبرامج تدخلية من قبل المؤسسات الفلسطينية الرسمية والاهلية لمساعدة الأسر والأفراد الذين يعانون من مشكلة الإقامة، وخاصة في مجال حقوقهم الأساسية (التعليم والصحة والعمل والحقوق الانتخابية...).



القسم الأول: الإطار النظري والمنهجي

1.1 الإطار العام للدراسة: السياق الفلسطيني مشكلة الإقامة، ولم الشمل: نماذج للتشتت القسري

تركز العديد من الدراسات على تأثير الهجرة على العائلة، والآثار الاقتصادية عليها، وعلى العائلة الأصل. فضلا عن التركيز على انتقال نواة العائلة مثل الأم والأب وأثار ذلك على الأدوار الاجتماعية التي يلعبها أفراد الأسرة تبعاً للوضع الجديد. فلهجرة أو انتقال كل فرد من أفراد الأسرة النووية آثاره الخاصة على الأدوار الاجتماعية، وللتدليل فإن هجرة الأب مثلاً، أو انتقاله طوعاً أو إيجاباً بعيداً عن أسرته، تؤدي عادة لإعادة توزيع السلطة والقدرة على صناعة القرار داخل الأسرة، ويترك غيابه مجالاً لتدخل المحيط العائلي في أسرته خاصة في سياق مجتمعات تقليدية للعائلة الممتدة فيها دور وتأثير في الأسرة النووية للزوج.

12

ويجدر هنا، وقبل الخوض في مشكلة الإقامة ولم الشمل، المرور سريعاً على بعض ما تناوله الأدبيات حول الهجرة وأثارها، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مفردات السياق الفلسطيني، عن كثير من معطيات الهجرة الطوعية، إلا أن ثمة قواسم عامة مشتركة نستعرض أبرزها في العجالة التالية.

إذ يقسم بون (Poon, 1996) آثار الهجرة لثلاث أقسام: الآثار الثقافية، والآثار الصحية، والآثار العائلية. إذ تخلق الهجرة آثاراً انتقالية على الفرد عبر العامل الثقافي، كالعادات والاختلافات الثقافية، ويستغرق المهاجرون وقتاً للتأقلم مع الثقافة الجديدة، والتي تتنوع درجة تأقلم المهاجرين معها تبعاً لعوامل عديدة، فمنهم من يدخل في عزلة اجتماعية مؤقتة أو طويلة نتيجة فقدان الشبكات الاجتماعية القديمة في البيئة الجديدة، ومنهم من يتكيف مع الثقافة الجديدة مع مراعاة المحددات الأساسية لثقافته، ومنهم من يتماهى تماماً مع الثقافة الجديدة وينقطع عن ثقافته، وتؤدي التفرقة في العائلات إلى تغيرات على المستوى النفسي لأفراد العائلات، إذ تؤدي الهجرة لخلق ضغط على المهاجرين وعائلاتهم (Poon 1996, Silver 2006). حيث ينجم عن الهجرة تحديات جديدة أمام المهاجرين، أبرزها صعوبة التأقلم مع البيئة العائلية المختلفة، وتشير كثير من الدراسات لعلاقة مباشرة بين حالات التوتر والاكتئاب والانفصال عن شخص هو في غالب الأحيان أحد أفراد العائلة (Aguilera-Guzman et al. 2004, Paykel 1970, Rodriguez et al. 2000, Suarez-Orozco et al 2002). ومن بين أبرز الآثار العائلية حسب نموذج (بون) تضم التغير البنيوي للعائلة والأدوار الجندرية، وبالرغم من الآثار السلبية إلا أن العائلة الممتدة للمهاجرين تعمل على بناء روابط أقوى تعمل على تسهيل عملية الانتقال وتوفير الدعم الاجتماعي، لذا تعمل العائلات على حماية أعضائها الذين يعانون من ظروف متوترة (Silver, 2006).

فلسطينياً، تناولت الكثير من الدراسات آثار الهجرة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حيث يهاجر الرجال تاركين خلفهم المنزل لرأسه النساء (مركز دراسات المرأة 1999). (2000Giacamen Hilal 2007, Taralai 2006, and Johnson), يوضح هلال (2007) الدافع الرئيسي لهجرة النساء في الأراضي الفلسطينية وهو الزواج (مقارنة بالعمل للرجال). وتعتمد الثقافة السائدة أن على النساء العيش مع عائلات أزواجهن، أو على الأقل أن يكن قريبات في مكان سكنهن من عائلات أزواجهن، مما يؤدي لتعرض النساء لضغوط اجتماعية ونفسية ترتبط في حالة غياب أزواجهن عنهن، لتزايد دور أسرة الزوج، للتعويض عن غيابه، إلا أن هناك غياب في دراسة مشكلة الإقامة ولم الشمل العائلات (أبو مخ 2007)، والتي تشكل تحدياً كبيراً أمام عشرات آلاف الفلسطينيين.



عموما. تناولت العديد من الأدبيات آثار الهجرة على العائلات والأفراد وآثارها المختلفة في السياق العالمي. والتي تم استعراض أهمها للاستفادة من التوجهات التحليلية العامة التي قدمتها. أما السياق الفلسطيني المدروس هنا، فيتعلق أساسا بالعائلات والأفراد الذين يواجهون مشكلة الإقامة في الأراضي الفلسطينية (لعدم حصولهم على لم الشمل). من حيث مصدر المشكلة، وأطرها القانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية. فهنا، نحن أمام مواطنين فلسطينيين يواجهون مشكلة الإقامة في بلدهم. وآخرين مشتتين بين الأراضي الفلسطينية وخارجها لوجود فرد أو أكثر خارج الأراضي الفلسطينية لعدم حصولهم على لم الشمل. وغيرهم مشتتين في الأراضي الفلسطينية ذاتها (بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بين القدس وخارجها، أو بين الأراضي الفلسطينية وداخل الخط الأخضر).

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، خضع الفلسطينيون لإشكال مختلفة من أماط الهجرة الطوعية أو القسرية، كالتشتت واللجوء الذي أعقب النكبة، وتوزع اللاجئين بين الدول العربية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وحتى داخل حدود إسرائيل. ما أدى إلى تنوع في نوع المواطنة لكل تجمع فلسطيني تبعا للدولة/ الإقليم السياسي الذي يعيشون فيه.

توزع الفلسطينيون بعد عام 1948 على العديد من الكيانات السياسية (دون أن يشكلوا كيانهم الخاص. ما أحر لعقود نشوء فكرة المواطنة). فقد أديرت الضفة الغربية بمواطنيها واللاجئين إليها. فضلا عن الذين لجأوا للأردن من قبل الحكومة الأردنية، وحملوا تبعا لذلك الجنسيات الأردنية، وفيما أدير قطاع غزة (مواطنيه ولاجئيه) من قبل مصر، التي منحت جميع سكان قطاع غزة وثيقة سفر مصرية. أما اللاجئون الفلسطينيون في دولتي سوريا ولبنان فقد حملوا وثائق خاصة صدرت من كلا البلدين للاجئين الفلسطينيين. (وفيما عدا الجنسية الأردنية التي منحت لسكان الضفة الغربية والقدس، واللاجئين الفلسطينيين شرقي الأردن، فإن أيا من الوثائق التي منحت للاجئين الفلسطينيين لا تعتبر جنسية، ولا ترتب حقوق مواطنة في بلدان الشتات المذكورة). أما في إسرائيل فقد أجزر من تبقى من الفلسطينيين على حمل الجنسية الإسرائيلية.

وقد أعقب تداعيات نكبة فلسطين وتشريد مئات آلاف الفلسطينيين من أرضهم عدة هجرات (تمت بشكل فردي) تنوعت دوافعها الاقتصادية أو الاجتماعية، وصولا لموجة النزوح عام 1967، إذ خضع من تبقى من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية (والقدس)، وقطاع غزة للاحتلال الإسرائيلي. هنا عملت السلطات الإسرائيلية على إحصاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإصدار بطاقات هوية (وأرقام وطنية) من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وفيما يتعلق بالقدس (كما سنفصل لاحقا)، تم منح سكان المدينة من الفلسطينيين بطاقات هوية خاصة (تمنحهم حق الإقامة في المدينة).

أما بعد 1994، فقد أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية هويات "السلطة"، وجواز سفر فلسطيني للمواطنين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء حملة هوية القدس، إذ أن منحهم هوية فلسطينية يجردهم من حقوقهم في مدينتهم، وعلى رأسها حق الإقامة في المدينة. فيما بقي جزء من سكان الضفة يحملون الجنسية الأردنية (إضافة للهوية الفلسطينية).

وهنا جدر الإشارة، إلى أن الهويات التي تصدرها السلطة الفلسطينية، تحتوي على رقم وطني لا يحصل عليه أي فلسطيني إلا بموافقة السلطات الإسرائيلية، وبالتالي فإن السلطة الفلسطينية لا تملك ولاية على مواطنيها، أو الفلسطينيين المقيمين في الخارج بما يتعلق بحقوق الجنسية، وذلك بالرغم من انتقال معظم السلطات المدنية للسلطة الوطنية الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو.

حيث أن تسجيل الميلاد والوفاة وتحصيل الإقامة والحصول على تأشيرات الزيارة ما زالت تحت الولاية الإسرائيلية، يشير أبو مخ بأن إسرائيل تعتبر كل من لا يملك رقم هوية (صادر من السلطات المدنية الإسرائيلية) أجنبي (Abu Mukh 2007). لذا يتم اعتبار الفلسطينيين الذين ولدوا خارج فلسطين، واللجئين والذين كانوا خارج البلاد قبل عام 1967 بأنهم أجنبي.

وعليه، فإن مشكلة الإقامة ولم الشمل ناجمة أساسا عن هذا التنوع الأوضاع القانونية لإقامة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، وأوضاعهم القانونية في بلدان الشتات. فأيا كانت الهوية أو الجنسية التي يحملها الفلسطيني، فإنها لا تمنحه الحق بالإقامة في الأراضي الفلسطينية (ضمن القوانين الإسرائيلية) ما لم يحمل الهوية الفلسطينية/ الرقم الوطني الذي يرتبط أساسا بموافقة إسرائيل. وفيما يتعلق بالقدس، فإن أيا من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يستطيعون دخول المدينة في حال عدم حملهم لهوية القدس. ما لم يحصلوا على تصريح زيارة مؤقت من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

لم تكتف الإجراءات الإسرائيلية بمنع الفلسطينيين من دخول مدينة القدس، والتحكم بحق المواطنة (الرقم الوطني/ لم الشمل) بل امتدت لتطال التحكم في مفاصل الحياة اليومية للفلسطينيين القابعين تحت سلطتها الاحتلالية. كالتحكم في حرية التنقل، والسكن، وصولا إلى الإبعاد، والتفتيت الجغرافي للأراضي الفلسطينية، وعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وأخيرا حصار قطاع غزة بالكامل وعزله عن العالم، إذ تتحكم إسرائيل إضافة للطرق بين التجمعات السكانية الفلسطينية، بجميع المعابر الواصلة بين الأراضي الفلسطينية ودول الجوار.

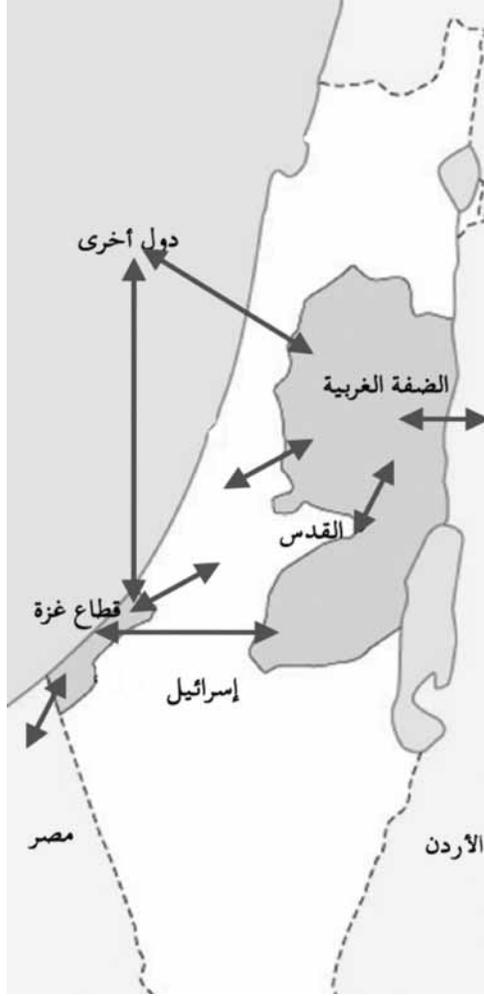
وفيما يتعلق بحركة الفلسطينيين وتنقلهم، يجدر توضيح ما يلي:

- تخضع الأراضي الفلسطينية لسيطرة إسرائيلية شبه كاملة، وبالتالي فإن إسرائيل هي من يسيطر ويتحكم بالحركة على الحدود للأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي من يسيطر على المعابر سواء في الضفة الغربية مع الخارج، أو قطاع غزة مع الضفة الغربية والعكس صحيح.
- تعيق حركة التنقل والمواصلات في الأراضي الفلسطينية العديد من الحواجز العسكرية الثابتة أو المؤقتة، ووصل عددها 630 حاجزا مع نهاية عام 2008.
- يؤثر جدار الفصل بعدة مناطق في الضفة الغربية وتجدر الإشارة إلى أن نصفها تقريبا يقع في شمال الضفة الغربية.
- إن أي مواطن فلسطيني أو أجنبي لا يملك أي هوية فلسطينية لا يقدر على زيارة الأراضي الفلسطينية إلا من خلال تأشيرة إسرائيلية.
- كذلك، فإن السلطات الإسرائيلية تمنع دخول المواطنين من الدول العربية دخول الأراضي الفلسطينية. عدا حالات قليلة وبخاصة من مصر والأردن لوجود تمثيل دبلوماسي متبادل بينهما وبين إسرائيل.
- نتيجة السياسات التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية من إغلاقات وحواجز وبناء جدار الفصل، وحالة العزل التام الذي يعيشه قطاع غزة، نشأت قيود جديدة على الحركة والتنقل، وحسب مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، فقد زادت الحواجز الاحتلالية العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية إلى 630 حاجزا مع نهاية عام 2008، إضافة إلى استمرار السلطات الإسرائيلية في بناء جدار الفصل ودعم توسيع المستوطنات الكولونيلية في الضفة الغربية. وحسب تقرير المراقبة الاقتصادية للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة حول عام 2008، فما زالت السلطات الإسرائيلية تستمر في فرض القيود الاقتصادية الصارمة على

الاقتصاد الفلسطيني من أجل منع أو إعاقة الاستثمار الخاص. وإضافة إلى القيود على الحركة والتنقل تسيطر الحكومة الإسرائيلية على جميع نقاط المعابر البرية والبحرية. وعلى حرية السكان في السفر والسكن.

- وارتباطا بذلك يصعب عن سكان الضفة الغربية الوصول إلى القدس أو التواصل مع الأقارب. ولذلك يواجه الفلسطينيون المتزوجون من مقدسيات على سبيل المثال صعوبة في الوصول أو السكن بالقدس.

تشير الأسهم إلى حالات الزواج المختلفة التي يمكن أن يكون لديها مشكلات لم الشمل



وبالعودة لمشكلة لم الشمل (موضوع هذه الدراسة) فقد وضعت إسرائيل العديد من العوائق الإدارية والقانونية التي تحول دون لم شمل الأسر (B'Tselem 2006). بالإضافة لقانون المواطنة ودخول إسرائيل (2003). ففي عام 2007، قامت إسرائيل بالطلب من الفلسطينيين المسجل عنوانهم في غزة بتقديم طلب لتصريح مؤقت للبقاء في الضفة الغربية. بغض النظر عن المدة التي مضت عليهم في الضفة الغربية (B'Tselem 2006). وتقدم طلبات لم الشمل خلال السلطات العسكرية الإسرائيلية. وقد أعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية (قرار 91\449) أن لم الشمل في الأراضي الفلسطينية ليس حق للمواطنين بل هو عمل خيرى من قبل السلطات الإسرائيلية.

منذ عام 2000 ومع بداية الانتفاضة الثانية. تم تجميد طلبات لم شمل العائلة (بالرغم من موافقة إسرائيل على 32000 طلب عام 2008. إلا أن هناك 90000 طلب في انتظار الموافقة (B'Tselem 2008). وهذا يعني فصل النساء اللواتي لم يوافق على طلبهن عن أزواجهن أو انتقالهم للعيش مع أزواجهن بصورة غير قانونية. تؤكد بتسيلم (2008) بأن غالبية المتأثرين بهذه السياسات الإسرائيلية هن من النساء حيث هناك 10000 من حملة الجنسيات الأجنبية متزوجات من فلسطينيين. كما أن معظم الذين يمنعون من دخول الأراضي الفلسطينية هن من النساء الأردنيات ذوات الأصول الفلسطينية (Amnesty International, 2007).

لقد أدت الإجراءات الإسرائيلية منذ أواسلو. إلى تعقيد الحركة الداخلية أمام الفلسطينيين. حيث قسمت الأراضي الفلسطينية لاعتبارات أمنية إسرائيلية إلى عشرات من المعازل السكانية غير المتواصلة. فضلا عن مئات الحواجز الثابتة والمتحركة. والطرق الالتفافية الاستيطانية. وتوسع الاستيطان. وإقامة عشرات البؤر الاستيطانية. وصولا إلى جدار الفصل العنصري. وعزل الأحياء الفلسطينية في القدس عن محيطها. ما أضاف عوامل وتعقيدات جديدة أمام لم شمل العائلات الفلسطينية. إذ تضطر العائلات إلى القيام (بلم شملها) بنفسها. حيث تقوم بعض النساء بالانتقال مع عائلاتهن إلى مناطق معينة داخل الأراضي الفلسطينية. ولا يتنقلن خارجها. خوفا من مواجهة خطورة الترحيل (Loewenstein, 2006, p. 27).

كما يمنع قانون المواطنة والدخول لإسرائيل (2003) الفلسطينيين من دخول القدس الشرقية. مما يصعب على النساء العيش مع أزواجهن في حالة سكنهم في القدس. أما إذا كانت المرأة من حملة هوية القدس. وانتقلت للضفة الغربية للعيش مع زوجها فتواجه خطر سحب الهوية من قبل السلطات الإسرائيلية. وبأقل تقدير تجريدها من معظم الحقوق والتأمينات الاجتماعية والصحية اللازمة بهذا النوع من الهويات. في عام 1974 قامت إسرائيل بوضع إجراءات تربط وضع المواطن بسكنه. حيث يمكن سحب الإقامة من الشخص إذا غاب أكثر من سبع سنوات عن سكنه. أو حصل على جنسية أو إقامة في مكان آخر (Shiblak, 2006, p. 8). وهذا الأمر ينطبق في كثير من الحالات حتى على المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية المقيمين خارج الأراضي الفلسطينية. إذا اضطرون لزيارة الأراضي الفلسطينية بشكل دائم خوفا من سحب هوياتهم. كما طبقت هذه السياسات حتى على الأطفال من حملة الهوية المقدسية. علما بأن القانون يمنع سحب هوية الأطفال كونهم خاضعين لولاية ذويهم.

تواجه النساء القادمات للأراضي الفلسطينية تحديات كبيرة ارتباطا بقانون المواطنة ودخول إسرائيل. ويؤدي هذا الضغط في أسوأ الحالات لتفريقة العائلة في حالات الترحيل. أو العيش في ظروف غير قانونية. ونظرا لدور النساء (الاجتماعي. والإيجابي) في أسرهن. فإن الحالات الانتقالية التي تعاني منها النساء عند محاولة لم الشمل لها أثر كبير على أسرهن. فحالة التوتر والقلق. وغياب الشعور بالأمن.

ناهيك عن غياب الزوج أو الزوجة عن الأسرة يخلق أوضاعاً غير طبيعية تلقي بظلالها على التفاصيل اليومية لحياة كل فرد داخل هذه الأسر.

من هنا ستحاول هذه الدراسة تقييم الآثار الاجتماعية والنفسية لمشكلة الإقامة والتشتت الأسري، والعوامل المرتبطة مثل الاغتراب الذي ينتج عن ترك المرأة للشبكات الاجتماعية، والتوتر الناتج من التخلي عن حرية الحركة وعدم وضوح وضع الإقامة والعائلة.

2.1 منهجية الدراسة

تضمنت منهجية الدراسة أدوات البحث الكمية والكيفية للتأكد من تنوع البيانات، ورسم صورة أعمق للوضع في فلسطين، بما يسمح بوضع مؤشرات اجتماعية ونفسية عامة حول مشكلة الإقامة ولم الشمل في الأراضي الفلسطينية. مع العلم أن الدراسة حاولت أن تكون شمولية في تناولها للقضايا المختلفة التي ترتبط بالمشكلة، وبالمقابل كانت الدراسة استكشافية من خلال المنهجية الميدانية المستخدمة. حيث كانت عينات البحث عينة قصدية في مراحلها المختلفة، لأن مجتمع العينة غير معروف، ولا تتوفر أرقام وبيانات حول هذه الأسر، وما هو متوفر بشكل خاص أرقاماً حول طلبات لم الشمل المقدمة، أو الحالات التي تتوجه إلى المؤسسات لطلب المساعدة. وقد حاولنا من خلال هذه العينة رصد ما تتعرض له هذه الأسر من تحديات وصعوبات في السياقات الحياتية المختلفة.

ومن أجل استكشاف الظاهرة، مرت الدراسة بعدة مراحل، هي:

أولاً: المرحلة التحضيرية: وهدفت لرصد وتحليل أهم القضايا والمحددات الخاصة بمشكلة لم الشمل والإقامة، وأثارها على الأسر الفلسطينية، وأفرادها، ولوضع المعايير المحددة لعينة الدراسة، واستكشاف طبيعة الحالات الموجودة في المجتمع الفلسطيني، وشملت:

- مراجعة الأدبيات.
- مرحلة البحث عن الحالات واكتشافها: قام الفريق الميداني لمركز دراسات التنمية في المحافظات المختلفة بزيارات ميدانية للقري والمدن والمخيمات، من أجل البحث عن الحالات المتواجدة في الميدان، وكان فريق البحث يقوم بالاتصال بالأسر وأخذ معلومات أولية توضح نوع المشكلة التي تواجهها الأسرة من أجل العودة مرة أخرى أثناء عملية البحث الميداني.
- الاتصال بالمؤسسات الفلسطينية الحقوقية والرسمية: قام فريق البحث بعقد أكثر من عشرة لقاءات بالمؤسسات الحقوقية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما قام فريق البحث بعقد لقاءات مع ممثلين عن وزارة الشؤون المدنية لفهم نوع القضايا لدى هذه المؤسسات وما هي التحديات التي تواجه المؤسسات في عملهم، أو نوع القضايا والأسر التي لديهم إطلاع على أحوالهم.
- مقابلات معمقة تجريبية: قام فريق البحث بعقد 5 مقابلات معمقة تجريبية لتحديد أهم المؤشرات ارتباطاً بتجارب العائلات التي تعاني المشكلة.
- المجموعات المركزة: قام فريق البحث بعقد جلسة نقاش للحالات بعمق من خلال المجموعات المركزة، لتطوير المؤشرات، وإعداد أسئلة بحثية أولية للاستمارة المسحية، وتحديد أهم معايير العينة البحثية.



ثانياً: مرحلة تطوير أدوات البحث والعينة: بناء على المرحلة التحضيرية والاستكشافية، أصبح لدى فريق البحث معلومات ومؤشرات مرتبطة بهذه الحالات وعليه قام فريق البحث بتطوير استمارة بحث للعمل الميداني.

- فحص الاستمارة: قام فريق البحث الميداني بفحص مؤشرات الاستمارة من خلال تجربتها على أسر فلسطينية تبعا لأهداف البحث.
- تطوير الاستمارة، وفحص المؤشرات في الميدان: قام فريق البحث بإجراء مسح ميداني شمل 302 أسرة فلسطينية في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تعاني هذه الأسر أو أحد أفرادها من مشكلة من الإقامة. حيث تم رصد هذه الأسر بشكل مقصود أثناء عملية البحث الميداني فالعينة غير ممثلة وإنما مثلت أماط مختلفة من الأسر التي تعاني من هذه المشكلة والتي تم اكتشافها أثناء العمل الميداني.

ثالثاً: مرحلة التحليل: ثلاث مراحل لعملية تحليل البيانات:

- المرحلة الأولى: تم عمل تحليل أولي لنتائج المسح الميداني، حيث هدف هذا التحليل إلى نقاش هذه النتائج الأولية مع أسر تعاني من نفس المشكلة، للوصول إلى تحليل أعمق وفهم للنتائج الكمية من خلال أصحاب المشكلة.
- المرحلة الثانية: مرحلة تحليل النتائج والتعمق بها من خلال الحالات الدراسية، حيث تم إجراء 25 حالة دراسية موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المحافظات المختلفة. وكما تم عقد 5 مجموعات مركزة في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها والقدس.
- المرحلة الثالثة: عرض النتائج على المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة، حيث تم عقد ورشة عمل، تخللها عرض أولي للنتائج حضرها العديد من المؤسسات الحقوقية والنسوية، حيث أشاد الحضور بأهمية الدراسة لتناولها قضية حيوية تهم شريحة مهمة من المواطنين، وأضاف الحضور أهمية وضع توصيات تتعلق بالتوعية حول الحقوق والمواطنة.

رابعاً: التحليل النهائي وكتابة التقرير: تم إعداد نسخة شبه نهائية من الدراسة، من الدارسة وعرضها على خبراء للمراجعة، فقد تم مراجعة الدراسة من قبل الأستاذ جميل هلال مفكر وعالم اجتماع، والأستاذة سهير عزوني خبيرة نوع اجتماعي، والدكتور الياس ضبيط خبير إحصائي. وقد تم رفد الدراسة بملاحظات حيوية وذات أهمية، حيث تم تضمين ملاحظاتهم للنسخة النهائية من التقرير.

أما حول ما تم إنجازه بالعمل الميداني فكان كالتالي:

المقابلات المعمقة (25 مقابلة): تشمل حالات من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم إجراء 5 مقابلات مع كل مجموعة، نظراً لخصوصية كل حالة، توفر المقابلات فرصة لتطوير فهم أعمق لأثر مشكلة الإقامة على الأسر وخاصة النساء، وقد استعان المركز بمجموعة من الباحثات الميدانيات اللواتي خضعن للتدريب من قبل مركز دراسات التنمية للقيام بمقابلات تتناول مواضيع حساسة.

المجموعات المركزة (5 مجموعات مركزة): توفر المجموعات المركزة فرصة لمناقشة النتائج والمقابلات مع مجموعة أكبر، ما أسهم في وضع التجارب بخصوصياتها أمام التجارب العامة. بذلك وفرت المجموعات المركزة فرصة للنساء والرجال والأبناء لمناقشة قضاياهن مع أفراد أسر في ظروف مشابهة.

الاستمارة المسحية (302 استمارة):

تم استخدام إجراء مسح ميداني شمل 302 أسرة فلسطينية . وقد تم التأكيد على فريق العمل من خلال المتابعة والتواصل اليومي مع فريق العمل الميداني في جميع مراحل البحث على أهمية صحة وسلامة المشاركين والمشاركات (من الأسر التي تعاني مشكلة الإقامة ولم الشمل) في هذه الدراسة. نظرا لحساسية المواضيع التي تتناولها الدراسة، خاصة أن العديد من المشاركين قد يكونوا يعيشون وضعا غير قانوني في الأراضي الفلسطينية، لذا تم التشديد على المحافظة على سرية المعلومات وهوية المشاركين.

وقد واجهت عملية المسح الميداني صعوبات كبيرة، وذلك لجملة من الأسباب، أهمها:

- غياب قاعدة بيانات للأسر التي تعاني مشكلة الإقامة ولم الشمل، وعادة ما يتوفر معلومات لدى كل مؤسسة بحسب الحالات التي لجأت إليها فقط.
- تنوع الحالات، والعوامل المسببة للمشكلة أدت لصعوبة إيجاد أرضية مشتركة لأسئلة المسح الميداني، فالمسح في مثل هذه الحالة يقدم مؤشرات عامة، ويرسم حدودا للمعطيات العامة لهذه الحالات.
- تشتت توزيع الحالات مناطقيا، الأمر الذي اقتضى فترة زمنية طويلة للوصول لكل حالة.
- الحرص والخوف (ببعده الأمني) من قبل بعض الحالات، خاصة في منطقة القدس.
- صعوبة الوصول لبعض الحالات خاصة للقاطنين خلف الجدار، وبعض أحياء القدس.



القسم الثاني : البيئة الأسرية (خلفية عامة للأسر المبحوثة)

1.2 أصحاب مشكلة الإقامة، من هم؟

في المرحلة التحضيرية للدراسة، تم تحديد بعض المعايير الرئيسية لمن يصنفون كحالات دراسية. وقد توسعت الحالات الدراسية تباعا من خلال الحالات المعمقة التجريبية. وكذلك أثناء الحث عن الحالات في الميدان. وعليه تم الوصول للحالات التالية، التي صنفت بناء على خصوصيات كل منها:

أولاً: القدس. فقد بين العمل الميداني أن هناك سبعة أنواع من الأسر المقدسية التي تعاني من مشكلة الإقامة. وقد كانت كالتالي:

- أبناء بدون أي وثائق شخصية (شهادة ميلاد، هوية، جواز سفر...)
- أولاد مسجلين بأسماء جدهم لأهمهم.
- أسر مشتتة بين من يحمل وثائق فلسطينية، وهوية القدس، ومشتتة في أماكن سكنها بين الضفة الغربية، والقدس أو أحد ضواحيها.
- أبناء من الأسر يحملون وثائق مؤقتة (معرضين بشكل دائم لخسارتها).
- أسر يعتمدون في تواصلهم على التصاريح.
- أسر صودرت ووثائقهم.
- الزوج أو الزوجة يحملون جنسية أجنبية.

المواطنين المقدسيين، تحديات إضافية يفرضها الاحتلال الإسرائيلي

يعد وضع المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة منذ عام 1967، من أكثر الأوضاع تعقيدا بما يخص مشكلة الإقامة ولم الشمل، لارتباط الوجود الفلسطيني في القدس، بمشروع الاحتلال الإسرائيلي الهادف لتهودي القدس، وترحيل سكانها الفلسطينيين، عبر التوسع في الاستيطان، وخنق الأحياء العربية، وسحب هويات الفلسطينيين، وغيرها من الإجراءات، التي تجملها فيما يلي (التفكجي، 2008):

مصادرة الأراضي: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من أجل إقامة المستوطنات، إذ تم مصادرة 24 كلم مربع من مساحة القدس الشرقية (تشكل حوالي 35% من مجمل مساحة القدس الشرقية)، حيث أنشأت عليها 15 مستوطنة.

قوانين التنظيم والبناء: في مقابل دعم الاستيطان، ومصادرة الأراضي لهذا الغرض، تم إقرار جملة من القوانين المنظمة للبناء في القدس، للحد من النمو العمراني للفلسطينيين فيها، إذ تم إغلاق مساحات شاسعة حول البلدة القديمة وإعلانها مناطق خضراء، مما جعل 40% من مساحة المدينة مناطق خضراء لا يسمح للفلسطينيين البناء فيها، فيما تشكل رصيда توسعيا للاستيطان، وفضلا عن ذلك فإن إجراءات وتكاليف البناء للمواطنين الفلسطينيين تكاد تكون خيالية، ما دفع العديد من المواطنين الفلسطينيين لاستملاك الأراضي والبناء عليها في محيط القدس.



قانون الغائبين: في عام 1950 استخدمت إسرائيل قانون الغائبين والذي ينص على أن كل شخص كان خارج دولة إسرائيل أثناء عملية الإحصاء لعام 1967 فإن أملاكه تنقل إلى القيم على أملاك الغائبين. وبحق للقيم بيع أو تأجير هذه الأملاك، وهو ما تم فعليا على أيدي الجمعيات الاستيطانية في البلدة القديمة.

الأسرلة: وهو العمل على أسرلة الأقلية الفلسطينية المتبقية في مدينة القدس والتي لا تزيد عن 22% من مجموع السكان. حيث تعمل إسرائيل على ربط القطاعات الصحية والتعليمية والخدماتية بتلك القائمة لديها. وذلك لضم الأقلية إلى جانب ضم الأرض. ومثالا ذلك، تم العمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتحل مكان المدارس العربية الحكومية والخاصة. حيث يدرس حاليا في المدارس الحكومية الإسرائيلية قرابة 39 ألف طالب فلسطيني. مقابل 30 ألف في المدارس العربية الحكومية والخاصة في القدس.

مصادرة الهويات: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنون أردنيون يعيشون في دولة إسرائيل. وذلك طبقا للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس منذ احتلالها للمدينة عام 1967. حيث تم إجراء تعداد للسكان. والذي بنيت عليه مسألة منح بطاقات الإقامة في القدس. باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران. ثم سمح لهم بالإقامة في القدس بشكل إنساني. وبالتالي فهم ليسوا مواطنين. وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل. وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم في مكان آخر غير القدس لمدة معينة معرض بفقدها إقامة الدائمة فيها.

ثانيا: قطاع غزة، بينما تلمس البحث أثناء العمل الميداني ستة أنواع من الأسر في قطاع غزة

- أسر بدون وثائق رسمية (يحملون هويات فلسطينية غير مسجلة إسرائيلية).
- أسر مقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- أسر مقسمة بين قطاع غزة ومصر. أو بين قطاع غزة والأردن. أو مقسمة بين قطاع غزة ومصر والأردن.
- زوجات يحملن هويات إسرائيلية، أو مقدسية ويقمن في قطاع غزة.
- الزوج أو الزوجة يحملون جنسية أجنبية.

ثالثا: الضفة الغربية، في حين كان هناك سبعة أنواع من الأسر في الضفة الغربية وصل إليها فريق البحث:

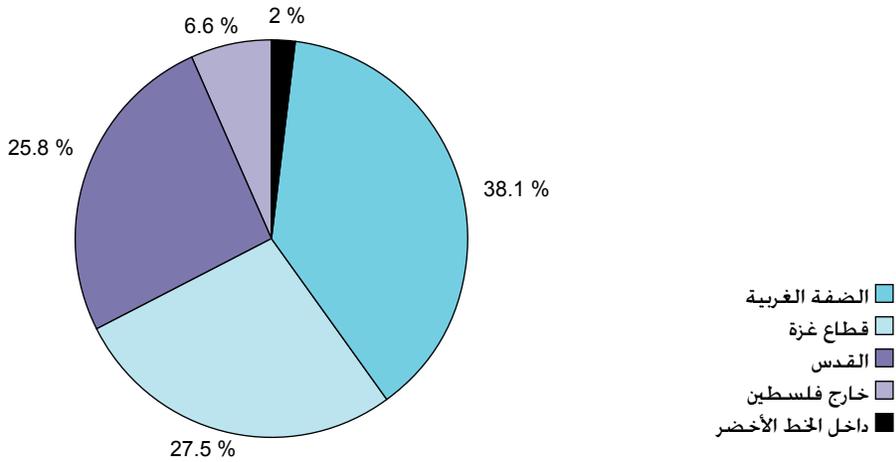
- حالات مشتركة (وردت في وضع القدس. ووضع غزة).
- زوجات وأبناء بدون أي وثائق فلسطينية رسمية.
- الأسرة مقسمة بين الضفة الغربية والأردن.
- الأسرة مقسمة بين الضفة. وداخل الخط الأخضر.
- أزواج أبعادوا إلى قطاع غزة أو إلى الخارج.
- الزوج أو الزوجة يحملون جنسية أجنبية.
- أسر بدون وثائق.

2.2 خصائص العينة المسحية (مؤشرات عامة)

تعكس النتائج اللاحقة خصائص الأسر التي شملها المسح. وهنا لا بد من التنويه إلى أن عينة البحث هي عينة قصدية. وغير تمثيلية لغياب قاعدة معلومات عن مجتمع الدراسة. فالنتائج اللاحقة تقدم مؤشرات كمية عامة حول خصائص الأسر التي تعاني مشكلة الإقامة. دون إمكانية تعميم النتائج. وعليه. تم التعمق في دراسة المشكلة من خلال رواية المشاركين والمشاركات لمشكلتهم في الحالات الدراسية والمجموعات المركزة.

1.2.2 التوزيع الجغرافي

يتضح من العينة أن 38% من شملهم المسح يسكنون بشكل اعتيادي في الضفة الغربية. يلي ذلك نسبة 27.5% يسكنون في قطاع غزة. وفي المرتبة الثالثة القدس التي بلغ نسبة المشاركين في المسح فيها حوالي 26%.



أما توزيع العينة حسب نوع التجمع السكاني فجاءت على النحو التالي: 53% يسكنون المدن. و26% يسكنون القرى. و21% يسكنون الخيامات.

وقد بينت نتائج المسح أن غالبية المشاركين (59%) يسكنون بيوتاً يمتلكونها. فيما يسكن بالأجرة 29%. وبيوت ملوكة لأقارب 7%.

2.2.2 الجنس. والعمر. والحالة الزوجية

بلغت نسبة النساء اللواتي شملهن المسح الميداني 62%. مقابل 38% من الرجال. كما بلغت نسبة المتزوجين من اللذين شملهم المسح 90%. وبالنسبة للمتزوجين/ات من شملهم المسح فقد جاءت غالبية أعمارهم. وأعمار شركائهم ضمن الفئة العمرية 26-40. وبين الجدول التالي التوزيع النسبي لأعمار أرباب الأسر (نساء ورجالاً) المشاركين في المسح:

جدول (1): التوزيع النسبي لأرباب الأسر المشاركين في المسح حسب العمر

الفئة العمرية	نسبة المشاركين	نسبة شركائهم
25-18	5%	6%
40-26	47%	47%
55-41	30%	31%
أكبر من 55 عاما	17%	16%

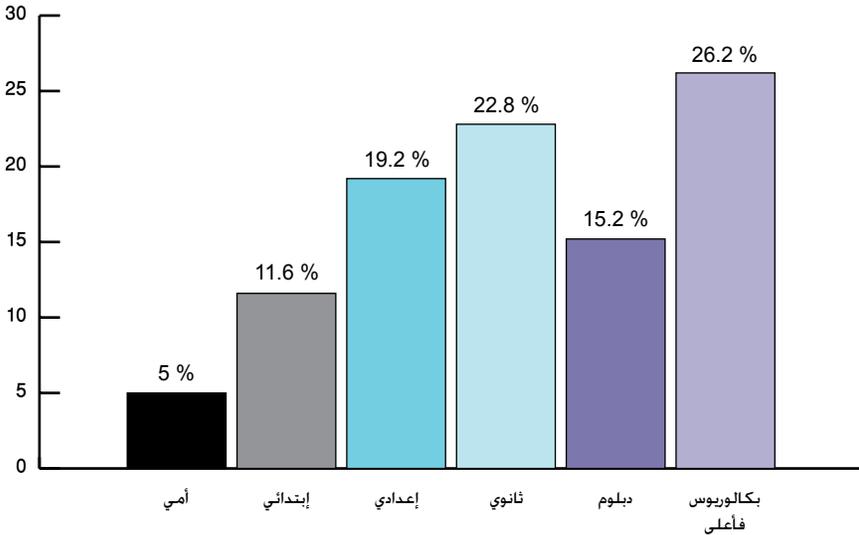
أما عمر الزواج بالنسبة للمشاركين/ات في المسح فقد توزع على أربع فئات: إذ أن حوالي ثلث (32.5%) المشاركين/ات قد بلغ عمر زواجهم أكثر من 20 عاما. ونسبة 27.5% تراوح عمر زواجهم بين 11-20 عاما. و23.7% بعمر زواج بين 6-10 سنوات. فيما بلغت نسبة المشاركين/ات الذين حددوا عمر زواجهم من عام إلى خمسة أعوام 16%.

3.2.2 التعليم، والعمل، والأوضاع الاقتصادية

أولا: التعليم

بلغت أعلى نسبة للمستوى التعليمي للمشاركين/ات في المسح حملة شهادة البكالوريوس فأعلى. إذ بلغ نسبتهم 26%. وينطبق الأمر ذاته على نسبة الشركاء أو الشريكات إذ بلغت 28%. ويعكس الرسم البياني التالي المستوى التعليمي للمشاركين/ات في المسح. وشركائهم أو شريكاتهم:

شكل بياني (1): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب المستوى التعليمي:



ثانيا: العمل

وفيما يتعلق بعلاقة الباحثين بسوق العمل. فقد بينت النتائج أن 51% من المشاركين داخل قوة العمل (منهم 32% يعملون بوقت كامل. و13% يعملون بوقت جزئي. و6% لا يعملون حاليا ويبحثون عن عمل). فيما أن بقية المشاركين خارج قوة العمل. ويبين الجدول التالي علاقة المشاركين بسوق العمل:



جدول (2): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب علاقتهم بقوة العمل

المشاركين في المسح

داخل قوة العمل	
32%	أعمل حالياً بوقت كامل
13%	أعمل حالياً بوقت جزئي
6%	لا أعمل حالياً. وأبحث عن عمل
خارج قوة العمل	
39%	متفرغ/ة لأعمال المنزل
4%	متقاعد
3%	عاجز عن العمل
3%	غير ذلك (متفرغ للدراسة، لا أعمل ولا أبحث عن عمل)

24

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية

يقيم 23% من المشاركين في المسح أوضاعهم الاقتصادية بالسيئة أو السيئة جداً، و44% بالمتوسطة، فيما يقيمها بالجيدة أو الجيدة جداً 33% (وبمقارنة هذه النتائج الخاصة بالأسر التي تعاني مشكلة الإقامة، بالمعدلات الوطنية العامة، يتضح أنه لا يوجد فروقات تذكر بينهما، إذ بين استطلاع للرأي أجراه في وقت سابق مركز دراسات التنمية على عينة وطنية مكونة من 6400 مواطن/ة، في الربع الأول من عام 2009، أن 28% من المستطلعين قيموا أوضاعهم الاقتصادية بالسيئة أو السيئة جداً، مقابل 42% وصفوا أوضاعهم الاقتصادية بالمتوسطة، و30% بالجيدة أو الجيدة جداً).

ولكن عند سؤال المشاركين فيما إذا كان دخلهم يلبي احتياجاتهم أم لا، جاءت النتائج على النحو التالي: يعتبر 3% فقط أن مستوى دخلهم قادر على تلبية احتياجاتهم بشكل كامل، و16% يعتبرون أن مستوى دخلهم غالباً ما يلبي احتياجاتهم، و44% أن مستوى دخلهم يلبي احتياجاتهم بشكل متوسط، فيما عبر 23%، و15% أن دخلهم إما أنه قليلاً أو لا يلبي احتياجاتهم أبداً.

تقول إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن:

"وضعنا كثير سيء، زوجي كان يشتغل بالسلطة هون قبل إبعاده، ولما أبعده للأردن صار يشتغل عامل هناك، وراتبه كثير سيء، وانقطع راتبه من السلطة، والي ابن بدرس بالأردن بالجامعة وزوجي هو اللي بصرف عليه، وأقساطه كثير مرتفعة وغالية، والوضع ما بسمح نصرف عليه بالجامعة، عشان هيك زوجي ما بيعث لنا مصروف لأنه يا دوب يكفي تعليم الولد".

وتقول أخرى (حصلت على لم الشمل مؤخراً، بعد 15 عاماً من الزواج قضتها مقيمة في الضفة الغربية بشكل مخالف لقوانين الاحتلال):

"وضعنا الاجتماعي الحمد لله مش كثير كويس، بس الوضع الاقتصادي مثل العمى، الله يغير الحال، ما عندي حد يشتغل غير زوجي اللي يشتغل بالزراعة بأرض جيراننا، ولادي اللي بالجامعة ما بأمن مصروفهم الاميت جميلة، ومرات بروح على الجيران أجييب منهم

مصري عشان يركبو ويوصلو الجامعة لأنو المواصلات غالية. أنا مريضة وما بقدر أروح وأجي. عندي مرض سكري وضغط.

من جانب آخر. هناك عائلات لا تواجه نفس الصعوبات الاقتصادية. وتستطيع تلبية احتياجاتها نظرا لطبيعة ومكان عمل الزوج. ووجود مساعدة من الأبناء أيضا. تقول إحدى النساء:

"يبعث زوجي 500 دولار كل شهر مصروف لنا. بنصرف منهم. وبنتي الكبيرة معلمة رياضيات كل فترة تبعثلنا مبلغ. الحمد لله بيكفيننا تمام. بس أحيانا الواحد ببصير معاه زنقة... بس أنا كمان بضغطش على زوجي الله يعينه على غربته لحاله".

من الواضح أن بعض العائلات قادرة على تلبية احتياجاتها. خاصة عندكما يكون أفراد الأسرة متعاونين. ومعيّل الأسرة يحقق دخلا متوسطا أو أكثر. لكن في حالة تعرض الأسرة لنوع من الضغط المادي المؤقت. فإن الزوجة (كما يتضح من الاقتباس) تفضل عدم إبلاغ زوجها بذلك تقديرا منها لبعده عن بيته. وغربته.

تؤكد امرأة أوكرانية الجنسية متزوجة في غزة ما ذهبنا إليه من أن الأوضاع الاقتصادية لكثير من العائلات التي تعاني مشكلة الإقامة يعتمد على طبيعة عمل الشريكين ومستوى دخلهما (وهو ما ينطبق أيضا على الأسر الفلسطينية كافة بغض النظر عن حالة إقامتها في الأراضي الفلسطينية). فهي تعمل مرضة وزوجها طبيب مختص. وفي كثير من الأحيان يتعاون الزوجان لتلبية احتياجات الأسرة.

"الوضع الحمد لله كويس وماشي الحال. راتبي وراتب زوجي بيكفي ويزيد علينا. بس أخذنا قرض علشان نشترى أرض وبنقبض نص مبلغ القرض من راتبي وراتبه. اشترينا قطعة أرض. وبنينا منتج حلو جدا في آخر عبسان (عبسان: قرية زراعية في محافظة خانينونس)". وهنا من الضروري الإشارة أن بقية قصة هذه السيدة تشير بأن زوجها يرفض أن تساعد أهلها ماديا رغم أن وضعهما المادي جيد جدا.

أما كيف تتدبر الأسر أمورها المعيشية فقد بينت نتائج المسح أن الاعتماد الأساسي للأسر على عمل أحد أفرادها (أو أكثر). فمن بين المشاركين في المسح تبين أن 70% من الأزواج يعملون. مقابل 25% من الزوجات. و20% من الأسر يعمل فرد أو أكثر من أبنائهم. و19% من الأسر تتلقى مساعدات من الأقارب. وهناك 7% من الأسر تتلقى مخصصات حكومية فلسطينية. و23% يتلقون مخصصات حكومية إسرائيلية للفرد/ الأفراد الذين يحملون هوية إسرائيلية داخل الأسرة.

تتنوع طرق تدبر الأسر لأمورها المعيشية. خاصة في حال تعطل معيّل الأسرة عن العمل. أو أنه يعمل بدخل أقل من احتياجات الأسرة. إذ أن بعض هذه الأسر تعتمد على مساعدات أهل الزوج أو الزوجة. وبعضها الآخر على المساعدات الاجتماعية من المؤسسات. إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهم. وهي فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية ومتزوجة في قطاع غزة. تقول:

"زوجي يشتغل سائق على الخط. ودخله ما يكفي. مرة حصلنا على مساعدة من جمعية خيرية. ومرات بناخد من الوكالة. بس لأنه العائلة مش لاجئين. مش دائما بنقدر نحصل على مساعدات الوكالة. كمان كانوا أهلي في إسرائيل بيعتولي حوالات مالية. بس لما توقفت الحوالات من أربع سنين ما قدرنا بيعتولي شي".

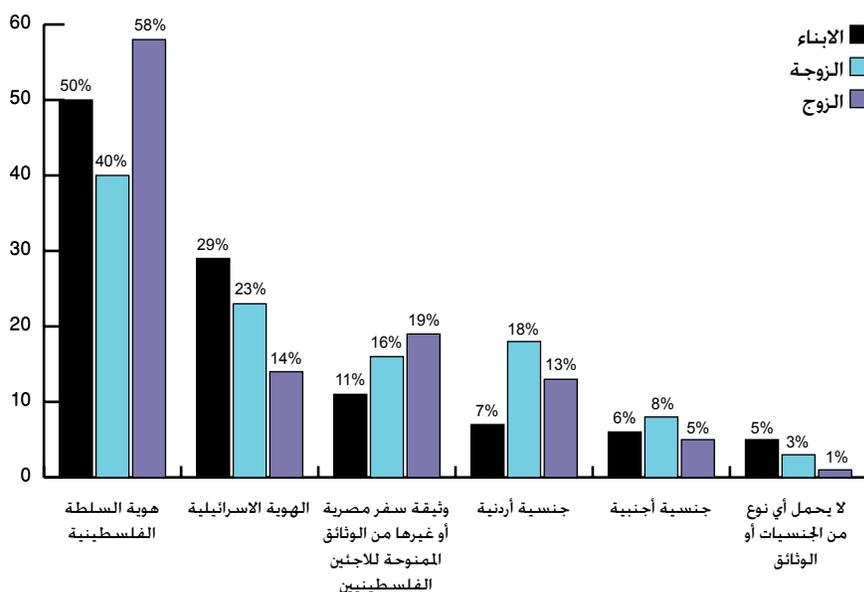


وهنا. تبدو حالة الأسر الفقيرة التي تعاني مشكلة الإقامة كغيرها من آلاف الأسر الفلسطينية الفقيرة (بغض النظر عن حالة إقامتها)، إذ تتنوع وسائلهم للحصول على الدخل، بين العمل، ومساعدة الأهل والأقارب أو المؤسسات الاجتماعية.

3.2 نوعية الهوية/ الجنسية التي يحملها أفراد الأسر المشاركة في المسح:

يتضح من الشكل أن غالبية الأزواج (58%) يحملون الهوية الفلسطينية، فيما يحمل الهوية ذاتها 40% من الزوجات، ويعزى هذا الفرق إلى حالات زواج الرجال الفلسطينيين من نساء يحملن الهوية الإسرائيلية، أو المقدسية، أو من خارج الأراضي الفلسطينية. ومجدداً يتضح الفرق بين نوع الهوية التي يحملها الأزواج مقارنة بالزوجات، إذ أن 23% من الزوجات يحملن الهوية الإسرائيلية مقابل 14% من الأزواج. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بين الهوية التي يحملها كل من الرجال والنساء، وخاصة أن نسبة النساء اللواتي يحملن هوية إسرائيلية أو مقدسية أعلى من نسبة الرجال، بأن بعض الرجال في زواجهم من فلسطينيات يحملن الهوية الإسرائيلية أو المقدسية يتطلعون للحصول على ذات الهوية، مما يتيح لهم المجال لدخول القدس أو إسرائيل، أو الإقامة بها.

شكل بياني (2): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح، وأفراد أسرهم حسب نوع الهوية/ الجنسية التي يحملون:



من الضروري التنويه هنا، إلى أن العديد من الحالات يحملون أكثر من جنسية (وذلك بنسبة 10%)، لذا فإن مجموع النسب لكل من الزوج والزوجة والأبناء تزيد عن 100%. ومن النسب اللافتة أن نسبة النساء اللواتي يحملن الجنسية الإسرائيلية أكثر من نسبة الرجال، والعكس تماماً فيما يتعلق بهوية السلطة الفلسطينية.



القسم الثالث : مشكلة الإقامة ولم الشمل (دلالات إحصائية، وروايات أصحاب المشكلة)

1.3 بداية رحلة المعاناة: لم الشمل، الإجراءات والمعوقات

بينت النتائج أن اختلاف الهوية ومكان الإقامة أثار تحفظات العائلة لدى 28% من الحالات قبل الزواج (أي حين التقدم للزواج). ومن بين أولئك كانت مسألة مشاكل الإقامة الدافع الأساسي لدى 83%. كما كانت الاعتراضات المتعلقة بالمستوى الاجتماعي حاضرة لدى 30% من الأسر. وفي غالبية الحالات (81%) كان الحوار والإقناع هو الوسيلة لحل مشكلة الاعتراضات العائلية. كما استعان 40% آخرون/ أخريات بالوساطة العائلية والقربانية. في حين تم الزواج لدى 10% من الحالات دون موافقة الأهل.

نتيجة للإشكاليات التي يسببها موضوع لم الشمل، واختلاف الهويات، والإقامة، ترفض العديد من العائلات تزويج بناتها، وأبناءها إلى حد ما من لا يحملون الهوية ذاتها، وذلك تفاديا للصعوبات اللاحقة التي تعرفها العائلات من خلال محيطهم الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تقول امرأة مقدسية تعاني حاليا من مشاكل زوجية، بعدما تزوجت رجل من الضفة الغربية:

«لما جاء يخطبني أهلي رفضوا لأنه من الضفة، بس أنا ما همني شو فرق بين الضفة وبين القدس. أهلي قالولي ماخذك منشان هويتك، ما صدقت، وافقت وبس لأنه أختي الأصغر أجوزت وأنا قاعدة، كانوا أهلي يقولوا لي هادا من الضفة بكرة بياخذ الهوية وبطلقك، ما رديت عليهم، قلت يلا كويس وقبلت فيه». (امرأة، 32 عام، دورا/ الخليل).

وتزداد التعقيدات العائلية عندما يتعلق الأمر بزواج رجل فلسطيني بامرأة غير فلسطينية، إذ تحتفظ الأسر كثيرا على مثل هذا الزواج، نظرا لما يعتبرونه مخاطرة على بناتهم، وصعوبة دخولهن الأراضي الفلسطينية، أو خروجهن منها في حال عدم حصولهن على الهوية الفلسطينية. ففي مقابلة مع رجل من غزة، يعيش بمفرده في القطاع ولا يستطيع الخروج لزيارة زوجته وأبناءه الذين يقيمون حاليا في مدينة حلب بسوريا، روى بداية مشكلته (والتي تتعلق بإغلاق معابر قطاع غزة) قائلا:

«درست الجامعة في سوريا، أحببت سوريا جدا وقررت الاستقرار فيها، تعرفت على زوجتي بالجامعة وطلبتها للزواج، رفضت العائلة لأنني فلسطيني وهي سورية، وكانت حماتي هي أشد الراضين خوفها على فقدان بنتها، ضغطنا عليهم، وصارت مشاكل كثير، لغاية ما وافقوا على ارتباطنا، تزوجت في سوريا وكان عمري 19 سنة، طلعت لزوجتي أوراق لتزور غزة وأهلي وزارتهم مرة بعد سنتين من الزواج، وسافرنا على سوريا وعملت هناك فترة طويلة، ولما رجعت لأرتب أمور استقرارنا في غزة، أغلقت المعابر وما قدرت ارجع لسوريا».

ونظرا لأن أصحاب المشكلة عايشوا مرارتها، فمنهم من يرفض أن يضع أبناءه أو بناته في ذات المعاناة، تقول سيدة من القدس متزوجة من رجل من الضفة الغربية:

«مع تجربتي المريرة ما برضى أعطي بنت من بناتي لواحد من الضفة».



من أبرز الصعوبات التي واجهت تسجيل الزواج المماثلة الإسرائيلية 30%. والرفض الإسرائيلي لتسجيل الزواج في سجلاتها المدنية 27%. وفي حالات كثيرة بلغت نسبتها 26% تم تسجيل الزواج لدى دوائر السلطة الفلسطينية دون الاعتراف الإسرائيلي بذلك. في حين أن الصعوبات المالية لاسيما الضرائب الإسرائيلية كالأرثونة كانت الصعوبة الأبرز في تسجيل 9% من حالات الزواج (حيث أن أي إجراء لدى الدوائر الحكومية الإسرائيلية يتطلب إغلاق الذم المالية المستحقة للسلطات الإسرائيلية). ولا يتمكن 5% من تسجيل الزواج لعدم وجود عنوان لديهم داخل القدس أو الخط الأخضر. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن القوانين الإسرائيلية تشترط أن يكون عمر الرجل 35 عاماً حتى تنظر في طلب لم شمله المقدم من زوجته المقدسية. كما تشترط السلطات الإسرائيلية على أي شاب تمنحه إقامة أو هوية مقدسية مؤقتة بطلب من أمه عدم الزواج.

ومن ضمن الحالات فإن 62% لا يحملون أي تصريح للإقامة أو دخول القدس. أو مناطق الخط الأخضر. أو للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما بين 22% أنهم أحياناً يحصلون على تصاريح. و17% أنهم يحملون تصاريح تجدد دورياً.

وقد أفاد 88% من المشاركين في عينة المسح بأنهم قد تقدموا بطلب لم شمل وساروا في الإجراءات المطلوبة له. أما الذين لم يتقدموا بطلبات لم الشمل. فقد أفاد بعضهم بأن طلبات الحصول على هوية القدس أو الهوية الإسرائيلية لا تقبلها الدوائر الإسرائيلية لن هم دون 35 عاماً. وآخرين من قطاع غزة أفادوا أنهم لم يستطيعوا أصلاً التقدم بطلباتهم. وقد تبين أن 8% قد تقدموا بهذه الإجراءات منذ ما قبل إنشاء السلطة الفلسطينية (في الفترة بين 1983-1993). و37% بين عامي 1994-2000. أما البقية فيتوزعون على السنوات التي تلت ذلك. مع زيادة قليلة في نسبة المواطنين الذين تقدموا لإجراءات لم الشمل في السنوات التي تلت 2005. بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها. مع استثناء عام 1999. الذي سجل نسبة 13%. وهي الأعلى في سنوات ما بعد السلطة الفلسطينية.

وتلجأ العائلات الفلسطينية لمحاميين. وخاصة إسرائيليين لمساعدتهم في الحصول على لم الشمل. ومتابعة الإجراءات. أو لرفع قضية أمام المحاكم الإسرائيلية المختصة. وتفيد تجارب العائلات التي استعانت بمحاميين إسرائيليين. أن مثل هذه القضايا غير مضمونة. عدا الاستغلال المادي الكبير الذي يقعون حته. إذ يطالبهم المحامون الإسرائيليون بمبالغ تصل لأكثر من 30 ألف شيكل. دون ضمان حصولهم على لم الشمل. تقول امرأة مقدسية تقدمت بلم شمل زوجها الذي يحمل هوية فلسطينية:

"حطينا محامية حتى تعمل لم شمل زوجي. ودفعنا لها 50 ألف شيكل. وبعد سنتين ما حصلت إلا تصريح إقامة".

تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الإجراءات المعقدة بمجرد لم شمل العائلات. وتعتمد للمماثلة. وفرض شروط جديدة كلما راجع أصحاب المعاملات المكاتب الإسرائيلية المسؤولة. ففي حالات لم الشمل المتعلقة بالقدس. يتم اشتراط عشرات الوثائق والإجراءات في كل مرة. وتروي امرأة مقدسية ذلك بقولها:

"بعد زواجي بسنتين تقدمت الى وزارة الداخلية لطلب لم شمل زوجي. ولكن الداخلية طلبت مني تبديل مكان الإقامة. واستاجرت بيت في القدس. بعدها طلبت الوزارة عقد الأيجار. وعقد الزواج. والشهادات التعليمية. وأوراق الضرائب. والكهرباء. والهاتف. وشهادات ميلاد الإبناء. وكل ما يجي موعد المعاملة في الداخلية. كانت الداخلية

تطلب أوراق أخرى أو جديدة، وأحيانا تؤجل الموعد أو لم الشمل، ومن وقتها لليوم صار ماضي 7 سنوات والوضع على حاله".

وكون موضوع لم الشمل، والإجراءات اللازمة له تتعلق بالسلطات الإسرائيلية، ولا تخضع لمعايير واضحة، فإن مسألة تقديم لم الشمل تطول كثيرا لدى بعض العائلات، وتستغرق سنوات عديدة، وذلك رغم أن العامين الماضيين شهدوا لم شمل عشرات آلاف الحالات في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي لم يحصل فيه أحد على لم الشمل في القدس، التي جمد الاحتلال الإسرائيلي لم الشمل لمواطنيها الفلسطينيين، إلا أن الحالات العالقة منذ سنوات ما زالت تعاني، وتطرق مختلف الأبواب للإسراع في حل مشكلتها، خاصة عندما يتعلق الأمر بأسرة نوبية تفرقت بها السبل ويعيش أفرادها في منطقتين، ويستحيل أو يصعب تواصلهم، تقول امرأة من غزة، راوية قصتها مع لم الشمل:

"تزوجت وعمري 17 سنة من شاب فلسطيني كان يعمل ويدرس في السعودية، ورحت سافرت على السعودية، وضليت مع زوجي هناك... نزلت زيارة على غزة بعد زواجي بسنتين، أنا معي هوية، الكل نصحني أقدم لزوجي على لم شمل هوية علشان لو حب يرجع معي نرجع، كلمت دار عمي يعني أهله ووافقوا، واتصلت فيه وطلب مني اعمل الإجراءات اللازمة وعملناها وقدمنا له على أمل إنها تطلع بعد ست شهور، سنة، سنتين، ثلاثة، ورجعت سافرت، وصرنا نراجع ونتبع الموضوع، أولادي كلهم اخذوا الهوية على اسمي لاني أنا معاي هوية، ولسا بنسنتنى انه زوجي يصير معاه هوية. قررنا نرجع غزة لأنه ما بتكفي الحياة هناك، كل شغل زوجي بيكفيش مصاريف، وخوفي على بناتي يكبروا برا بلدهم، على أساس انه أنا والأولاد نرجع وزوجي يلحقنا، الآن روحنا في سنة 2000 نزلنا غزة أنا وأولادي واستقرينا وبدأنا نتابع من اول وجديد عشان هوية زوجي، ما خلينا باب الا دقيناه، الوزارات، كتب للرئيس ابو عمار الله يرحمه، كتب للادارات لكل الناس في كل مكان... بس للأسف ما حد بيرد علينا بيقولوا على الدور، ناس كتير زيك بيستنوا، واصعب من ظروفكم...وهينا لليوم بنسنتنا".

2.3 أنماط التشنت

بينت النتائج التي يوفرها المسح أن 55% من الحالات المدروسة لا يعيش فيها الزوج والزوجة والأبناء في بيت واحد. أما أهم أنماط تشنت الأسرة (من ناحية توزيع أفرادها بين داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها)، فكانت أعلاها أن الأبناء أو أحدهم يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية، ولا يحملون هوية فلسطينية أو تصريح زيارة. حيث أن 22% من الحالات المشاركة في المسح أفادت بذلك، وفي المرتبة الثانية (20%)، أن الزوج يعيش خارج الأراضي الفلسطينية، ولا يحمل هوية فلسطينية أو تصريح زيارة، وفي المرتبة الثالثة (17%) أن الزوجة تعيش خارج الأراضي الفلسطينية ولا تحمل هوية فلسطينية أو تصريح زيارة.

وبالنسبة لحالة الحصار المفروضة على قطاع غزة، والإجراءات الإسرائيلية الخاصة بعزل القدس، فقد أفاد 18% من المشاركين في المسح أن حالة التشنت الأسري التي يعيشونها ناجمة عن استحالة دخول أحد أفراد الأسرة إلى القدس لعدم حملها/ها للهوية المقدسية، ومن جانب آخر، فإن 14% يعيشون نفس الوضع نتيجة وجود أحد أفراد الأسرة خارج قطاع غزة، وعدم مقدرته العودة للقطاع نتيجة الحصار، ومن الحالات التي تمت مقابلتها في قطاع غزة، حالة رجل عاد لزيارة قطاع غزة قبل خمس سنوات، ولم يستطع العودة لزوجته وأبنائه المقيمين في سوريا، والعكس تماما هناك حالة تعيش فيها الزوجة والأبناء في قطاع غزة، والزوج مقيم ويعمل في السعودية ولا يحمل هوية فلسطينية.



القسم الرابع: الآثار الاجتماعية والنفسية

1.4 تبعات التشتت الأسري

1.1.4 تغيير مكان السكن

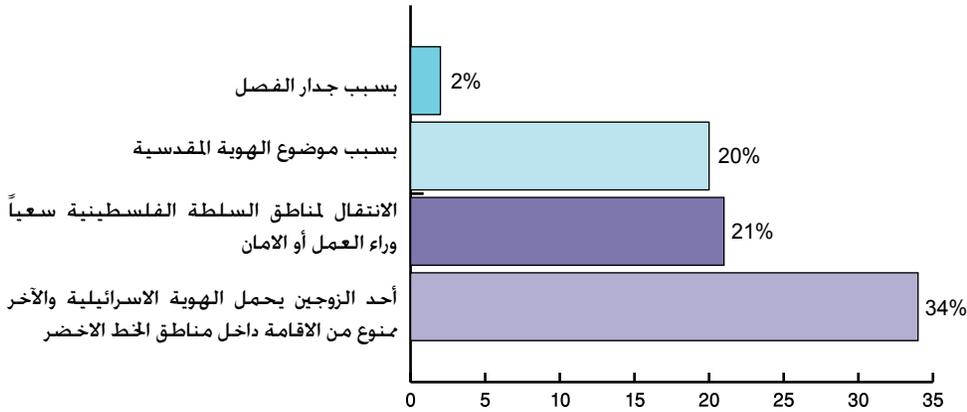
نتيجة لحالة التشتت، ولضمان نوع من التواصل الأسري، أو تفادياً للمرور بالحواجز الإسرائيلية في حالة من لا يحملون أوراقاً ثبوتية، فقد اضطرت ثلث العائلات (32%) لتغيير مكان سكنها. ومن بين الذين غيروا مكان سكنهم، فإن 39% استأجروا بيوتاً في مكان آخر، و14% اشتروا بيوتاً في مكان آخر، و23% اضطروا للسكن بشكل مؤقت لدى أقاربهم في مكان تسهل فيه عملية التواصل بين أفراد الأسرة. وفي حالات القدس فقد اضطرت معظم العائلات التي يحمل أحد أفرادها يحمل هوية القدس، وآخرين من الأسرة لا يحملون هوية القدس أو تصاريح لزيارتها إلى استئجار بيتين أحدهما في الضفة الغربية لقربه من عمل أفراد الأسرة والخدمات الأخرى، والآخر في القدس لتثبيت الإقامة، ما يضاعف الأعباء الاقتصادية على هذه الأسر.

32

وبطبيعة الحال فإن تغيير السكن هنا، يتعلق بحالة التشتت الأسري لمن يقيمون داخل أراضي السلطة الفلسطينية والقدس، وداخل الخط الأخضر، ولا تتعلق بالمقيمين خارج فلسطين.

"أنا وجزء من ولادي ماخدين بيت في بيت حنيننا عشان ما نخسر هوية القدس، وزوجي وجزء ثاني من ولادي عايشين بقرية في رام الله".

شكل بياني (3): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب الدافع الرئيسي وراء تغيير مكان السكن:



2.1.4 التواصل الأسري

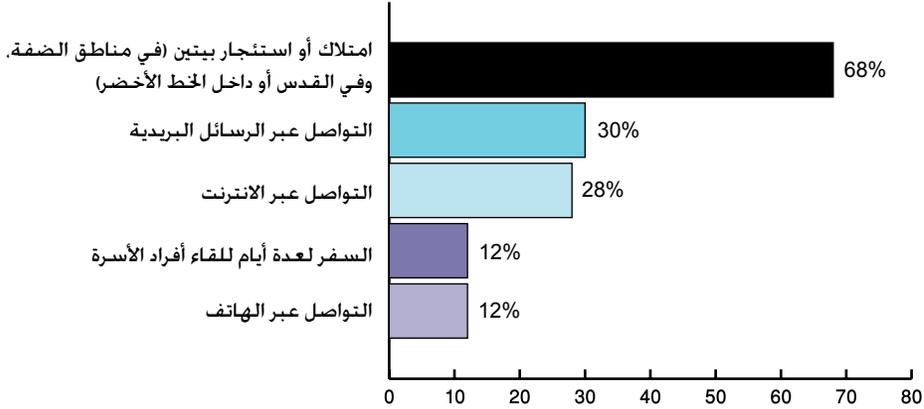
بطبيعة الحال، فإن التحدي الأهم في التواصل الأسري يكون بين أفراد الأسرة الواحدة، دون أن يلغي ذلك أهمية مسألة التواصل بين الزوجين وأهلهم، فتشتت الأسرة الواحدة يأخذ أشكالاً متنوعة، بين داخل فلسطين وخارجها، وتشير بعض الروايات أن أفراد الأسرة ذاتها في تشتتهم حتى داخل الأراضي الفلسطينية، واجهوا صعوبات جمة في التواصل فيما بينهم، لحضور العامل الأمني بشكل



دائم. وخوفهم من قوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي هذا الصدد كانت بعض الأسر مقسمة في أماكن سكنها بين أراضي السلطة الفلسطينية وإسرائيل. أو القدس. ويتوزعون حسب نوع الهوية التي يحملون. لقد فرض هذا الوضع الاستثنائي على الأسر استخدام استراتيجيات متنوعة للتواصل الأسري. ومن بعض هذه الاستراتيجيات وجود ثلاث منازل لبعض الأسر.

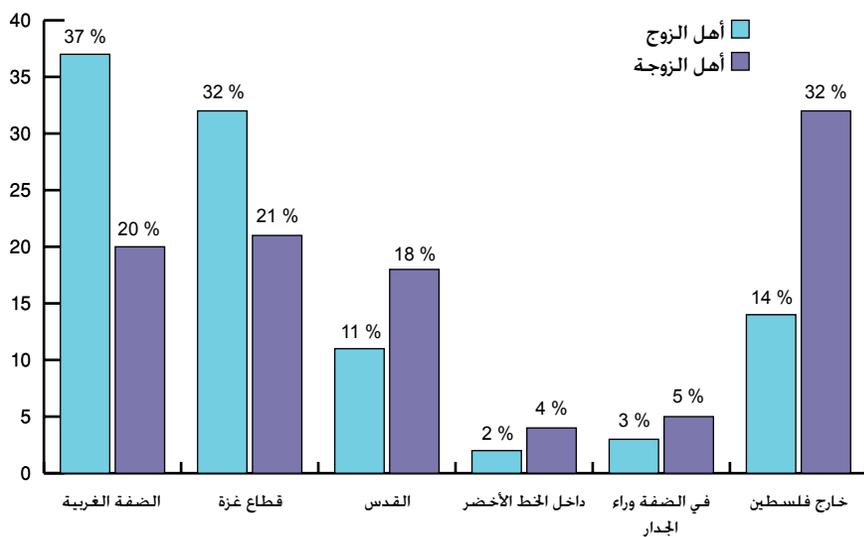
تلجأ العائلات الفلسطينية التي يوجد احد أفرادها خارج مكان سكن أسرته للتواصل معه/ها عبر العديد من الوسائل. أبرزها التواصل التليفوني. إذ أن 68% من العائلات تستخدم هذه الوسيلة للتواصل. كما أن حوالي ثلث المشاركين (30%) في المسح. أفادوا بأنهم يضطرون للسفر لمكان يسهل وصول الطرفين إليه للالتقاء لعدة أيام. وهناك 28% يستخدمون الإنترنت لذات الغرض. في حين لجأت 12% من الأسر لاستخدام الرسائل البريدية. وأخيرا، تبين أن 12% من المشاركين لديهم منزلان. احدهما في الضفة الغربية والآخر داخل مناطق الخط الأخضر أو القدس. وذلك لضمان تواصل أفراد الأسرة. في أي وقت تناسب الظروف لذلك.

شكل بياني (4): التوزيع النسبي للمشاركين حسب وسائل التواصل الأسري:



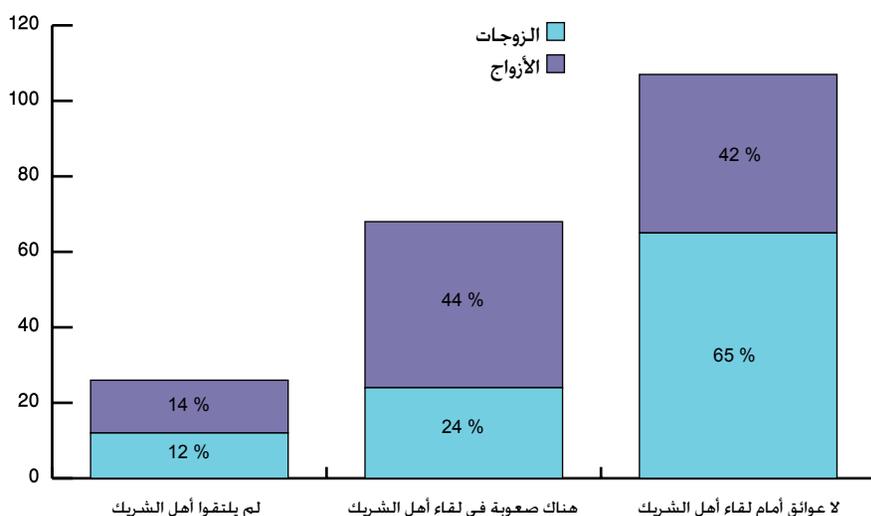
يتضح من الرسم البياني أن أكثرية أهل الأزواج يقيمون في الضفة الغربية أو قطاع غزة. إذ أن 37% و32% يقيمون في المنطقتين المذكورتين على التوالي. في حين أن أهل الزوجة من يقطنون المنطقتين تنخفض لتصل إلى 20% في الضفة الغربية. و21% في قطاع غزة. وأما النسبة الأكبر لمكان سكن أهل الزوجة فهي لخارج فلسطين 32%. كما أن أهل الزوجة يسكنون القدس لدى 18% من الحالات مقارنة بسكن 11% من أهل الزوج هناك. وغالبا ما تعكس هذه النسب زواج الرجال المقيمين في الأراضي الفلسطينية لنساء فلسطينيات سكن في السابق. أو تسكن أسرهن خارج فلسطين. أو من النساء المقدسيات. بشكل أكبر من زواج النساء المقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة لرجال يقيمون في القدس أو الخارج.

شكل بياني (5): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب مكان إقامة كل من أهل الزوج والزوجة:



ونظرا لتنوع مكان إقامة كل من أهل الزوج والزوجة، فإن هناك نسبة كبيرة من الأزواج والزوجات يواجهون صعوبات في التواصل مع أهلهم/ أهلهم. أو أهل أزواجهم/ زوجاتهم. ومن بين المشاركين رجالا ونساء في المسح، جاءت النتائج كما في الرسم التالي:

شكل بياني (6): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح (الأزواج والزوجات) حسب الصعوبات التي تواجههم في لقاء أهل شركائهم:





حرمت مشكلة الإقامة آلاف الحالات من رؤية أهلهم. وخاصة النساء اللواتي تزوجن برجال فلسطينيين. ودخلن الأراضي الفلسطينية بتصاريح زيارة. وخالفن لسنوات عديدة دون أن يتمكن من زيارة أهلهم. وبعد عدة سنوات مضت على كثير من الحالات. كل شيء تغير. تروي امرأة حصلت على لم الشمل بعد انتظار لفترة 15 عاما. كم كانت تواقفة لزيارة والديها اللذان توفيا دون أن تتمكن من رؤيتهما. إذ تقول:

"كنت أمني لو إني أزور أهلي. حياتي كانت مأساة. أبوي وأمي توفوا وما شفتهم. وحتى الآن أمنيتي أشوفهم. أمي توفت من خمس سنوات. وأبوي قبل سنة توفى. الجنيت لما سمعت بالخبر وما قدرت أسافر أشوفهم لأنه وضعي الاقتصادي صعب كثير. والتصاريح وتكاليف السفر غالية. أنا حصلت على لم شمل قبل سنتين. نفسي أشوف كمان أخوتي هلا صاروا كبار كثير. وخواتي مشتاقة لهم كثير كثير. نحرمت منهم... وأصعب موقف لما كنت أعدي عن حواجز كنت أموت خوف يسكوني لأنهم إن يسكوني رح يطلعوني على الأردن وبعدين بنحرم من أولادي. وما بقدر ما أكون معهم عنجد إحنا نذلينا كثير بحياتنا".

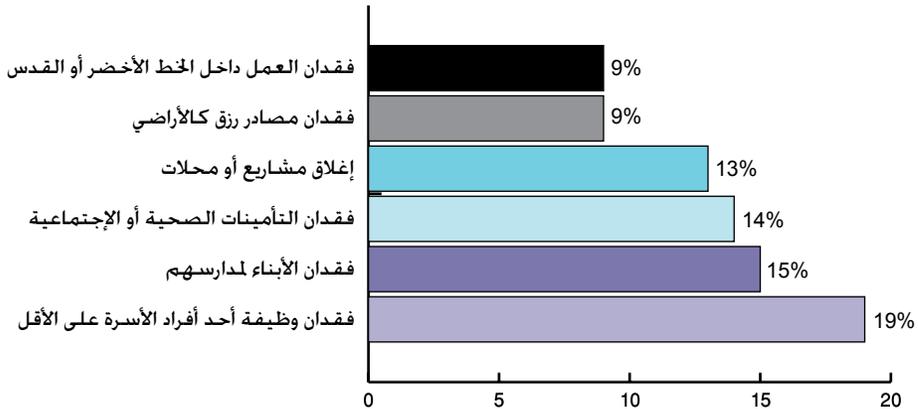
والأمر ذاته ينطبق على الأبناء. إذ أن مشكلة الإقامة تحول دون التقائهم بذويهم من جهة الأب والأم. إذ أن 11% من الأبناء لم يسبق لهم لقاء ذويهم من جهة الأم. و16% لم يسبق لهم لقاء ذويهم من جهة الأب.

"أولادي ما يعرفوا أحوالهم وخالاتهم. وكثير بسألوني عنهم. ونفسهم يعرفوهم ويتمنوا إنهم يشوفوا أحوالهم مثلهم مثل غيرهم. وكمان أبوي توفى قبل ثلاث سنوات وما شفتمو". (امرأة فلسطينية من الأردن. متزوجة ومقيمة في الأراضي الفلسطينية ولم تحصل على لم الشمل. وكذلك أولادها. لذا لا يمكنهم السفر إلى الخارج).

3.1.4 الخسائر المباشرة وغير المباشرة للأسر

تنوعت الخسائر المباشرة التي أصابت الأسر الفلسطينية نتيجة الاحتلال وإجراءاته المتعلقة بالإقامة ولم الشمل. وما نتج عن ذلك من تشتت أفرادها. والتي تضاف لخسائر أخرى نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. والنتائج التي يوضحها الشكل التالي تعبر عن الخسائر التي ترتبط بحالة التشتت فقط.

شكل بياني (7): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب الخسائر المباشرة التي تعرضوا لها:



يتضح من الشكل البياني أن ما مجموعه 50% من المشاركين في المسح قد خسروا هم أو أحد أفراد عائلاتهم أحد مصادر رزقهم. أو أكثر. إذ أن 19% من المشاركين بينوا أن أحد أفراد أسرهم على الأقل فقد وظيفته، و13% آخرين اضطروا لإغلاق مشاريع أو محلات يعملون بها، و9% فقدوا مصادر رزق أخرى كأراضيهم، و9% فقدوا عملهم داخل الخط الأخضر أو القدس. ويضاف لهذه الخسائر المادية، التي طالت معظم مصادر الرزق فإن 15% من المشاركين أفادوا بأن أحد أبنائهم أو أكثر فقد مدرسته، مقابل 14% فقدوا تأميناتهم الصحية والاجتماعية.

وبالعودة إلى كل أشكال التحديات المادية التي مرت في سياق خيلنا لأوضاع هذه الأسر (بعيدا عن المعدلات المثوية للمشاركين في المسح)، نجد ما يلي:

- وجود فرد أو أكثر خارج الأراضي الفلسطينية، ما يعني زيادة مصاريف الأسرة، خاصة إن لم يكن الفرد الموجود قادر على العمل حيث يسكن.
- العديد من الحالات اضطروا لتغيير مكان سكنهم (بعضهم من بيوت يملكونها إلى بيوت مستأجرة).
- العديد من الحالات لديهم بيتان (أحدهما في الضفة الغربية، والآخر داخل الخط الأخضر، أو القدس، أو قطاع غزة)
- خسارة نصف الحالات لمصادر رزقهم (وظائف، عمل، مشاريع ومحلات، أراضي).
- خسارة التأمينات الصحية والاجتماعية.
- الاضطرار لسفر العائلة لخارج فلسطين مرة أو أكثر سنويا للتواصل مع الأفراد المتواجدين خارج الأراضي الفلسطينية.
- التكاليف الباهظة (والاستغلال المادي) من قبل المحامين الذين يتابعون قضايا الأسر التي تعاني مشاكل الإقامة (خاصة في القدس).
- الضرائب العالية المفروضة على سكان القدس (التراخيص، الأرنونة...).

4.1.4 المشكلات الاجتماعية، على الصعيد الأسري، والعائلي، والمحيط المجتمعي

بالرغم أن المشاكل الأسرية تحدث لأسباب متنوعة، ليس هذا مكان للخوض فيها، إلا أن ثمة عوامل تضاعف من احتمالات حدوث المشاكل الأسرية، وخاصة بين الزوجين، فعندما تكون الأوضاع الأسرية برمتها تحت ضغط عوامل خارجية، كمشكلة لم الشمل، تترد هذه الضغوط على سلوك أفراد الأسرة، فالتوتر والقلق وغيرهما يؤديان إلى مشكلات أسرية أو يزيدان من حدتها.

تقول إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن:

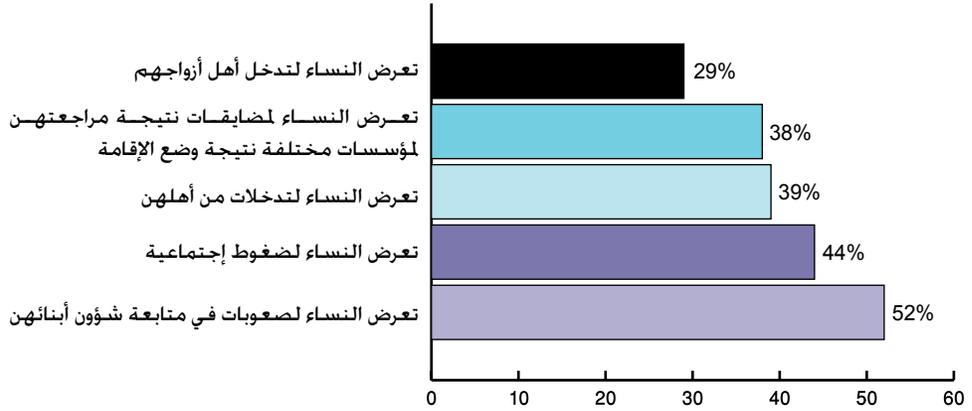
"زوجي عنيد، ورأسه قاسي كثير، ولما بعصب بشوفش قدامه، وقبل خمس سنين تزوج علي، وراح استاجر الها بيت، وبعدين جابها وسكنها بمخازن قريبة منا... أنا وزوجي مش متفاهمين بالمره، كل يوم في مشكلة، من كلمة بعصب وبسوي منها مشكلة، مرته اللي بتكون ضررتي أحسن منه، هي مسكينة بترد علي شو بقلها بكل اشي، وبتحترمني، أنا بحزن عليها كثير، لأنه زوجي بحسه مرات بظلمني انا واباها، ما بهتم بحدنا، بدو يطلع الاولاد من الجامعة عشان يشتغلوا معه، بس أنا مش راضية، ما صدقت وهم ينجحوا ويدخلوا جامعة...". (امرأة، 41 عام، الضفة الغربية).



إن الاقتباس السابق عن عصبية الزوج، وتسلطه، وبرغم أن مثل ذلك يحدث في أسر عديدة دون أن يرتبط ذلك بمشكلة الإقامة، إلا أن وجود مشكلة دائمة لدى الأسر (كالإقامة في سياقنا هذا) تفاقم من إمكانية حدوث مثل هذه المشاكل الأسرية، حيث يلجأ الرجال في بعض الحالات إلى مزيد من التسلط، والتأكيد على ذكورتهم، إزاء فشلهم أمام المشكلة الرئيسية.

في مجتمع ذكوري تسلطي، فإن عيش النساء بعيدا عن أزواجهن، وبالرغم من كون ذلك اضطراريا نتيجة مشكلة عدم الإقامة تحمل معها العديد من التحديات والضغوط التي تمارس عليهن من محيطهن الاجتماعي، وخاصة أن هذا المجتمع يحمل نظرة سلبية تجاه النساء اللواتي يعشن بدون أزواجهن، وهذا ما أشار له 44% من شملهم/ن المسح، وتتضاعف هذه التحديات حين تكون الزوجة مسؤولة بالكامل عن متابعة شؤون الأبناء صحيا وتعليميا وتربويا، إذ عبر 52% من شملهم/ن المسح أن النساء يتعرضن لصعوبات في متابعة شؤون الأبناء، أما التدخلات من قبل أهل النساء أو أهل أزواجهن، فإن 39% تعرضن لتدخلات أهلهن، و29% لتدخلات أهل أزواجهن، فضلا عن تعرض 38% من النساء لمضايقات عدة نتيجة مراجعتهم للمؤسسات المختلفة لحل مشاكلهن الناجمة عن التشتت.

شكل بياني (8): التوزيع النسبي للنساء المشاركات في المسح حسب الضغوط والتدخلات التي يتعرضن لها:



تتعرض النساء في المجتمع التقليدي لتدخلات المحيط العائلي لأزواجهن، وذلك لعوامل ثقافية واجتماعية متعددة، أبرزها، ذوبان الحدود بين ما هو أسري (داخل الأسرة النووية)، وما هو عائلي (الأسرة الممتدة)، وتصبح النساء المتزوجات ضمن النظام الهرمي الأبوي الأضعف في علاقات القوة التي تمارسها الأسرة الممتدة، وتزداد قدرة عائلة الزوج على التدخل، كلما قلت استقلالية الزوجات، وابتعدت أسرهن عنهن، وكأنهن بتن ملكا لا للزوج وحسب، بل لعائلته، وفي هذا السياق تقول إحدى النساء:

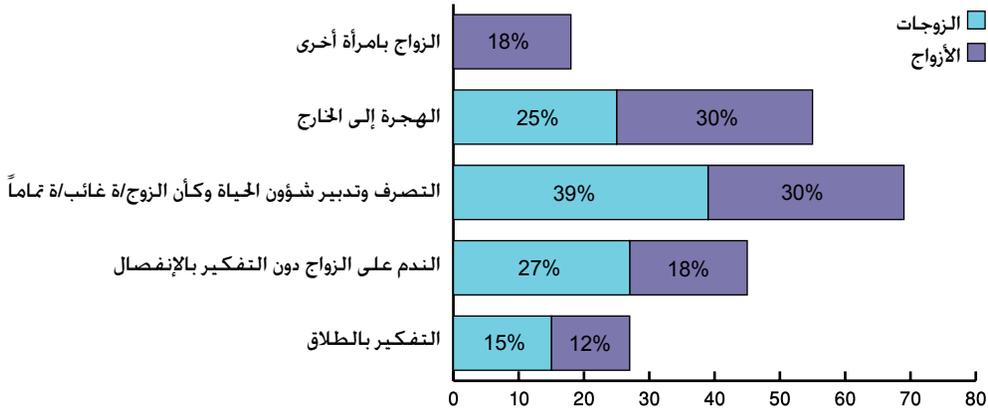
"العلاقة مع أهل زوجي ما كانت كثير كويسة لأنهم كانوا يسيطروا علينا... كنت بعاني كثير من مشاكل عائلية، غياب الأهل له دور كبير، وبأثر بشكل كبير". (امرأة، الضفة الغربية).

كما يلعب التفاوت الاجتماعي بين أسرة الزوج والزوجة، وأنماط الحياة التي يعيشها كل منهم دورا في تعزيز الفجوة، وزيادة الضغط على النساء المتزوجات، تروي إحدى النساء المتزوجات في الضفة الغربية بعيدا عن أهلها المقيمين في الأردن، قائلة:

"أنا عن نفسي ما كنت متعودة على عيشة الفلاحين، رغم إنني فلاحه بالأصل، كانوا أهلي عايشين بمنطقة منيحة بالأردن اسمها حي الرشيد... وما كنا نعرف شو العجين أو الخبز والحطب وغيره. إجينا هان بدل ما أهله يستوعبوننا ويعاملونا كبناتهم ويعوضونا غياب أهاليها. لا صاروا بتجبروا فينا، وأنا نفسي كنت أعجن لعيلة كبيرة، وأخبز، وغير الطبخ وشغل الدار. ما قدرت أحمّل، قعدت 4 شهور وبعدين طلعتنا لبيت بالأجرة. ولبوم إحنا فيه، والمشاكل ما خفت رغم إنني أبعدت، كان مطلوب منك تخدمي الصغير والكبير وما تخلي ل، خصوصا أبو أهلي مش بالضفة". (امرأة، الضفة الغربية).

ونتيجة للضغوط النفسية والاجتماعية التي تتعرض لها الأسرة، وخاصة الزوجات والأزواج، فقد وضعت بعض الأفكار وسئل المشاركون إن خطرت بالهم أو فكروا بها كحل نتيجة هذه صعوبات لم الشمل والإقامة، وللمقارنة بين تفكير الزوجات والأزواج، وضعت هذه الخيارات في الرسم البياني التالي:

شكل بياني (9): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح (الأزواج والزوجات) حسب الافكار التي خطرت بالهم نتيجة الضغوط التي تواجههم:



من الواضح أن معدلات النساء في ثلاثة خيارات أعلى من معدلات الرجال وهي (الطلاق، والندم على الزواج، والتصرف وكان الزوج غائب)، ما يعكس حجم الضغوط التي تتعرض لها النساء نتيجة حالة التنشئة هذه، والتي تنعكس عليهن أكثر نسبياً من انعكاسها على الرجال. في حين أن التفكير في الهجرة تزيد نسبته لدى الرجال باعتبارهم الأقدر على اتخاذ هذا الخيار، هذا إضافة لخيار الزواج بامرأة أخرى والذي تصل نسبته إلى 18%.

وإضافة لتفكير الزوجين بالخيارات السابقة، فإن حالة التباعد المكاني هذه أدت لإحساس الطرفين بنوع من التباعد النفسي الحياتي في حياتهم الزوجية، حيث أوضح/ات 44% من المشاركين/ات أن هناك حالة من ضعف المشاركة في حل المشاكل بينهما، كما عبرت 37% عن وجود حالة من الفتور في العلاقة الزوجية، و31% أن هناك خلافات دائمة بكل ما يتعلق بالقضايا الحياتية.

إن حالة الفتور بين الزوجين التي أشار لها المشاركون والمشاركات نتيجة تباعدهم المكاني مع شركائهم، ليست مقتصرة على حالة التباعد المكاني هذه، فقد تناولنا في اقتباسات سابقة كيف أن الزوجين وحتى الذين يجمعهم سكن واحد، يصلون إلى الحالة ذاتها نتيجة عوامل عديدة، أحدها المشاكل الناجمة عن الإقامة ولم الشمل.

5.1.4 نماذج من التحديات التي تواجه الأبناء

صرح 44% من المشاركين في العينة المسيحية أنهم واجهوا صعوبات في تسجيل أبنائهم. وقد تمثلت الصعوبات فيما يلي:

- 54% رفض إسرائيلي لتسجيل الأبناء في سجلها المدني.
- 66% المماطلة في إجراءات التسجيل من طرف إسرائيل.
- 22% نظرا لصعوبات مالية تتعلق بالضرائب الإسرائيلية.
- 9% عدم التمكن من تسجيل الأبناء لعدم وجود عنوان داخل الخط الأخضر أو القدس.
- ونتيجة لذلك، اضطر 22% لتسجيل أبنائهم لدى السلطة الفلسطينية دون الاعتراف الإسرائيلي بذلك.

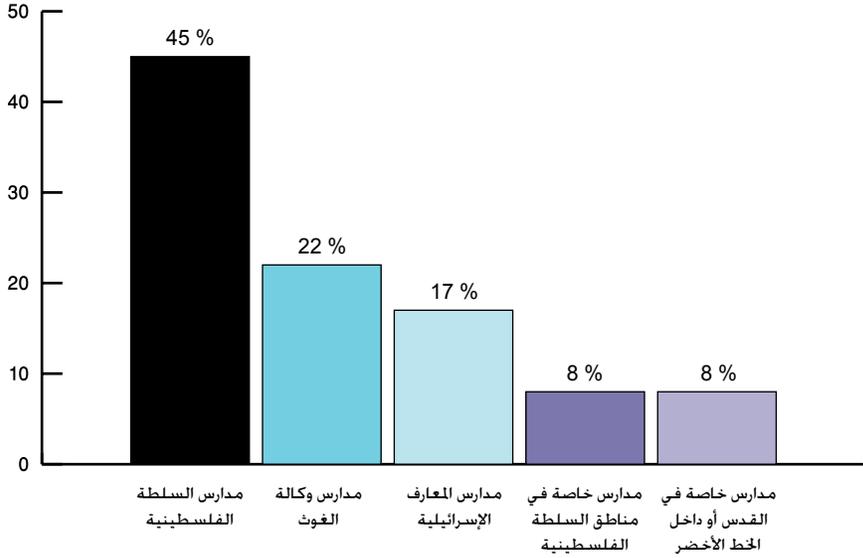
وهنا جدر الإشارة لحالة تستدعي التوقف قليلا أمامها، إذ أن الإجراءات الإسرائيلية تصل لدرجة معاقبة النساء اللاتي يحملن الهوية الإسرائيلية أو المقدسية في حال زواجهن بفلسطينيين، وتجردهن من كل الخدمات والتأمينات الصحية، وتعاقبهن في حال قررن الذهاب للولادة في المستشفيات الإسرائيلية، أو معالجة أبنائهن هناك، باعتبار أن هؤلاء الأبناء فلسطينيين، ما يعكس درجة التمييز العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين، وخاصة المقدسيين، إذ تقول إحدى النساء اللواتي تمت مقابلتهن، وهي تحمل الهوية المقدسية وزوجها يحمل الهوية الفلسطينية:

"لما ولدت جبت بنوتة سميتها بيان، وفرحت كثير فيها، بس ما مر ساعات إلا إنسم بدني كثير، لأنهم طلبوا مني بالمستشفى أسجل البنت رسمي، وساعتها وقف تفكيري لأن أبوها من الضفة، وما في لم النشم، فسألت إذا كان أبوها ضفة؟ قالولي بتدفعي 17 ألف شيكل غرامة، وبانحجز أنا والمولود... سألت أمي شو عمل؟ قالت أنا عارفة، ما إلنا إلا نحكي مالها أب، وفعلا قالت أمي للمستشفى مالها أب ... وسجلت البنت باسمي واسم أبوي وما دفعت ولا شيكل". (امرأة، 32 عام، القدس).

ومن خلال المسح يتوزع أبناء الأسر الفلسطينية التي تعاني من مشكلة الإقامة على مختلف المدارس، كما في الرسم التالي:



شكل بياني (10): التوزيع النسبي لأبناء المشاركين في المسح حسب المدارس التي يلتحقون بها:



ويعتمد توزيع الأبناء على المدارس على وضعهم القانوني (نوع الهوية التي يحملها الأبناء، ومكان إقامتهم)، وخاصة فيما يتعلق بالأسر المقيمة في القدس وداخل الخط الأخضر. إذ أن المدارس الحكومية الفلسطينية، ومدارس الوكالة لا ترفض دخول الطلبة إليها بغض النظر عن نوعية الهوية التي يحملون. أما المدارس الإسرائيلية فلا تقبل غير حملة الهوية الإسرائيلية. وفي حال الإقامة بدون أوراق تختم العائلات عن تسجيل أبنائها في المدارس الإسرائيلية حتى وإن كان الأبناء يحملون الهويات.

أما الرعاية الصحية للأبناء فتتم بمعظمها بالمستشفيات الفلسطينية: الحكومية 48%، والخاصة 26%. وهناك 30% يتلقى أبنائهم الرعاية الصحية في مستشفيات حكومية إسرائيلية، و6% في مستشفيات إسرائيلية خاصة.

وعلاوة على ذلك، واجهت هذه الأسر العديد من الآثار الاجتماعية الأخرى، فهم مواطنين دون حقوق المواطنة، فمن صعوبات الإقامة، إلى عدم إمكانية العلاج، أو الحصول على تأمينات صحية لأبنائهم على الأقل، حتى المساعدات الاجتماعية التي تلقاها الأسر المعوزة، كانت كثير من العائلات التي تعاني من مشكلة الإقامة لا تستفيد منها، وعلاوة على ذلك فكثير منهم لم يستطيعوا المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية. تقول إحدى النساء التي أقامت في الضفة الغربية هي وزوجها لسنوات دون أن يكون معهما هويات فلسطينية (قبل حصولهما عليها مؤخراً):

"كنا كثير نتغلب وكنا محرومين من كل شيء حتى العلاج لأنه ما معنا هوية، فديش كان نفسنا مثلاً نوخذ دورات في الصحة بس ما يربط معنا، وحتى بالنسبة للمساعدات كنا محرومين منها لأنه أول شيء لازم تقدمي الهوية عشان تحصلي على المساعدة، وضعتنا كان كثير سيء، وانحرمنا حتى من حقنا بالانتخابات". (امرأة، الضفة الغربية).

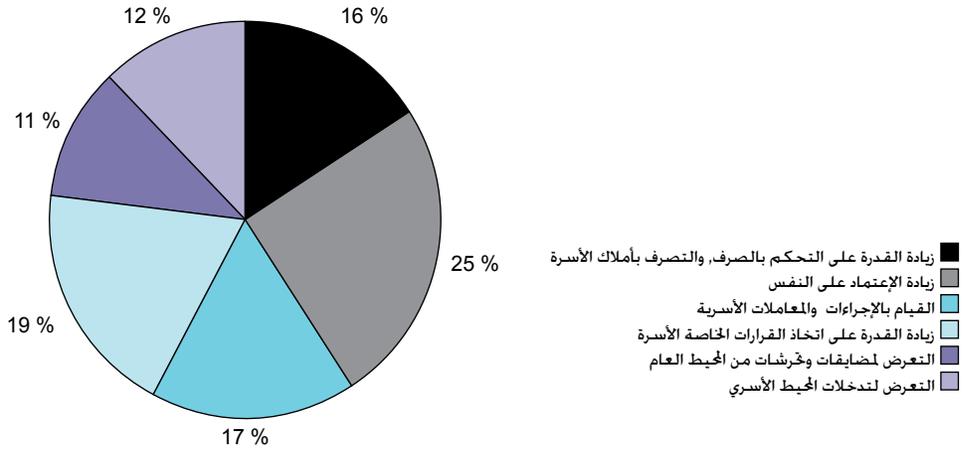
2.4 الأدوار الاجتماعية الجديدة: التغيير في أدوار النوع الاجتماعي

نتيجة الحالة الخاصة التي تعيشها الأسر نتيجة وضع التشتت، ثمة تغيرات طرأت على أدوار النوع الاجتماعي. بعضها تغير إيجابي ناجم عن الأدوار الجديدة للنساء داخل أسرهن. وبعضها الآخر تحديات فرضها السياق المعاش. وقد برز منها من نتائج المسح ما يلي:

- 68% من النساء زاد اعتمادهن على أنفسهن.
- 54% من النساء زادت قدرتهن على اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة.
- 46% من النساء قمن بمفردهن بكافة الإجراءات والمعاملات الأسرية في الحيز العام.
- 44% من النساء زادت قدرتهن على التحكم بالصرف، والتصرف بأموال الأسرة.
- من جانب آخر، 31% من النساء تعرضن لمضايقات وخرشفات من المحيط العام، 34% تعرضن لتدخلات من المحيط الأسري.

ومن الواضح أن مجموع النسب السابقة تزيد عن 100%. حيث أتيح للنساء المشاركات في المسح اختيار أكثر من إجابة لتحديد التغييرات التي طرأت على دورهن وقدرتهن داخل أسرهن وفي الحيز العام. وتعكس النقاط الأربع الأولى التحول الإيجابي في أدوار النساء ارتباطاً بحالة التشتت التي يعيشنها وأسرهن. إذ أن إقامة النساء الاضطرارية بعيداً عن أزواجهن حد من السلطة الذكورية الممارسة من قبل الأزواج على نساءهم وأسرهم. ما أدى لزيادة قدرة النساء على اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة. والقدرة على التصرف بأموال الأسرة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن غياب الزوج عن البيت، دفع النساء لتعزيز الاعتماد على النفس. والخروج لمتابعة شؤون الأسرة في الحيز العام.

شكل بياني (11): التوزيع النسبي للنساء المشاركات في المسح حسب التغييرات في أدوار النوع الاجتماعي:



3.4 الانعكاسات النفسية على أفراد الأسرة

لفحص أهم التحديات النفسية التي تواجه أفراد الأسرة. تم وضع سبعة مشاكل نفسية رئيسية وسؤال المشاركين عنها. بالنسبة لجميع مكونات الأسرة: الزوج، والزوجة، والأبناء الذكور، والبنات الإناث. مع ضرورة الانتباه إلى أنه قد يحصل خلط لدى المشاركين في بعض التحديات النفسية. لكن هدف السؤال هنا محاولة تحديد المشاعر السلبية التي يحملها أفراد الأسر التي تعاني من مشكلة الإقامة والتشتت، والفروقات بين أفراد الأسرة.

جدول (3): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح وأفراد أسرهم حسب التحديات النفسية

الشعور بالقلق	الشعور بعدم الأمان	الحزن	اليأس والإحباط	الميل للعنف	الشعور بالوحدة والعزلة	الشعور بالغبرة	
71	52	57	48	28	46	47	الزوج
78	69	66	56	31	57	51	الزوجة
53	49	44	37	34	32	35	الأبناء/ ذكور
56	57	50	41	27	41	37	البنات/ إناث

بشكل عام، فإن الآثار النفسية السلبية جد صدى أقوى لدى الزوجات مما هي لدى أزواجهن. كما أن البنات الإناث في الأسرة تأثرهن النفسي السلبي أعلى من الأبناء الذكور. في جميع النقاط باستثناء الميل للعنف. في الحالتين أي حالة الزوجات، والبنات الإناث، فإن ذلك يعكس درجة الضغوط التي يعشنها. إضافة لوجود هوامش أوسع من الخيارات المعيشية والحياتية لدى الذكور. أزواجاً كانوا أم أبناء، حيث يتمتع الرجال بخيارات أعلى من النساء في العمل، والتنقل والسفر، والخروج مع الأصدقاء، والانخراط في الأنشطة الاجتماعية والسياسية، وغيرها. ما يشكل فرصة للتقليل من الضغوط الاجتماعية والنفسية التي يتعرض لها الرجال نتيجة مشكلة الإقامة.

تتنوع أشكال الضغوط النفسية، وتتشابك لدى أفراد الأسرة التي تعيش مشكلة التشتت، بل وتختلط المشاعر إلى حد كبير، فشدة الحرص على الأبناء من قبل أمهم مثلاً تقودها أحياناً لتعنيفهم خوفاً عليهم، كما أن حالة القلق والتوتر كثيراً ما يحاول كل شريك إخفاءها على الآخر في حال تباعدهما. حفاظاً على مشاعر الشريك/ة، تروي امرأة تسكن الضفة مع أولادها بعيدة عن زوجها الذي يسكن الأردن ولا يحمل هوية فلسطينية مشاعرها بقولها:

"كل عيلة عندها حالة زي حالتنا، ومحرومه هوية، وبعيدة عن أعز ناس عليها، سواء الوحدة، زوجها أو أهلها أو قريب عزيز عليها، رح تحس بشعور حزن وألم... أنا مرات بعصب بشكل مش طبيعي، وبحس راسي بدو يتفجر لاني بضغط على حالي كثير، ولما مرات بضرب ولادي، بضربهم وبحسس بحالي كيف بضربهم، بس بعد ما اضربهم بتندم، ومرات بصير أعيط لاني ضربتهم، وبحزن عليهم، بصير احكي شو ذنبهم حتى إني اضربهم يمكن لاني بنضغط وببطل أحمّل، كل شي مطلوب مني وأنا متحملة كافة المسؤولية عليهم، بخاف يصيرلهم شي، وكثير بكون مرات حابه احكي لزوجي عن وضعي بس ما بحب أزيد همه، لاني إذا شكيت له رح يتألم فوق أله، بحكي بيني وبين نفسي لا ما بدي احكي له، ولا اشكي له عن أي شي خلي بهمه..." (امرأة، 39 عام، الضفة الغربية).



وتزداد حالة التوتر والقلق لدى أفراد الأسر نتيجة إجراءات الاحتلال، وخاصة المداهمات والعنف، واعتقال الشباب، وفتيش البيوت، خاصة عندما تكون الأم بمفردها مع أبنائها. فقد أفادت سيدة مقدسية تسكن مع أبنائها في القدس بعيدا عن زوجها الذي يسكن منطقة الخليل لعدم حصوله على هوية القدس، أو تصريح للزيارة، أنها تشعر بالغيرة والعزلة، ما يضطرها أحيانا لاستخدام العنف مع أبنائها. وأن زوجها يشعر بنوع من العزلة والإحباط وعدم الأمان على زوجته وابناءه وهو دائم الحديث معهم هاتفيا للاطمئنان:

"ولادي في حالة ذعر، الجيش الإسرائيلي رايح جاي في المنطقة، وأنا كمان مش حاسة حالي مسيطرة عليهم، وبحسهم ميالين للعنف بين بعضهم". (امرأة، 36 عام، القدس).

وبرغم جميع هذه التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه أفراد الأسر التي تعاني مشكلة الإقامة والتشتت، فقد عبر 32% من المشاركين/ات في المسح عن تفاؤلهم حيال المستقبل، و41% عن تفاؤلهم النسبي، فيما أبدى 28% تشاؤما بالنسبة للمستقبل. وقد أشار بعض المشاركين والمشاركات في المسح، أن حصول آلاف على لم الشمل في السنتين الأخيرتين، زاد من أملهم بحل مشكلتهم قريبا، أما الذين أبدوا تشاؤما حيال مشكلتهم، فقد رأوا أن مشكلة الإقامة ولم الشمل وطالما هي بيد إسرائيل فلا يمكن المراهنة على حلها قريبا.

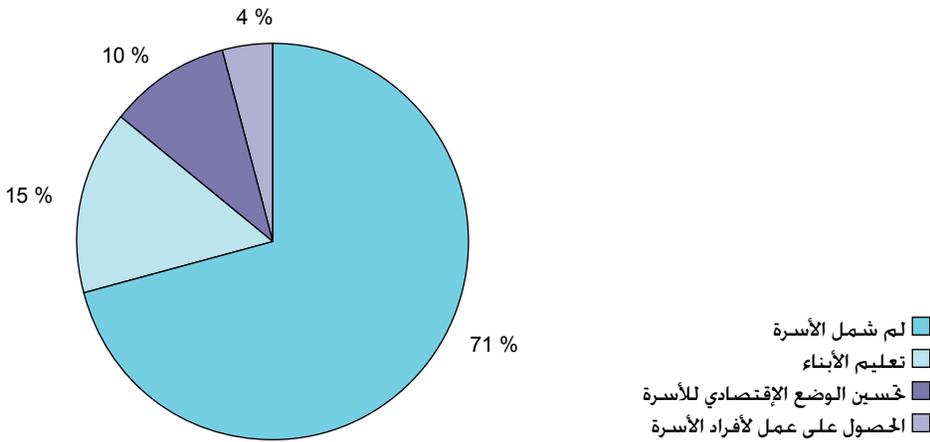
القسم الخامس : استراتيجيات التأقلم

يتناول هذا الجزء من الدراسة صراع العائلات الفلسطينية التي تعاني من مشكلة الإقامة في الأراضي الفلسطينية. لعدم حصولها أو أحد أفرادها على لم الشمل، حيث تخوض هذه العائلات صراعاً مريراً لتغيير الواقع الظالم الذي فرضه الاحتلال عليها. أو على الأقل للوصول لحالة من التأقلم مع الظروف التي يعيشون. حيث تكافح هذه العائلات -كباقي العائلات والأفراد الفلسطينيين- لتجاوز العراقيل وتأمين الظروف المعيشية التي تمكنهم من البقاء والاستمرار. رغم أن خصوصية كل حالة فرضت عليها تغيير أولوياتها بما يتناسب مع ظروفها. وابتكار وسائل واستراتيجيات عديدة لتخطي مرارة الظروف التي يعيشون.

1.5 أولويات الأسرة

في ظل مشكلة الإقامة، تختلف أولويات الأسر التي تعيش المشكلة عن أولويات غيرها من الأسر الفلسطينية. إذ يحدد المشاركون في العينة أولوياتهم كما في الشكل التالي:

شكل بياني (12): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب أولويات أسرهم الحالية:



يبين الشكل أن غالبية من شملهم المسح (71%)، يعتبرون أولويتهم الرئيسية لم شمل أسرهم. وهو أمر طبيعي في ظل الصعوبات والتحديات التي تعيشها هذه الأسر. والتي إما لن تكون موجودة في حال لم شمل الأسرة، أو على الأقل يمكن التخفيف من آثارها. ومواجهتها كأسرة.

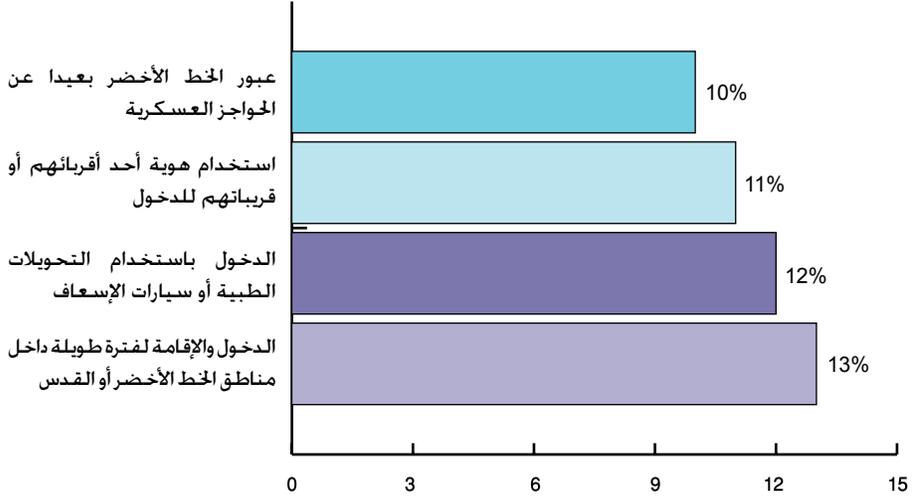
2.5 استراتيجيات التأقلم

بشكل عام، تلقى 30% دعماً معنوياً من محيطهم الاجتماعي، و46% تلقوا دعماً إلى حد ما. فيما لم يتلق أي دعم 24% من يعيشون مشكلة الإقامة.

في كثير من الحالات الطارئة، يلجأ من يعانون من مشكلة الإقامة إلى استخدام وسائل خطيرة للدخول مناطق الخط الأخضر أو القدس. فقد اضطروا للدخول والإقامة لفترة طويلة داخل مناطق الخط الأخضر

أو القدس. أو باستخدام التحويلات الطبية أو سيارات الإسعاف. وغيرهم لجأوا لاستخدام هوية أحد أقربائهم أو قريباتهم للدخول. أو المغامرة بعبور الخط الأخضر بعيدا عن الحواجز العسكرية. وبيّن الشكل التالي نسب استخدام من شملهم المسح لكل وسيلة:

شكل بياني (13): التوزيع النسبي للمشاركين في المسح حسب استراتيجيات التأقلم التي يستخدمون للتغلب على مشاكل الإقامة والتنقل:



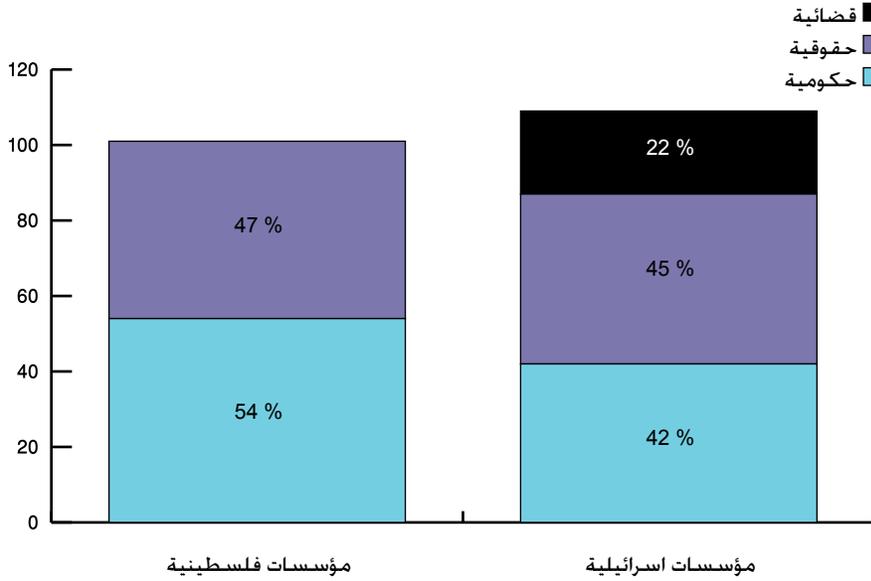
وضمن البدائل التي يعتبرها المشاركون واقعية في حال استحالة حصولهم على لم الشمل. فقد تبين من المسح أن 31% يفكرون بالهجرة خارج البلاد. و37% بتغيير مكان السكن. و8% بالطلاق.

"أنا ما تعرفت على زوجتي إلا لما تأكدت أنو معها الجنسية الفرنسية لهيك مش كثير مهتم لموضوع لم الشمل زي ما حكيت لك أنا أفكر بالسفر بشكل نهائي". (رجل، في مجموعة مركزة في الضفة الغربية).

ولحل مشكلة الإقامة ولم الشمل. أفاد 70% من المشاركين في المسح بأنهم راجعوا مؤسسات مختلفة لمساعدتهم. حيث لجأوا لمؤسسات فلسطينية وإسرائيلية. حقوقية وحكومية وقضائية. ويوضح الشكل التالي نسب الذين توجهوا لمؤسسات ونوعيتها:



شكل بياني (14): التوزيع النسبي للمشاركين حسب المؤسسات التي يلجأون لها لطلب المساعدة:



يعتقد 27% أن مشكلتهم في طريقها للحل، و20% أن المشكلة ستبقى قائمة. ولذا سيبحثون عن وسائل للتكيف والتعايش مع الوضع القائم. فيما يرى 53% أن الوضع غير واضح.

من بين الذين يعانون بمشاكل إقامة نتيجة وضع القدس. فقد صرح 44% أنهم قد اضطروا لمخالفة فترة التصريح والإقامة في القدس لمدة طويلة لعدم ضمان حصولهم على تصريح آخر. أما بالنسبة للحالات التي تعاني نتيجة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة فإن 20% قد اضطروا للبقاء في إحدى المنطقتين لمدة أطول مما يسمح بها التصريح الممنوح لهم.

وقد تراوحت فترات الإقامة بشكل يخالف التصريح لتمتد من أيام إلى سنوات. فهناك 12% خالفوا التصاريح الممنوحة لهم لمدة تصل إلى شهر. وهناك 34% خالفوا المدة المحددة بالتصريح لفترات تتراوح بين شهر وستة اشهر. وحوالي 30% خالفوا التصاريح لفترات تتجاوز السنة.



القسم السادس: تحليل للحالات الدراسية في سياق مضامين علاقات النوع الاجتماعي

واجهت الأسر الفلسطينية التي تعاني أو أحد أفرادها من مشكلة في الإقامة العديد من التحديات في أمور مختلفة. هذه التحديات ارتبط جزء منها وبشكل رئيسي بالعلاقات بين أفراد الأسرة. فقد بينت الحالات الدراسية التي تم بحثها أن هذا العلاقات القائمة تأثرت بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ارتباطا بالأدوار الإيجابية والإنتاجية والمجتمعية التي يقوم بها كل من الرجال والنساء. وارتبطت كذلك بالمسئوليات والمكانة والرؤية لكل منهما أيضا. وفي بداية التحليل من هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى التحديات التي تواجهها الأسر ضمن علاقات النوع الاجتماعي، وصولا إلى التغييرات التي رافقت حياة أفراد هذه الأسر ضمن علاقات النوع الاجتماعي.

1.6 التحديات المرتبطة بحرية التنقل والحركة

أولاً: تحديات في الوصول إلى الخدمات

من أهم التحديات التي تواجه أفراد الأسرة، هي التحديات المرتبطة بحرية الحركة والتنقل. سواء أكانت حركة داخل الأراضي الفلسطينية أو خارجها. فقد حددت حركة النساء -رغم محدوديتها أصلاً- إما بالمحيط الداخلي، أو الخروج الاضطراري إلى خارج البلدة التي تقيم بها. ولكن ضمن إستراتيجية استخدام وثائق بديلة، أو جواز سفر منتهي المدة. وعادة ما تكون حركة النساء خارج منازلهن مرتبط بالحصول على خدمات صحية لها أو لأحد أفراد أسرتها. وفي هذا السياق تقول إحدى النساء اللواتي لا يوجد معها هوية شخصية والتي تمت مقابلتها:

"ما بخرج من المنزل كثير حتى للبيوت اللي حولينا مع أنهم قرايبنا، فقط في المناسبات أو خروجي فقط للدكتور من القرية في فترات الحمل. وكنت استخدم هوية بنت عمي بتشبهني أو سلفتي بس الله بسترتها من الجنود".

كما تشاطرها امرأة أخرى (لا تحمل أوراقا ثبوتية). من خلال رواية قصة مرض إحدى بناتها. وما رافق هذه القصة من صعوبات بالنسبة لها. حيث تقول:

"ما معي هوية، وما بحب أخرج من البيت... وزاد خروجي من القرية بعد ما ولدت بنتي البكر بسنة و نصف، ما منشت ورحنا فيها على كثير دكاترة أكثر شي كانت تروح معها سستها أم أبوها علشان أنا ما بقدر اطلع برة القرية كثير. وبعد طول علاج كانوا في البداية مفكرين إنها حساسية أو أشياء ثانية، و في الأخير اكتشفوا إنها خلع ولادة. و حطوها في الجبس فترة وكانت تضطر تنام في المستشفى كثير. وما كنت اقدر أنام معها. سستها هي اللي كانت تنام معها (طبعاً وهذا كان يضايقني كثير)، بس الجبس ما زبط وتحدد لها عملية في المقاصد في القدس. و قبل العملية بفترة سستها وقعت وما قدرت تروح معها. كان في البداية مقترح أنه مرت عمها تروح علشان أنا ما معي هوية. بعدين أجت بنت عمي وقررت أؤخذ هويتها علشان أنام فيها وفعلاً غامرت".

ثانياً: تحديات في الحصول على الخدمات

لم يكن الوصول إلى الخدمات هو التحدي الوحيد الذي يواجه أفراد الأسر. إذ أن إمكانية الحصول على الخدمة بحد ذاته كان عائقاً كبيراً أمام هذه الأسر نتيجة عدم حصولهم على وثائق الإقامة (الهوية)، والتي بموجبها يحصلون على خدمات أخرى. وفيما يتعلق باستحالة إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية نورد قصتين لرجل وامرأة. حيث تقول هذه المرأة:

"أنا شخصياً صارت معي مشكلة كبيرة. مرضت بشكل مش طبيعي. وما عرفوا بغزة إيش صار معاي. ولاحد قدر يحدد إيش اللي عندي. صحيح بالأخر قالوا إنه مرض في العمود الفقري. وكسر في الفقرات. كان لازم أسافر اعمل برة أي أشي. عملية تريحني وتزيل الأوجاع. لكن ما قدرت. عشان معيش هوية أسافر عليها. وقعدت فترة سنتين بعلاج بدون نتيجة".

كما يتحدث رجل آخر عن قصة والده بقوله:

"كنا بنعيش بمنطقة كندا المصرية في سيناء. وترحلنا كلنا بس ضل أبي إلي بيعاني من مرض نفسي صعب. فاضطررنا جيبو عن طريق نفق. وهو اليوم قاعد عنا برفح بس المشكلة ما عندو أي إثبات وإقامته بمصر انتهت. ولازم يتابع مع دكتور بمصر. وبيأخذ علاج لازم بتغير كل فترة. فالיום بس بنتابع مع الدكتور عن طريق الجوال وبنجيب العلاج تبعو من النفق".

كما أن رحلة الحصول على تلك الخدمات الصحية رحلة تتحمل خلالها النساء الكثير من الأعباء والعذاب. والواقع النفسي الخطير. والذي يتعدى تفاصيل الرحلة بما فيها من مخاطرة. إلى تفاصيل الاستبعاد والإقصاء المؤسساتي للأسر أو لأفرادها للحصول على الخدمة سواء أكانت حكومية أم دولية تقدم للاجئين. وحول هذا الموضوع تحدثت (أم محمد) قائلة:

"أنا حاولت عمل تأمين صحي لي ولأبني محمد. وتم رفضي بسبب وجود زوجي على قيد الحياة ومعوش هوية. ولازم يكون التأمين باسم رب الأسرة. وأنا مريضة. وكذلك أبني. ونحتاج علاج باستمرار. طيب توجهت للوكالة لأتلقى العلاج منها أو بعض العلاج لكنهم رفضوا عمل ملف لي بحجة انو رقم الكرت أردن. وحاولت تحويل الرقم برضوا رفضوا لغياب رب الأسرة عنا. طيب جيبولنا رب الأسرة عشان نقدر نتحرك. حتى تأمين بنتي المريضة لا يشملني لأني حَت سن 60".

وارتباطاً بذلك تتحدث امرأة أخرى عن المعوقات التي واجهتها مع الخدمات الصحية الحكومية بقولها:

"كنت أدوق المرارة إذا بدي أروح على الصحة. على المستشفيات عشان أتعالج. كنت ما استجري. إجراءات الحكومة بدھا هوية. وأنا ما معي هوية. ولا معي تأمين صحي. وضعي بسمحش أروح على دكتور خاص. لأنو ما معي مصاري. وضعنا كثير مدهور".

وفي حالات أخرى كان الحصول على الخدمات الصحية يتم بالتحايل. من خلال مغامرات خطيرة بالنسبة لأفراد الأسرة. خرجهم مع محيطهم الاجتماعي. وقد تسبب لهم تبعات قانونية مع المؤسسات التي يراجعون. حول ذلك تقول امرأة من غزة:



"أنا شعرت إنني جاية على غربة لأنه معشتش فيها. ومعيش فيها جواز ولا هوية. كأني جاية على مكان مش مكاني. ابسط شي كان يصير معي لما بدي أروح أتعالج كنت اضطرر إنني اشحد كرت من الجيران. وأصل إيدي على قلبي من ساعة ما ادخل المستشفى لغاية ما اطلع منها. وأنا بغير وبزيف بالكلام. واضطر اطلب من الجيران وإحراج وأشياء سيئة كثير بحسها".

ثالثاً: تحديات في التواصل الاجتماعي والمكاني

كما واجه أفراد الأسرة إشكاليات أخرى غير الوصول إلى الخدمات. مرتبط بالتواصل مع الأهل أو مع أفراد الأسرة الآخرين. حيث كان يقيم بعض أفراد الأسرة من أجل التحصيل العلمي بعيداً عن أسرهم خوفاً من الحركة المستمرة مع أن المسافة التي تفصلهم لا تتعدى بضعة كيلومترات. وحول محدودية الحركة والتنقل وأثرها على التواصل مع أفراد الأسرة تتحدث إحدى النساء المشاركات بقولها:

"أنا لوحدي لا يوجد معي هوية. وجاءت الانتفاضة وكنت لا أستطيع اني أصل جنين. أو حتى زيارة أختي في قباطية. وانحرمت زيارة أهلي. وأمي مرضت بالسرطان وماتت ولم أستطيع زيارتها ولا رؤيتها".

50

كما تضيف إحدى الشباب المشاركات. كيف ساهمت القيود المفروضة على حركتها باضطرارها للإقامة في مدينة مجاورة لقريتها:

"درست دبلوم حاسوب بكلية في نابلس. يمكن خلال السنتين الي درستهم لم أزور أهلي مرة أو مرتين لأنه لم يكن معي هوية. وكنت أخاف من التنقل".

وقد شكلت محدودية الحركة والتنقل حاجزاً نفسياً يضاف لحواجز جدار الاحتلال الإسرائيلي. في هذا السياق تصف إحدى النساء واقع إحدى الحفيدات بقولها:

"هي ما بتشعر بالأمان أبداً. ودائماً في حالة من القلق والتوتر. وما بتطلع من البيت إن كان في مناسبة أو حفلة. وبتخاف من عبور الحواجز وأحياناً بتعبّر الحواجز على شهادة ميلاد ابنة خالتها من جيلها. وأغلب الوقت بنخليها بالبيت ونطلع ما باليد حيلة".

وتتحدث امرأة أخرى حول غضبها على هذا الواقع. والظلم غير المقبول قانونياً بقولها:

"14 سنة ما سافرت على أي مكان بالعالم ولا شفت أهلي. ولا شافوني. ولا حتى شافوا أولادي. أنا قعدت فترة 14 سنة ما سافرت بره غزة أبداً. حتى أهلي 14 سنة ما شفتهم بأي قانون بالعالم. إنني ما أشوف عيلتي 14 سنة حرام وظلم كبير. بدي هوية".

وأصبحت الأماني الرئيسية مرتبطة بالتواصل مع الأهل في ظل القيود المفروضة على الحركة. حول ذلك تقول امرأة غزية:

"أميتي الوحيدة أروح أزور أهلي وعيلتي وأزور مصر. بس قصة الهوية والجواز هي المشكلة بالنسبة للي والعائق".

وحول الحرمان من الكثير من الأمانى تقول امرأة أخرى:

"مثلاً أنا كنت عابشة حياتي خوف بخوف، بحب إنى أزور الأردن، وكانت من أكبر أمنياتي إنى أزور الأقصى والقدس، بس حركتي كانت محدودة لانو ما معي هوية، كنت دائماً مرتبكة وخايفة خوف إنو بمسكني الجيش الإسرائيلي، لأنهم إذا مسكوني رح يطلعوني على الأردن، لأنى مخالفة، وفي كثير مناسبات كنت محرومة منها زي أعراس إخوتي وخواتي".

2.6 تحديات حياتية ومعيشية (البنية المجتمعية)

أولاً: تدخل وظلم مجتمعي

تعيش النساء في هذا النوع من الأسر تحديات عديدة، ولكن تبقى التحديات المجتمعية ذات وقع خاص وكبير بتأثيراته المختلفة على مستقبل وحيثيات حياة النساء. ففي جانب معين تشكل أسرة الزوج مواقف عديدة تكون على شكل تدخلات في حياة الزوجة نتيجة غياب الزوج، هذه الضغوط تدخل في كل الجوانب، وتصل إلى حد الضغط على الزوج للزواج بامرأة أخرى. في هذا المجال تروي هذه إحدى النساء:

"المجتمع في ضغط دائم لأنى لوحدي مع الأبناء، وأما أقارب الزوج متوترين منى لأنى ما بعيش مع زوجي لأنه ما معه هوية، وأهل زوجي بضغطوا عليه للزواج من امرأة أخرى، عشان تعيش معه وتلبي احتياجاته".

وتأكيداً على بطركية العلاقة السائدة اجتماعياً، وتأثيرها على حياة هؤلاء النسوة تؤكد نساء أخريات أن أهلهن كانوا جزءاً من أزمتهم من خلال تدخلهم بتفاصيل حياتهن، والذي يبرره الأهل في غالب الأحيان بالحرص على بناتهن المتزوجات والبعيدات عن أزواجهن بحكم ظروف الإقامة من المحيط الاجتماعي، ما يضاعف إحساس النساء بعدم الأمان من محيطهن، تقول إحدى النساء بهذا الصدد:

"أشعر بعدم الأمان على نفسي، وعلى أبنائي، لأنى لوحدي من غير زوجي، والحي المحيط في لا يشعرنى بالأمان".

وتشاطرها القول امرأة أخرى:

"ومرات أهلي بضلوا يتدخلوا في عشان زوجي مش موجود، خوفهم الزايد مرات بسبب مشاكل، وحتى الناس اللي حولي كثير بحبوا يوجهوا انتقادات ونصائح، ومرات نصائحهم بحسها بتضايقني كثير".

وفي أحيان كثيرة ومع حرمان الزوجة من الأوراق الثبوتية المحلية، وخاصة إن كانت امرأة أجنبية، يتضاعف مدى الغبن والظلم الذي يقع عليها من عائلة زوجها، وتؤجج علاقتها سلباً مع زوجها، تقول امرأة أجنبية متزوجة في الأراضي الفلسطينية عن ذلك:

"عائلة زوجي كلمة سيء قليل عليهم أو على أسلوبهم معاي في المعيشة، أنا بعمل كل شيء بتتوقع إنسان انه يعمل، لدرجة إنى بخبز على فرن الطين، وأنا مش عربية، أنا بعرف ستات عرب ما بيقدروا يعملوا هيك أنا بعمل، لكن ما في رضى، علاقتي معهم سيئة، ما بيحبوني بيكرهوني مع إنى طيبة معاهم، والمشكلة إنهم كذابين، يقولوا أشياء ما



بتحصل. وبيخبروا زوجي فيها وهو بيصدق. وبيعمل مشاكل كثير إللي ... انا صابرة على العيشة هون بس علشان أولادي وبناتي. والا كان أهرب وما أرجع أبداً للاندلال في غزة".

ثانياً: الحرمان من الحقوق

كثيراً ما يكون فقدان الوثائق الرسمية، سبباً في الحرمان من المشاركة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. رغم أن حرمانهم من الأوراق الثبوتية آت نتيجة إجراءات الاحتلال. توضح إحدى النساء هذا الحرمان:

"حتى بالنسبة للمساعدات كنا محرومين منها. لأنه أول شيء لازم تقدمي الهوية عشان تحسلي على المساعدة. وضعنا كان كثير سيء".

كما ساهم هذا الواقع حرمان بعض الشباب من المشاركة الاقتصادية. إذ يقول أحد الشباب من الأسر التي تم مقابلتها:

"أنا عمري 25 سنة. أكثر واحد عانيت لأنو ما معي هوية. وعملت المستحيل علشان أدخل السلطة وفي كل مرة ما كانوا يقبلوا طلبي. طبعاً لأنني ما معي هوية. وفي الآخر بأعجوبة توظفت في السلطة. بس بالواسطة".

وتضيف امرأة أخرى أن هذا الواقع شكل عائقاً أمام المشاركة السياسية لهم أيضاً. حيث تقول:

"وانحرمتنا حتى من حقنا بالانتخابات ليش إحنا مش زي غيرنا بس يعني عشان ما معنا هوية".

3.6 مشكلات ترتبط بالعلاقات الداخلية والمجتمعية للأسرة

أولاً: غياب الثقة. صراع. وعلاقات تنذر بانتهيار الأسرة

برزت أشكال عدة من الصراع داخل هذه الأسر. وقد امتد الصراع بتفاصيله إلى حدوث الكثير من الإشكاليات والصعوبات في حياة النساء نتيجة هذا الواقع. وقد حدث الكثير من الخلافات في المواقف والعلاقات والتي تنذر في الكثير من الأحيان بحدوث انهيار داخل الأسرة.

وقد حدثت الكثير من النساء عن الضغوطات المختلفة الواقعة على الأسرة. والتي تؤدي إلى حدوث نوع من الصراع. تقول إحدى النساء:

"أنا بأحكي لزوجي الله يعينك كيف متحملني. لأنني صرت عصبية كثير وبأخسس من أي موقف يصبر. علاقتي بزوجي صارت شبه مستحيلة. دائماً خلافات ومشاكل".

كما تضيف زوجة أخرى أن العلاقات بين الأزواج شابها الكثير من الفتور والتوتر والمشاكل نتيجة لغياب الزوج:

«العلاقة الزوجية في حالة توتر باستمرار بسبب غياب الزوج وقيل ذلك كانت جيدة ولكنها في حالة فتور وتوتر لعدم وجود الزوج في حل مشاكل الأبناء وعدم القدرة على النقاش مع الزوج لعدم وجوده معي باستمرار».



وتحمل الزوجات قسطا عاليا من المأساة التي يعشنها لأزواجهن، ويأتي حميل هذا القسط من المسؤولية نتيجة عدم اهتمام الزوج أو جديته في العمل على قضية الإقامة، أو في غياب تضامن الأزواج مع زوجاتهم نتيجة الحالة، والبعد الذي تعيشه الزوجات عن عائلتهن. وفي هذا السياق تقول امرأة:

"زوجي يتحمل مسؤولية تقصيره في حصولي على لم تشمل، وهذا بخلي العلاقات دائما متوترة بينا".

وتضيف أخرى مشاعر زوجها الفاترة تجاه واقعهما، بالقول:

"باستمرار في مشاكل بيني وبين زوجي، لأنني أنا من حقي أشوف أهلي، هو مش حاسس لأنه عايش عند أهله مش فارقة معه كثير".

ثانيا: الاغتراب ظاهرة تعيشها الزوجات، وتعيش ويلاتها اليومية

تشير العديد من الدراسات لتنوع التحديات المرافقة للاندماج الاجتماعي في حالة الهجرة أو الانتقال من مكان إلى آخر، وتبرز معطيات العزلة، كأحد أهم التحديات المرتبطة بالهجرة أو تغيير مكان الإقامة. هذا ما حصل مع الكثير من النساء الفلسطينيات أو الأجنيات سواء واللواتي تزوجن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقول امرأة أوكرانية متزوجة من فلسطيني ومقيمة في غزة، أن شعورها بالغربة في بداية حياتها في غزة، عزز من ميلها لإدامة التواصل بأهلها ومجتمعها في أوكرانيا:

"نعم في أول ما قررت أبعث لأهلي فلوس رفض زوجي، وعمل مشكلة كبيرة، وكان خلاف قوي وعصبي .. لكن أنا أقنعت، الحياة غالية هناك، وأهلي فقراء في أوكرانيا، وأنا راتي كويس، لازم اساعدهم، انا زوجي يعمل دكتور لكن حساس، أنه هيك يبحبوا الفلوس أكثر من الناس... وحاسة حالي غريبة هون".

وحول الإحساس بالغربة وفقدان السند العائلي للأسر وأفرادها، والخوف على مستقبل الأبناء لدى بعض الأسر، تصف إحدى النساء ذلك بقولها:

"انا لنان بحس اني غريبة، من غير عيلة بيحس الواحد حاله زي اللي مش لابس، علاقته خفيفة كثير، وما بيعرف حدا، حتى قرايبي اللي هنا نسيوني، نسيوا اني من عيلتهم، اللي مهون علي فقط انه انا وزوجي نفس الظروف ما لنا غير بعض في الحياة، بس اللي بيخليني خايفة وزعلانة بناتي بكرة في المستقبل ما الهم عيلة، ولا اقارب ولا أي حد يكون معاهم لو صار لنا ادثني يعني حيعيشوا مأساة ثانية".

كما تشاطرها امرأة أخرى الرأي، حول واقعها المؤلم، وحرمانها من التواصل مع أسرتها وعائلتها بالقول:

"فش شيء أهم وبعمل إحساس بشع، وبشعرك بغربة من إنك تنقطعي عن أهلك مجرد إنك ما معك هوية، أنا انحرمت من أهلي، وما كنت أتخيل تكون هيك حياتي".

كما تضيف بعض النساء أن الغربة والاعتراب المجتمعي، والبعد عن أسرهن، والتي تشكل مصدر قوة لهن، أضعف من المصادر المتاحة لديهن في علاقتهن مع أزواجهن، فهن يعشن في مجتمع لا يتمتع به بأي نوع من الدعم المجتمعي، وعلى هذا تقول إحدى النساء:

"كنت أمتشكل مع زوجي. وفش دار ما بصير فيها مشاكل. كنت كتير أفكر إني أترك البيت. بس يا حسرة وين؟ وهو كان مطمئن حاله من هاي الناحية وين بدي أروح".

وعلى ذلك شكلت الغربة مصدر إضعاف للنساء. حيث تشعر الكثير منهن بدونية وضعف نتيجة الواقع الذي يعشن به. تقول إحدى النساء من خانيونس:

"أنا هلقيت لحالي في غزة. وهذا خلاني ضعيفة كتير من غير أهلي الموجودين بمصر. لأنني مش قادرة أواجه أهل جوزي اللي دايمًا بيحاولو يخلقولي مشاكل".

ولم يكن من السهل على النساء التأقلم مع البيئة الجديدة. وذلك بالرغم من البيئة الاجتماعية الآمنة. والصحية للحياة. حيث تقول إحدى النساء:

"أنا مش شاعرة أنني متأقلمة مع الناس اللي حولي حتى أهل زوجي مع إنهم كتير كويسين معي. بتمنوا لي الرضا لأرضي".

إلا أن شعور هذه المرأة بالاغتراب تفوق على شعورها بالثقة والأمان الذي يحاول أهل زوجها إعطاء لها. إذ تكمل قولها:

«بس انا عارفة إنهم بيعاملوني منيح هيك علشان ما أسافر وأخذ ابنهم منهم».

ثالثًا: الأهل يرسمون مستقبل أبنائهم من منظور حياتهم التي يعيشون

إن حالة الاغتراب التي تعيشها النساء. رسم معه صورة لمستقبل الأولاد على صعيد البناء الأسري. فنتيجة لاغتراب النساء عن أسرهن. يقدمن النصائح بناء على واقعهن المعاش. لا بل يؤكدن أن مستقبل الأبناء والبنات لن يكون على ذات المسار لحياتهن نتيجة المعاناة. وحول هذا تقدم هذه المرأة النصيحة التالية:

"أنا بأنصح أي أم أو أب أنه ما تزوج بنتها بره المكان اللي هي عايشة فيه. الا تكون متأكده حصولها على هوية او جواز سفر علشان ما تعيش قصة المأساة اللي بتعيشها الأسر كل يوم..."

كما تؤكد امرأة أخرى. أنها ولا بأي حال من الأحوال ستزوج ابنتها خارج محيطها المكاني. حيث تقول:

"بالنسبة اللي مستحيل أزوج بنتي وأغريها. لأنه عذاب ومرار العذاب اللي شفافه بالضفة. يارتنا ما جينا. أنا ما كنت أفكر بيوم إني أنزل هون. ولا كنت أحب أجي هون. بس بالنهاية بضل النصيب هو اللي بحكم".

4.6 انعكاسات نفسية متنوعة على جميع أفراد الأسرة ضحايا الأضعف

أدى غياب التواصل بين أفراد الأسرة إلى تبلور جملة من الإنعكاسات والضغط النفسية لدى أفراد الأسرة. والتي تتفجر لديهم في مواقف اجتماعية معينة يشعرون معها بالألم نتيجة الأوضاع التي يعيشون. حول هذا تقول إحدى النساء:



"بشعر في الحسرة والإحباط والحزن الشديد فترة الأعياد لأنه ما حدا من أهلي عندي".

إن الغربة والعزلة والإحباط والعصبية والتوتر. لها نتائج وممارسات تشكلت على شكل عنف داخل أفراد الأسرة. هذا العنف كان ضحاياه الرئيسيين "الحلقة الأضعف" الأطفال. فقد كانت نتيجة الغربة والعزلة لهذه المرأة واضحا باتجاه الأطفال كما تقول:

"بشعر بالغربة والعزلة وبعض الأحيان بلجاً للعنف مع الأبناء بسبب الإحباط".

كما تفيد زوجة أخرى بأن العصبية التي وصلت لها كان الضحية الرئيسية له الابن الأصغر:

"أنا كثير عصبية وبلاقيش اشني افش غلي فيه إلا ابني الصغير بعصب عليه كثير".

وتتحدث هذه المرأة أيضا أن الواقع المؤلم الذي تعيشه خلق حالة من العنف اللاشعوري لديها بقولها:

"الواقع اللو تأثير كبير مرات كنت اعصب لدرجة اني اضرب لولاد ضرب وما احس على حالي".

وحول العنف السائد لدى كل أفراد الأسرة تتحدث هذه الشابة أن الواقع يصل إلى حد طرد الأبناء من الأسرة. وأن العنف أصبح جزءا من حياتهم حيث تقول:

"صحيح الفلق والتوتر غزا أسرنا وأصبح أخي وأبي عنيفين. والدي قام بطرد أخي من البيت وأنا أصبحت عصبية ومتوترة وقلقه جدا على وضعنا إلي وصلنا له".

5.6 التغييرات في أدوار النوع الاجتماعي بين تحمل المسؤولية، وغياب السلطة

لقد كان لهذا الواقع الذي تعيشه الأسر. انعكاسات عديدة تمثل بعضها في تنامي الكثير من الاستقلالية وتحمل المسؤوليات المختلفة المتعلقة بالأسرة لدى النساء. كما ارتبط بذلك تحمل بعض النساء لعملية اتخاذ القرارات المختلفة الخاصة بالأسر خاصة إذا كان هناك تغيب للزوج أو محدودية في تواصله معها. وبالرغم من أن الكثير من الشواهد تؤكد ما حدث من تغييرات في أدوار النوع الاجتماعي لم يؤدي لخلخلة العلاقات البطريركية في المجتمع. بل في الكثير من الحالات أصبح المجتمع المحيط سواء من خلال عائلة الزوج أو عائلة الزوجة أو المجتمع نفسه يضع قيودا على حرية وحركة النساء سواء من خلال التدخل المباشر من قبل أقرباء الزوج أو الزوجة. أو من خلال التدخل في بعض تفاصيل حياة الزوجات من قبل المحيط الاجتماعي.

وعليه فإن البنية الاجتماعية والثقافية المجتمعية زادت من أعباء النساء في تحمل المسؤولية. بعيدا عن إحداث أي تغييرات تذكر في تقويتها مجتمعيًا. حول هذا تروي إحدى النساء اضطرابها لمواجهة تحديات الحياة المختلفة سواء زواج البنات. أو في المشكلات التي تواجه الأبناء:

"هذا أثر كثيرا علي لأني تحملت أعباء كبيرة في غياب رب الأسرة. خاصة أن جميع بناتي تزوجن دون أن يحضر والدهن عرس أي واحدة منهن. وكذلك ابني محمد متأثر جدا من غياب والده عنه، وهو بحاجة ماسة لوجود والده الي جانبه. وخاصة بعد الحادث الذي

تعرض له من أحد طلاب صفه حيث قام ولد بضربه بزجاجة مكسورة أثناء شجار دار بينهم وهم مروحين من المدرسة. وعلمت الضربة بوجهه ومكث أكثر من 10 أيام في المشفى وبعد خروجه بعدة أشهر أجرينا له عملية جَمِيل. ولكنها لم تنجح بسبب أن الولد ما زال بمرحلة النمو. ويحتاج الآن إلى عملية باليزر وهذا كله عبء علي أنا ويرهقني مادياً".

وما يؤكد هذا الواقع أيضاً الحديث الذي أوردته هذه المرأة من أنها ضاقت بها الحال ونقلت الحياة والمسئوليات بعيداً عن زوجها حيث تقول:

"لاني بعاني كثير بعد زوجي. أسرتي الها دور كبير بالحياة. وانا بقدرش اضل عايشه ببلد وزوجي ببلد تانيه. انا بتحمل كل المسؤولية فوق راسي وعبء الاولاد علي لحالي. وانا بطلت اقدر أتحمل مسؤولية الاولاد".

كما توضح بعض النساء بعداً آخر في حمل المسؤولية من خلال علاقتها مع الأبناء وتربيتهم. وأن الزوج هو عمود رئيسي للبيت حسب ثقافة بعض النساء. وتقول إحداهن:

"طبعاً أثر كثير من ناحية نفسية يعني هذا الولد معذبني ودايماً بدوا أبوه وهو بسن حرج محتاج والده معه. وبعدين تخيلي كل البنات تزوجن بغياب والدهن هذا أثر كثير علينا وكنا نتنقص ونبكي كثير في كل موقف يمر علينا".

1.5.6 مستقبل النساء في ظل سلطة الرجال وسلطة العائلة "البطيركية"

تُعدّ العقبات المجتمعية من استقلالية النساء. كما يحتفظ الرجال بهوامش سلطة أوسع في تحديد مصير أسرهم ضمن الوضع القائم. فالقرار الأسري وبرغم وجود حالات لنساء استطعن أن يمتلكن قدرة أوسع للمشاركة فيه. بقي في معظمه بيد الرجال. الذين في الغالب مصدر الدخل في الأسرة (القوة الاقتصادية). وهم كذلك من يملكون القدرة على الطلاق أو الزواج بامرأة أخرى. يقول أحد الرجال:

"أنا مش شاعر بالاستقرار مع زوجتي. لأنه زوجتي كل تفكيرها صار كيف تطلع من البلد علشان تشوف أهلها. أنا سنحت لي أكثر من وظيفة ورفضتهم كلهم. لأنني مش عارف حالي قاعد أو طالع من البلد. أنا حتى بأشعر إنني ندمان على إجاب البنت. لأنه شو ذنبها تتحمل كل هذه المشاكل. لو تسكرت كل الطرق أمامي وما قدرت أعيش برة. أكيد راح أرجع لبلدي وطبعاً. هي ما بدها ترجع معي. وأكيد راح يصير الانفصال. وساعتها شو راح يكون مصير بنتي كيف راح تنشئت بيني وبين أمها".

أما التلويح بالزواج بامرأة أخرى. فيشير إلى درجة الانكشاف التي تعانيتها النساء نتيجة هذا الواقع. أفادت إحدى النساء:

"أنا معي هوية ضفة وزوجي هوية القدس. مرة فكر زوجي بأخذي أنا وأولادي للذهاب لزيارة المسجد الأقصى ولكن على الحاجز رفض جنود الاحتلال من أنه اعبر الحاجز وتشاجر زوجي مع الجنود. وضرب احد الجنود وقام جنود الاحتلال باعتقال زوجي. وكان هادا الاعتقال سبب بمشاكل كبيرة بيني وبين أهل زوجي حملوني مسؤولية اعتقاله.

وصاروا يضغطوا على زوجي انو يزوجه من زوجة حَمَل هوية مقدسية ولهيك أنا دايمًا خايضة وقلقانة على مستقبل أولادي".

كما أن خيارات الأزواج تكون سهلة المنال فالزواج من امرأة أخرى يكون أسهل الحلول خاصة اذا كانت الزوجة تعيش في مكان آخر:

"إحنا كنا عايشين بلبنان وأمّي لبنانية. لما أجبنا حاول أبي يجيب أمّي بتصريح زيارة وقدملها لم شمل لكن ما طلعلها ولا اشّي وقامت الانتفاضة ولليوم مش قادرين نشوفها. وأبي تزوج عليها ومن يومها تشتت عيلتنا".

وفي مجال آخر، أضافت بعض الشباب أن بعد الأب عزز من سلطة العائلة على حركتهم. تقول إحدى الشباب:

"إحنا بنات ما معنا هوية بنعيش بخانيونس مع الوالده. وأبي بكندا عايش. وكان معطينا حريتنا باللبس لكن لما اجينا على غزة، ولانو بنات لوحدنا صاروا ولاد عمنا يتدخلوا فينا ولببسنا. وبدهم يانا نلبس الجلباب. واضطرينا علشان ما يتعرضولنا نلبي طلبهم من غير ما نفتنع".

ولم يكن الشباب الذكور بمعزل عن هذه السلطة. حيث تحدث شباب عن قيود أهل أبيه عليه. بقوله:

"أن معاملة الوالد غير معاملة دار سيدي. إلي نزلت عشت عندهم. وأهلي بالإمارات، يعني لما خَس ألف واحد مسئول عنك مع انك قادر حَمي حالك وقادر بشخصيتك تعيش بحرية. لكن القيود والضغط بيخنقوك بتحس حالك مش مرتاح بدك تفك من هالضغط ومش قادر. أول كلمة بيقولوها إلك أنت أمانه بدنا نحافظ عليها".



القسم السابع: ملاحظات ختامية وتوصيات

في ظل السيادة المنقوصة للسلطة الوطنية الفلسطينية على الأرض، والمواطنين، فإن قضية لم الشمل والإقامة تبقى رهنا بالإجراءات الإسرائيلية، غير أن الدراسة أفصحت عن جوانب عديدة (إنسانية، واجتماعية، وقانونية) يمكن للمؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية العمل عليها. في سبيل تسهيل حياة تلك الأسر التي تعاني مشكلة الإقامة، أو مساعدتهم في الإجراءات الخاصة بلم الشمل.

ومن بين أكثر الحالات التي تتطلب حركاً وجهوداً منسقة، وتعبئة للموارد الرسمية والأهلية، حالات المواطنين المقدسين، خاصة أن وضعهم يثير إشكاليات عديدة فلسطينياً وإسرائيلياً. فمن جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، لا تستطيع السلطة معاملتهم كمواطنين في العديد من المجالات نظراً لخروج القدس ومواطنيها من ولاية السلطة السياسية والقانونية حسب الاتفاقيات الموقعة (لحين البت في قضايا الوضع النهائي)، ومن جانب إسرائيل، فإن القدس أرضاً تخضع لأقصى إجراءات الضم والتهويد والاستيطان، فيما يخضع مواطنيها الفلسطينيين لأشد الضغوطات المبرمجة لإجبارهم على الرحيل من القدس، دون إغفال أن وضعهم القانوني في المدينة بحسب إسرائيل ليسوا مواطنين، وإنما أردنيين مقيمين إقامات دائمة في المدينة، ما يفتح باب التأويلات السياسية والقانونية على مصراعيه، وفي هذا السياق الشائك، فإن حالة المقدسين رجالاً ونساءً المتزوجين بغير حملة الهوية المقدسية تتضاعف صعوبتها، ويصبحون عرضة لانكشاف أعلى أمام مختلف الإجراءات الإسرائيلية.

لقد كشفت الحالات التي وصلنا إليها في الميدان، سواء عن طريق المسح الاستكشافي، أو الحالات المعمقة، أو المجموعات المركزة، عن قضايا عديدة ترتبط بالأسر التي تعاني مشكلة لم الشمل والإقامة والتشتت، والتي تتعدى إطار حصولهم على لم الشمل (والذي يخضع بالكامل للسلطات الإسرائيلية)، إذ كشفت الحالات المدروسة قضايا اجتماعية، ونفسية، وصحية، وتعليمية، ومدنية متعددة، فهم ضحايا التجريد والحرمان من معظم حقوق المواطنة، إن لم يكن من حقوقهم الإنسانية.

إن مثل هذه القضايا التي تعاني منها الأسر التي لا تحمل (أو لا يحمل أحد أفرادها) الهوية الفلسطينية أو هوية القدس، تفرض على المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية مسؤوليات جاه معالجة الأوضاع التي يعيشونها، فهم كغيرهم من المواطنين الفلسطينيين ضحايا للاحتلال الإسرائيلي، إذ لا يجوز للمؤسسات الفلسطينية إهمال قضاياهم، أو اعتبارهم خارج إطار المواطنة الفلسطينية (التي تمنحها الهوية الفلسطينية، التي تصدر أصلاً من قبل السلطات الإسرائيلية).

إن التدخلات المؤسسية التي سنعرضها لاحقاً على المستويين الفلسطيني الحكومي، وغير الحكومي تتعامل أساساً مع الأفراد الذين يعانون من مشكلة الإقامة ولم الشمل من منظور مؤسسي إجرائي، يتناول الجوانب الحقوقية، والقانونية، للمشكلة، إضافة للأثار والتحديات الناجمة عن المشكلة.

أما البنية الاجتماعية والثقافية الحاضنة لكثير من التحديات والمشاكل التي تواجه هؤلاء الأفراد، خاصة النساء منهم، فتتطلب تدخلات برامجية طويلة الأمد، تتضمن تحقيق تراكمات نوعية في البنائين التحتي والفوقي للمجتمع، بعبارة أخرى، بينت نتائج الدراسة أن البنية الاجتماعية الفلسطينية، مخزونها الثقافي القيمي تحتضن العديد من عوامل تأزم الأفراد -موضوع الدراسة- خاصة النساء منهم.



لقد زدنا النقاش المباشر مع الحالات المدروسة، بالعديد من الشهادات، التي تتضمن تدخلات عائلية (من جهة أهل الزوج، أو أهل الزوجة) بشؤون النساء (وبدرجة ما ضد الأبناء)، وحالات من العنف الممارس ضد النساء (أقله تهديدهن بالزواج بامرأة أخرى كحل لمشكلة الإقامة)، وضد الأبناء، وشهادات متنوعة عن المضايقات التي تتعرض لها النساء من محيطهن الاجتماعية، ومن المؤسسات التي يراجعنها. يضاف إلى ذلك كله وضع الحرمان من الحقوق أو صعوبة الوصول لخدمات أساسية كالتعليم والصحة والمساعدات الاجتماعية. ناهيك عن ثقافة تنظر للنساء المتزوجات اللواتي يقطن دون أزواجهن -وإن قسرا- بشيء من الريبة، ما يسوغ التدخل في شؤونهن بمنطق الرعاية الأبوية بأحسن الأحوال، أو الاستغلال.

إن علاقات القوة في مجتمع تقليدي في بنيته الإنتاجية، وثقافته، تركز أساسا على تراتبية طبقية (بمضامين أبوية- ذكورية)، تحمل في ثناياها ثنائيات تضادية، يمارس طرفها الأقوى إقصاء لطرفها الأضعف. يطال هذا الإقصاء إمكانية الوصول للمصادر، والمشاركة في صنع القرار، والحريات الفردية. وينعكس ذلك في اعتبار أن المرأة إنسان غير كامل الأهلية، وبحاجة لمن يربها أو يراقبها أو يتخذ القرار عنها. وفي حالتنا هنا يضاف عامل من يملك الهوية كعامل قوة إضافية بيد الأزواج الذين يملكون الهوية مقابل زوجاتهم اللواتي لا يملكنها. إذ أن فجوة القوة بين الطرفين تتضاعف بتكبير عوامل القوة والضعف لدى كل منهما، وبالتالي يزداد ضعف النساء اللواتي لا يملكن هويات، ويتم التعامل معهن كأدنى مرتبة ومكانة، وبحاجة لغيرها لتأمين مقومات الحياة، ما يفرض ضغوطا اجتماعية ونفسية إضافية على النساء.

في هذه الثنائيات نرى: من يملكون القرار السياسي أو الثروة مقابل من لا يملكون، والرجال مقابل النساء، والكبار مقابل الصغار... إلخ، وتتضاعف قوة طرف على حساب الآخر بتكبير الثنائيات المختلفة، ما يعني تعميق تهميش الطرف الآخر، وعليه، فإن الرجال الأغنى والأقرب لمراكز صناعة القرار السياسي، هم الأقوى، في مقابل ضعف فئات من بيئة فقيرة، وغير عاملة، وغير مؤثرة سياسيا.

إن إحداث تغيير في مثل هذه البنية الاجتماعية- الثقافية، الضاغطة على النساء على وجه الخصوص (في مشكلة الإقامة، أو غيرها)، تتطلب إحداث تغييرات محسوبة ومتوازنة في البنية القانونية والتشريعية، بما يضمن إلغاء كافة أشكال التمييز الممارس ضد النساء -جميع النساء، ولا يقتصر الأمر هنا على النساء اللواتي يعانين مشكلة في الإقامة ولم الشمل- وإعداد رزمة تشريعية تعطي النساء فرصا متكافئة في تولي زمام حياتهن واتخاذ القرارات المتعلقة بهن وبأطفالهن، وهذا أيضا يتطلب تمكين النساء من الوصول لكافة المصادر الاجتماعية والخدمات (التعليم، العمل، الصحة، القرار، العلاقة مع المؤسسات...).

وإلى جانب التشريعات والقوانين، فإن تمكين النساء، وتعزيز استقلاليتها الاقتصادية، وخفض اعتماديتهن على أزواجهن/ عائلاتهن، وبناء قدرات النساء في كافة المجالات، من شأنه أن يقلل الضغوط الممارسة عليهن، ويعزز من قدرتهن على التكيف مع الظروف، حتى تلك الناجمة عن مشكلة الإقامة ولم الشمل، فتمكين النساء -لا سيما اقتصاديا- يوسع خياراتهن، ويزيد من قدرتهن على صناعة القرار الخاص بهن، ومشاركتهن في القرارات الخاصة بأسرهن.

تتخذ التدخلات المطلوبة والممكنة عدة مستويات، هي:

أولا: المستوى المعلوماتي

1. تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالأفراد غير الحاصلين على لم الشمل.

2. إجراء مسح اجتماعي للأفراد غير الحاصلين على لم الشمل. وأسرهم لتحديد مشاكلهم. والعمل على وضع حلول لها.
3. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بقضايا الأفراد غير الحاصلين على لم الشمل. وخاصة النساء.

ثانياً: المستوى الحقوقي والقانوني

1. استمرار التنسيق مع الجهات المختصة في إسرائيل لمنح لم الشمل للأفراد والعائلات التي تعاني من المشكلة حالياً.
2. الضغط على إسرائيل (يمكن طرح ذلك أيضاً عبر أي مفاوضات) للاعتراف بحق الفلسطينيين رجالاً ونساء بلم شمل عائلاتهم (الزوج، الزوجة، الأبناء).

ثالثاً: المستوى التوعوي

1. تنفيذ حملات توعية قانونية للمواطنين الفلسطينيين في القدس حول حقوقهم المدنية. وإجراءات لم الشمل.
2. توعية المواطنين الذين لديهم مشكلة في الإقامة ولم الشمل بالآليات القانونية المتبعة. وتعاملهم مع المحامين.

رابعاً: مستوى الحماية بالقانون الدولي

- التنسيق مع الجهات الدولية الرسمية والأهلية لطرح مشكلة الإقامة ولم الشمل من منظور القانون الدولي. والقانون الدولي الإنساني. وحقوق الإنسان. والعمل مع المنظمات الدولية لحل المشكلة.

خامساً: المستوى السياسي البرامجي

1. منح الأفراد غير الحاصلين على لم الشمل. الأوراق الثبوتية اللازمة لممارسة حقوقهم السياسية والانتخابية.
2. ضمان شمول المساعدات الاجتماعية. والتأمين الصحي. لأي فرد فلسطيني (أو أجنبي/ة. متزوج بفلسطيني/ة) مقيم في الأراضي الفلسطينية. ضمن ذات المعايير المستخدمة والقوانين المنظمة لذلك.
3. وضع السياسات والبرامج التدخلية (صحية وتعليمية واجتماعية ونفسية...). وتنفيذها عبر المؤسسات العاملة في القدس لمساعدة المواطنين الفلسطينيين في القدس. لتعزيز صمودهم في المدينة. ولحل أي مشكلات ناجمة عن حالة الإقامة ولم الشمل.
4. تسهيل منح العائلات التي تعاني مشكلة الإقامة لقروض إقامة مشاريع صغيرة في مناطق إقامتهم لتجنبهم خطر التنقل الدائم.

سادساً: المستوى المؤسسي/ التنسيقي

1. تشكيل وحدة فلسطينية رسمية لتقديم المساعدة القانونية (مجانا) للأسر التي تعاني مشكلة الإقامة. ومتابعة قضاياهم.
2. تنسيق الجهود بين المؤسسات العاملة في المجال الحقوقي لتشكيل وحدة/ أو وحدات للمساعدة القانونية للأفراد غير الحاصلين على لم الشمل. وخاصة في القدس.
3. تنسيق الجهود بين المؤسسات الأهلية. ومؤسسات السلطة الفلسطينية للوصول لجميع الحالات التي تعاني من مشكلة في الإقامة.



- Abu Mukh, Lena. (2007). 'Family Unification of Palestinians in the Occupied Territories: Laws, Regulations and Facts', CARIM-RR 2007/05; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute.
- Abu-Naleh, Lamis, Hammimi, Rema, Johnson, Penny, Labadi, Fadwa, Schalkwyk, Johanna. (1999). Towards Gender Equality in the Palestinian Territories: A Profile of Gender Relations; Institute of Women's Studies, Birzeit University.
- Asem, Khalil. (2009). 'Family Unification of Residents in the Occupied Palestinian Territory', CARIM-AS 2009/19; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2008.
- Asem, Khalil. (2008). 'The Circulation of Palestinian Refugees and Migrants', CARIM-AS 2008/33; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2008.
- Amnesty International. (2007). *Israel/Occupied Palestinian Territory: Right to Family Life Denied. Foreign Spouses of Palestinians Barred*. Website: <http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ENGMDE150182007?open&of=ENG-ISR>: 16 June 2009
- B'Tselem. (2008). 'The Prohibition of Family Unification in the Occupied Territories'. Website: http://www.btselem.org/english/family_separation/index.asp: 16 June 2009.
- B'Tselem. (2006) 'Perpetual Limbo. Israel's Freeze on Unification of Palestinian Families in the Occupied Territories'. Website: www.btselem.org/Download/200607_Perpetual_Limbo_Eng.doc: 16 June 2009.
- Asem, Khalil . (2009). 'Family Unification of Residents in the Occupied Palestinian Territory', CARIM-AS 2009/19; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2008.
- Asem, Khalil. (2008). 'The Circulation of Palestinian Refugees and Migrants', CARIM-AS 2008/33; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute, 2008.
- Giacaman, Rita, and Johnson, Penny. (2002) *Inside Palestinian Households. Initial Analysis of a Community-based Household Survey*. Institute of Women's Studies in cooperation with the Institute of Community and Public Health, Birzeit University.
- Hilal, Jamil. (2007). 'Assessing the Impact of Migration on Palestinian Society in the West Bank and in Gaza', CARIM RR- 2007/02; Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI), European University Institute.

ملحق رقم (1): استمارة البحث الميداني



Birzeit University

مركز دراسات التنمية

هاتف: 972 2 2982021 , فاكس: 972 2 2982160

<http://home.birzeit.edu/cds/>

[cgs@birzeit.edu](mailto:cds@birzeit.edu)

التحديات التي تواجه الأسرة فيما يتعلق بالإقامة

الجزء الأول: أسئلة خلفية	
الجنس	
1. ذكر	2. أنثى
<input type="checkbox"/> S1	
العمر:	
<input type="checkbox"/> S2	
عمر الزوج/ة:	
<input type="checkbox"/> S3	
(للمتزوجين/ات). كم عمر زواجكم:	
<input type="checkbox"/> S4	
المحافظة	
1. القدس	2. رام الله
3. بيت لحم	4. الخليل
5. نابلس	6. طولكرم
7. جنين	8. قلقيلية
9. طوباس	10. أريحا والأغوار
11. سلفيت	12. شمال غزة
13. غزة	14. الوسطى
15. خان يونس	16. رفح
<input type="checkbox"/> S5	
الحالة الزوجية	
1. متزوج/ة	2. أعزب/ة
3. أرمل/ة	4. مطلق/ة
5. منفصل/ة	6. مخطوب/ة
<input type="checkbox"/> S6	
المستوى التعليمي	
1. أمي	2. ابتدائي
3. إعدادي	4. ثانوي
5. دبلوم	6. بكالوريوس فأعلى
<input type="checkbox"/> S7	
المستوى التعليمي للشريك/ة:	
1. أمي	2. ابتدائي
3. إعدادي	4. ثانوي
5. دبلوم	6. بكالوريوس فأعلى
<input type="checkbox"/> S8	
الحالة العملية	
1. أعمل حالياً بوقت كامل	2. أعمل حالياً بوقت جزئي
3. متفرغ للدراسة	4. لا أعمل ولا أبحث عن عمل
5. أبحث عن عمل	6. متفرغ/ة لأعمال المنزل
7. متقاعد	8. عاجز عن العمل
9. غير ذلك (حدد	
<input type="checkbox"/> S9	
الحالة العملية للشريك	
1. أعمل حالياً بوقت كامل	2. أعمل حالياً بوقت جزئي
3. أبحث عن عمل	4. لا أعمل ولا أبحث عن عمل
5. أبحث عن عمل	6. متفرغ/ة لأعمال المنزل
7. متقاعد	8. عاجز عن العمل
9. غير ذلك (حدد	
<input type="checkbox"/> S9a	



الرجاء تحديد مكان سكن الاعتيادي:	
S10	1. القدس 2. داخل الخط الأخضر 3. الضفة الغربية 4. قطاع غزة 5. خارج فلسطين حدد/ي
S11	أين تسكن/ي حالياً (بالدقة)؟ 1. المدينة 2. القرية 3. الخيم
S12	هل تسكنون في بيت: 1. مستأجر 2. ملك 3. لأحد الأقارب 4. غير ذلك
S13	كيف تقيمون وضعكم الاقتصادي الحالي؟ 1. جيد جدا 2. جيد 3. متوسط 4. سيء 5. سيء جدا
S14	إلى أي درجة تعتبرون دخلكم الحالي قادر على تلبية متطلباتكم واحتياجاتكم؟ 1. كامل 2. غالبا 3. متوسط 4. قليلا 5. لا يلبي متطلباتنا أبدا
S15	كيف تتدبر الأسرة أمورها المعيشية حالياً؟ 1. نعم 2. لا 3. لا ينطبق S15 ₁ الزوج يعمل. S15 ₂ الزوجة تعمل. S15 ₃ مساعدة من الأقارب. S15 ₄ مخصصات حكومية فلسطينية. S15 ₅ مخصصات حكومية إسرائيلية للطرف الأسري الذي يحمل وثائق إسرائيلية. S15 ₆ أحد الأبناء أو أكثر يعمل. S15 ₇ غير ذلك حدد

S16 الرجاء تحديد نوع الهوية/ الجنسية التي يحملها كل من أفراد الأسرة						
لا يحمل أي نوع من الجنسيات أو الوثائق	جنسية أجنبية	الجنسية الأردنية	وثيقة سفر مصرية أو غيرها من الوثائق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين	الهوية الإسرائيلية	هوية السلطة الفلسطينية	
						الزوج
						الزوجة
						الأبناء
						عدد الأبناء لكل خيار
الجزء الثاني: العلاقات الزوجية والأسرية						
S17	قبل الزواج. أي حين التقدم للزواج. هل أثار اختلاف نوع الهوية أو مكان الإقامة مشاكل لدى العائلة؟ 1. نعم 2. لا					
S18	ما نوع الاعتراضات العائلية على هذا الزواج؟ 1. نعم 2. لا S18 ₁ معرفة العائلة بالمشاكل الناجمة عن عدم الإقامة. S18 ₂ اعتراضات تتعلق بالطبقة أو المستوى الاجتماعي. S18 ₃ غير ذلك. حدد/ي					

<p>كيف تم التغلب على هذه المشاكل؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p> <p>من خلال الحوار والإقناع. S19₁</p> <p>الوساطة من الأقارب أو الأصدقاء. S19₂</p> <p>الزواج بدون موافقة الأهل. S19₃</p> <p>غير ذلك، حددي/..... S19₄</p>	<p>S19</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>ما هي الصعوبات التي واجهتكم في تسجيل الزواج؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p> <p>رفض إسرائيلي لتسجيلهم في سجلها المدني. S20₁</p> <p>المماطلة من طرف إسرائيل. S20₂</p> <p>تسجيلهم في دوائر السلطة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بذلك. S20₃</p> <p>صعوبات مالية. تتعلق بالضرائب الإسرائيلية كالأرثونة والتأمين الوطني. S20₄</p> <p>عدم التمكن من تسجيل الزواج لعدم وجود عنوان داخل القدس والخط الأخضر. S20₅</p>	<p>S20</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>هل تعيش الزوجة والزوج والأبناء في نفس المنزل؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S21</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>في حال عدم العيش في المنزل ذاته، الرجاء تحديد أين يسكن/ يعيش كل من أفراد الأسرة؟</p> <p>1. الزوج:.....</p> <p>2. الزوجة:.....</p> <p>3. الأبناء:.....</p>	<p>S22</p> <p><input type="checkbox"/></p>
الجزء الثالث: إجراءات لم الشمل	
<p>هل حملون تصريح للإقامة، أو زيارة القدس، أو مناطق الخط الأخضر، أو تصاريح للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟</p> <p>1. نعم نحمل تصريح يتم تجديده دورياً. 2. لا نحمل تصريح. 3. أحياناً نحصل على تصريح.</p>	<p>S23</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>لمن يعانون نتيجة وضع القدس: في حال حصولكم على تصريح لزيارة القدس، هل اضطررتم لمخالفة فترة التصريح، والبقاء في القدس لمدة طويلة؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S24</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>لمن يعانون نتيجة وضع غزة/ الضفة: في حال حصولكم على تصريح للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، هل اضطررتم لمخالفة فترة التصريح، والبقاء حيثما انتقلتم لفترة طويلة؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S25</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>في حال كانت الإجابة نعم كم الفترة التي اضطررتم للإقامة متجاوزين فترة التصريح، دون أن تنتقلون؟ (الرجاء تحديد الفترة بالأشهر).</p>	<p>S26</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>ما هو أهم تأثير ذلك عليكم، وباختصار؟.....</p>	<p>S27</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>هل تم السير في إجراءات لم الشمل؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S28</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>إن كانت إجابتكم لا، الرجاء تحديد السبب الرئيسي؟.....</p>	<p>S29</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>إن كان الإجابة نعم، منذ متى (بالسنوات)؟.....</p>	<p>S30</p> <p><input type="checkbox"/></p>

الجزء الرابع: تبعات تشتت الأسرة

<p>S31 في حال وجود أحد مكونات الأسرة خارج مكان السكن نتيجة المنع الإسرائيلي لحرية السكن والتنقل. كيف يتم التواصل الأسري؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p> <p>S31₁ من خلال وسائل الاتصال التلفوني. S31₂ من خلال الإنترنت. S31₃ من خلال الرسائل البريدية. S31₄ من خلال السفر والالتقاء لأيام معينة في مكان سهل وصول الطرفين إليه. S31₅ من خلال وجود منزل داخل مناطق الضفة والآخر إما في إسرائيل أو القدس. S31₆ غير ذلك. (حدد/ي):</p>	<p>S31</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S32 في حال فرقت الظروف بين أفراد الأسرة. منذ متى لم يجتمع أفرادها في نفس المكان (بالسنوات)؟</p>	<p>S32</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S33 ما هو الظرف الرئيسي لعدم تمكن الأسرة من الاجتماع؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p> <p>S331 الزوج يعيش خارج الأراضي الفلسطينية ولا يحمل هوية أو تصريح زيارة. S332 الزوجة تعيش خارج الأراضي الفلسطينية ولا تحمل هوية أو تصريح زيارة. S333 الأبناء أو أحدهم يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية ولا يحملون هوية أو تصريح زيارة. S334 نتيجة حصار قطاع غزة. أحد أفراد الأسرة موجود خارج القطاع ولا يستطيع العودة. S335 نتيجة الإجراءات الإسرائيلية حول القدس. استحالة دخول أحد أفراد العائلة من لا يحملون هوية مقدسية إليها. S336 غير ذلك. (حدد/ي):</p>	<p>S33</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S34 هل اضطرت الأسرة لتغيير مكان إقامتها نتيجة تشتت أفرادها؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S34</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S35 إذا كانت الإجابة (نعم). إلى أين توجهتم؟</p> <p>1. استأجرنا منزلاً في مدينة مجاورة. 2. اشترينا منزلاً جديداً في مكان آخر. 3. سكننا بشكل مؤقت عند أقارب لنا في مكان آخر. 4. غير ذلك. (حدد/ي):</p>	<p>S35</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S36 إن كانت الإجابة (نعم). نتيجة ماذا تم التغيير؟</p> <p>1. بسبب الجدار 2. بسبب موضوع الهوية المقدسية 3. احد الزوجين يحمل هوية إسرائيلية والآخر ممنوع من الإقامة في إسرائيل 4. الانتقال لمناطق السلطة سعياً وراء العمل أو الأمان</p>	<p>S36</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>S37 أي من الخسائر التالية التي أصابت الأسر نتيجة التشتت؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p> <p>S37₁ فقدان مصادر الرزق مثل فقدان الأراضي الواقعة خلف الجدار أو مصادرتها. S37₂ فقدان العمل داخل الخط الأخضر أو القدس. S37₃ الاضطرار لإغلاق مشروع أو محل أو غيرها من مصادر العمل. S37₄ خسارة الأبناء لمدارسهم. S37₅ خسارة الوظيفة. S37₆ خسارة التأمين الصحي. أو أي خدمات اجتماعية أخرى. S37₇ غير ذلك. (حدد/ي):</p>	<p>S37</p> <p><input type="checkbox"/></p>



<p>الأدوار الخاصة بالنوع الاجتماعي. مدى انطباق الأوضاع التالية عليك (الرجاء الإجابة ما إذا كانت هذه الأوضاع حصلت بالنسبة للزوجة داخل أسرته)</p> <p>2. لا 1. نعم</p> <p>S38₁ زيادة القدرة على التحكم بالصرف. والتصرف بأموال الأسرة. S38₂ زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بأفراد الأسرة. S38₃ زيادة الاعتماد على النفس. S38₄ التعرض لمضايقات وخرشبات من المحيط. S38₅ القيام بمفردها بكافة الإجراءات والمعاملات الأسرية في الحيز العام. S38₆ تدخل المحيط العائلي في الأسرة.</p>	<p>S38</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>أين يقيم أهل الزوج؟</p> <p>1. الضفة الغربية 2. قطاع غزة 3. القدس 4. داخل الخط الأخضر 5. في الضفة الغربية داخل الجدار 6. في الخارج</p>	<p>S39</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>أين يقيم أهل الزوجة؟</p> <p>1. الضفة الغربية 2. قطاع غزة 3. القدس 4. داخل الخط الأخضر 5. في الضفة الغربية داخل الجدار 6. في الخارج</p>	<p>S40</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>منذ متى لم تلتق بأهل الزوجة؟</p> <p>1. التقت فيهم باستمرار لعدم وجود عوائق 2. لم التقت بهم منذ بدء مشكلة الإقامة 3. يوجد صعوبة في اللقاء نظراً لمشكلة الإقامة (الرجاء تحديد الفترة الزمنية لآخر لقاء:)</p>	<p>S41</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>منذ متى لم تلتق بأهل الزوج؟</p> <p>1. التقت فيهم باستمرار لعدم وجود عوائق 2. لم التقت بهم منذ بدء مشكلة الإقامة. 3. يوجد صعوبة في اللقاء نظراً لمشكلة الإقامة (الرجاء تحديد الفترة الزمنية لآخر لقاء:)</p>	<p>S42</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>نظراً لمشكلة الإقامة التي تعاني منها. هل سبق لأبنائكم لقاء أهل الزوجة؟</p> <p>1. نعم (الرجاء تحديد الفترة الزمنية لآخر لقاء (بالسنوات):) 2. لا</p>	<p>S43</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>نظراً لمشكلة الإقامة التي تعاني منها. هل سبق لأبنائكم لقاء أهل الزوج؟</p> <p>1. نعم (الرجاء تحديد الفترة الزمنية لآخر لقاء (بالسنوات):) 2. لا</p>	<p>S44</p> <p><input type="checkbox"/></p>
الجزء الخامس: التحديات الماثلة أمام الأبناء	
<p>هل واجهتكم صعوبات في تسجيل الأبناء؟</p> <p>1. نعم 2. لا</p>	<p>S45</p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>إذا كانت الإجابة «نعم» ما نوع هذه الصعوبات؟</p> <p>2. لا 1. نعم</p> <p>S46₁ رفض إسرائيلي لتسجيلهم في سجلها المدني. S46₂ المماطلة من طرف إسرائيل. S46₃ تسجيلهم في دوائر السلطة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بذلك. S46₄ صعوبات مالية. تتعلق بالضرائب الإسرائيلية كالأرثونة والتأمين الوطني. S46₅ عدم التمكن من تسجيل الأبناء لعدم وجود عنوان داخل القدس والخط الأخضر</p>	<p>S46</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>إن تم تسجيل الأبناء. أين تم تسجيلهم أخيراً؟</p> <p>1. لدى إسرائيل. 2. لدى السلطة الفلسطينية.</p>	<p>S47</p> <p><input type="checkbox"/></p>



S48		أين يتلقى أبناؤكم تعليمهم؟ 1. نعم 2. لا	<input type="checkbox"/>
S48 ₁	مدارس تابعة للسلطة الفلسطينية		<input type="checkbox"/>
S48 ₂	مدارس المعارف الإسرائيلية		<input type="checkbox"/>
S48 ₃	مدارس خاصة في مناطق السلطة		<input type="checkbox"/>
S48 ₄	مدارس وكالة الغوث		<input type="checkbox"/>
S49 ₅	مدارس خاصة في القدس أو داخل الخط الأخضر		<input type="checkbox"/>
S49		أين يتلقى أبناؤكم الرعاية الصحية؟ 1. نعم 2. لا	<input type="checkbox"/>
S49 ₁	مستشفيات حكومية إسرائيلية.		<input type="checkbox"/>
S49 ₂	مستشفيات حكومية فلسطينية.		<input type="checkbox"/>
S49 ₃	مستشفيات خاصة إسرائيلية.		<input type="checkbox"/>
S49 ₄	مستشفيات خاصة فلسطينية.		<input type="checkbox"/>
S50		نتيجة غياب الأب أو الأم عن المنزل، كيف انعكس ذلك على الأبناء؟ 1. فتور في العلاقة. 2. الاشتياق للأب أو الأم. 3. التعويض عن الطرف الغائب بالاعتماد أكثر على الطرف الحاضر.	<input type="checkbox"/>
S51 كيف تصنف علاقة كل من الزوج والزوجة بالأبناء			
علاقة برود	علاقة متوترة	علاقة ثقة وتعاون	
			الأم
			الأب
S52		نتيجة خبرتكم المعاشة فيما يتعلق بمشاكل لم الشمل/ الإقامة، هل تقبلون تزويج أحد أبنائكم الذكور أو الإناث من لديه مشكلة في الإقامة؟ 1. نعم 2. لا	<input type="checkbox"/>
S53		في حال كانت إجابتكم (نعم)، كيف تبررون ذلك؟	
S54		في حالة كانت إجابتكم (لا) كيف تبررون ذلك؟	
الجزء السادس: التحديات الاجتماعية والنفسية أمام الأسر المشتتة.			
S55		بالنسبة للزوجات (اللواتي لم يتمكن من العيش مع أزواجهن، أو العكس)، ما نوع الضغوطات الاجتماعية التي يتعرضن لها نتيجة غياب الزوج؟ 1. نعم 2. لا	<input type="checkbox"/>
S55 ₁	ضغوط وتدخلات من أهل الزوج		<input type="checkbox"/>
S55 ₂	نظرة المجتمع السلبية للنساء اللواتي يعشن بدون أزواجهن		<input type="checkbox"/>
S55 ₃	صعوبة متابعة شؤون الأبناء المختلفة (صحيا وتربويا وتعليميا...)		<input type="checkbox"/>
S55 ₄	التعرض للمضايقات نتيجة اضطرارها لمتابعة شؤون الإقامة وغيرها مع المؤسسات ذات العلاقة.		<input type="checkbox"/>
S55 ₅	تدخلات من نفس أهل الزوجة.		<input type="checkbox"/>

S56	بالنسبة للزوجة، هل خطرت ببالك احد القضايا التالية نتيجة الصعوبات التي تعيشها؟ 1. نعم 2. لا S56 ₁ الطلاق. S56 ₂ الندم على الزواج دون التفكير بالانفصال. S56 ₃ التصرف وتدبير شؤون الحياة وكأن الزوج غائب تماما. S56 ₄ الهجرة إلى الخارج.	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
S57	بالنسبة للزوج، هل خطرت ببالك احد القضايا التالية نتيجة الصعوبات التي تعيشها؟ 1. نعم 2. لا S57 ₁ الطلاق. S57 ₂ الندم على الزواج دون التفكير بالانفصال. S57 ₃ التصرف وتدبير شؤون الحياة وكأن الزوج غائب تماما. S57 ₄ الهجرة إلى الخارج.	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>
S58	نتيجة التباعد بين الزوجين، هل أحسستم بالقضايا التالية: 1. نعم 2. لا S58 ₁ فتور في العلاقة الزوجية. S58 ₂ وجود خلافات دائمة فيما يتعلق بالقضايا الحياتية. S58 ₃ قلة المشاركة في حل المشاكل.	<input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/> <input type="checkbox"/>

S59 التحديات النفسية التي تواجه أفراد الأسرة

الشعور بالغربة	الشعور بالوحدة والعزلة	الميل نحو العنف	الإحباط والياس	الحزن	الشعور بعدم الأمان	الشعور بالقلق		
							الزوج	
							الزوجة	
							الأبناء الذكور	
							البنات	
كيف تقيم مستوى رضاك عن نوعية الحياة اليومية التي تعيشها؟ 1. راض جدا 2. راض 3. راض إلى حد ما 4. غير راض 5. غير راض على الإطلاق							S60	<input type="checkbox"/>
هل تشعر بالأمان في حياتك اليومية؟ 1. نعم 2. على حد ما 3. لا							S61	<input type="checkbox"/>
ما مدى رضاك عن علاقاتك الشخصية؟ 1. راض جدا 2. راض 3. راض إلى حد ما 4. غير راض 5. غير راض على الإطلاق							S62	<input type="checkbox"/>
هل تلقيت دعما معنويا مناسباً من محيطك الاجتماعي؟ 1. نعم 2. على حد ما 3. لا							S63	<input type="checkbox"/>
هل أنت متفائل /ة بالنسبة لمستقبل الأسرة؟ 1. نعم 2. على حد ما 3. لا							S64	<input type="checkbox"/>
الجزء السابع: استراتيجيات الأسرة في التأقلم أو الخروج من المشكلة								
في الحالات الطارئة (كالولادة، أو وفاة قريب من الدرجة الأولى...)، كيف يتم التنقل إن اضطررتم لدخول إسرائيل أو القدس أو مناطق خلف الجدار؟ (اختيار واحد فقط) 1. استخدام هوية أحد الأقارب. 2. المغامرة والدخول بعيداً عن الجواز. 3. استخدام سيارة إسعاف أو تحويلات طبية. 4. الدخول والإقامة لفترة طويلة. 5. غير ذلك، حدد							S65	<input type="checkbox"/>



<p>في حال وصلتكم لقناعة بعدم إمكانية الحصول على لم الشمل ما هي البدائل الواقعية التي تميلون لتنفيذها؟</p> <p>1. الهجرة خارج البلاد.</p> <p>2. تغيير مكان السكن بشكل نهائي.</p> <p>3. الانفصال/ الطلاق.</p>	<p><input type="checkbox"/> S66</p>
<p>هل التجأت لمؤسسات لحل هذه المشكلة (مشكلة الإقامة أو لم الشمل)؟</p> <p>1. نعم</p> <p>2. لا</p>	<p><input type="checkbox"/> S67</p>
<p>إذا كانت الإجابة نعم، فما هي نوعية هذه المؤسسات؟</p> <p>1. نعم</p> <p>2. لا</p> <p>S68₁ مؤسسات حقوقية فلسطينية.</p> <p>S68₂ مؤسسات حقوقية إسرائيلية.</p> <p>S68₃ مؤسسات حكومية فلسطينية.</p> <p>S67₄ مؤسسات حكومية إسرائيلية.</p> <p>S67₅ القضاء الإسرائيلي.</p>	<p>S68</p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p> <p><input type="checkbox"/></p>
<p>هل تعتقد/ين أن المشكلة:</p> <p>1. في طريقها إلى الحل.</p> <p>2. الوضع سيبقى كما هو. وسنبحث عن وسائل للتكيف والتعايش مع الوضع القائم.</p> <p>3. الوضع غير واضح.</p>	<p><input type="checkbox"/> S69</p>
<p>ما هي أولوية الأسرة الرئيسية في المرحلة الحالية (أولوية واحدة فقط)؟</p> <p>1. جمع شمل الأسرة</p> <p>2. الحصول على عمل لأفراد الأسرة</p> <p>3. تعليم الأبناء</p> <p>4. تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة</p>	<p><input type="checkbox"/> S70</p>

ملحق رقم (2): (نتائج المسح، البيانات التفصيلية)

المجموع %		الجزء الأول: أسئلة خلفية
		الجنس:
38.4		1. ذكر
61.6		2. أنثى
		المحافظة:
28.8		1. القدس
3.6		2. رام الله
5.0		3. بيت لحم
7.6		4. الخليل
2.6		5. نابلس
3.3		6. طولكرم
6.0		7. جنين
3.3		8. قلقيلية
70.		9. طوباس
6.0		10. اريحا الاغوار
5.3		11. سلفيت
7.9		12. شمال غزة
5.0		13. غزة الوسطي
9.9		14. خانينونس
5.0		15. رفح
		الحالة الزوجية:
90.4		1. متزوج/ة
7.		2. أعزب/ة
4.6		3. أرمل/ة
2.0		4. مطلق/ة
1.3		5. منفصل/ة
1.0		6. مخطوب/ة
		المستوى التعليمي:
5.0		1. أمي
11.6		2. ابتدائي
19.2		3. إعدادي
22.8		4. ثانوي
15.2		5. دبلوم
26.2		6. بكالوريوس فأعلى



المستوى التعليمي للشريك/ة:	
4.0	1. أمي
10.4	2. ابتدائي
20.1	3. إعدادي
26.1	4. ثانوي
11.0	5. دبلوم
28.4	6. بكالوريوس فأعلى
الحالة العملية:	
32.1	1. أعمل حالياً بوقت كامل
13.2	2. أعمل حالياً بوقت جزئي
1.0	3. متفرغ للدراسة
6.0	4. لا أعمل حالياً، وابتحث عن عمل
1.3	5. لا اعمل ولا أبحث عن عمل
38.7	6. متفرغ/ة لأعمال المنزل
3.6	7. متقاعد
3.0	8. عاجز عن العمل
1.0	9. غير ذلك(حدد)
الحالة العملية للشريك:	
39.9	1. أعمل حالياً بوقت كامل
10.0	2. أعمل حالياً بوقت جزئي
1.3	3. متفرغ للدراسة
5.6	4. لا أعمل حالياً، وابتحث عن عمل
2.0	5. لا اعمل ولا أبحث عن عمل
25.9	6. متفرغ/ة لأعمال المنزل
4.3	7. متقاعد
4.0	8. عاجز عن العمل
7.0	9. غير ذلك(حدد)
الرجاء تحديد مكان سكن الاعتيادي:	
25.8	1. القدس
2.0	2. داخل الخط الأخضر
38.1	3. الضفة الغربية
27.5	4. قطاع غزة
6.6	5. خارج فلسطين. حددي/.....
أين تسكن/ي حالياً (بالدقة)؟	
52.6	1. المدينة
26.5	2. القرية
20.9	3. الخيم

هل تسكنون في بيت:	
29.2	1. مستأجر
58.5	2. ملك
7.3	3. لأحد الأقارب
5.0	4. غير ذلك
كيف تقيمون وضعكم الاقتصادي الحالي؟	
4.7	1. جيد جدا
28.3	2. جيد
43.7	3. متوسط
16.3	4. سيء
7.0	5. سيء جدا
إلى أي درجة تعتبرون دخلكم الحالي قادر على تلبية متطلباتكم واحتياجاتكم؟	
2.7	1. كامل
15.9	2. غالبا
43.9	3. متوسط
22.9	4. قليلا
14.6	5. لا يلبي متطلباتنا أبدا
كيف تدبر الأسرة أمورها المعيشية حاليا؟	
الزوج يعمل	
69.9	1. نعم
24.5	2. لا
5.6	3. لا ينطبق
الزوجة تعمل	
24.5	1. نعم
74.5	2. لا
1.0	3. لا ينطبق
مساعدة من الأقارب	
18.5	1. نعم
81.1	2. لا
3.	3. لا ينطبق
مخصصات حكومية فلسطينية	
7.3	1. نعم
92.1	2. لا
7.	3. لا ينطبق
مخصصات حكومية إسرائيلية للطرف الأسري الذي يحمل وثائق إسرائيلية	
23.2	1. نعم
63.9	2. لا
12.9	3. لا ينطبق



أحد الأبناء أو أكثر يعمل	
19.5	1. نعم
74.2	2. لا
6.3	3. لا ينطبق
الرجاء تحديد نوع الهوية/ الجنسية التي يحملها كل من أفراد الأسرة	
الزوج هوية السلطة الفلسطينية	
58.1	1. نعم
41.6	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوج الهوية الإسرائيلية	
13.5	1. نعم
86.1	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوج وثيقة سفر مصرية أو غيرها من الوثائق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين	
18.9	1. نعم
80.7	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوج الجنسية الأردنية	
12.8	1. نعم
86.8	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوج جنسية أجنبية	
4.7	1. نعم
94.9	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوج لا يحمل أي نوع من الجنسيات أو الوثائق	
1.0	1. نعم
98.9	2. لا
3.	3. لا ينطبق
الزوجة هوية السلطة الفلسطينية	
39.5	1. نعم
60.5	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الزوجة الهوية الإسرائيلية	
22.6	1. نعم
77.4	2. لا
0.0	3. لا ينطبق

الزوجة وثيقة سفر مصرية أو غيرها من الوثائق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين	
16.3	1. نعم
83.7	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الزوجة الجنسية الأردنية	
18.3	1. نعم
81.7	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الزوجة جنسية أجنبية	
7.6	1. نعم
92.4	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الزوجة لا يحمل أي نوع من الجنسيات أو الوثائق	
3.0	1. نعم
79.0	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الأبناء هوية السلطة الفلسطينية	
49.2	1. نعم
41.1	2. لا
9.7	3. لا ينطبق
الأبناء الهوية الإسرائيلية	
28.8	1. نعم
61.2	2. لا
10.0	3. لا ينطبق
الأبناء وثيقة سفر مصرية أو غيرها من الوثائق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين	
10.7	1. نعم
79.3	2. لا
10.0	3. لا ينطبق
الأبناء الجنسية الأردنية	
6.7	1. نعم
83.3	2. لا
10.0	3. لا ينطبق
الأبناء جنسية أجنبية	
5.7	1. نعم
84.3	2. لا
10.0	3. لا ينطبق

الأبناء لا يحمل أي نوع من الجنسيات أو الوثائق

4.7	1. نعم
85.3	2. لا
10.0	3. لا ينطبق

عدد الأبناء	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11
هوية فلسطينية	16.1	22.4	23.6	9.9	12.4	8.7	3.1	1.9	.6	.6	.6
هوية اسرائيلية	7.5	20.4	33.3	17.2	11.8	3.2	3.2	1.1	2.2		
وثيقة سفر مصرية	14.6	14.6	29.3	2.4	17.1	4.9	9.8	4.9			2.4
جنسية أردنية	7.1	28.6	35.7	7.1	7.1	3.6	10.7				
جنسية أجنبية	12.5	20.8	45.8	12.5	8.3						
لا أحمل أي هوية	24.0	16.0	44.0	4.0	12.0						

عدد الأبناء لكل جنس (الجنس)

الجزء الثاني: العلاقات الزوجية والأسرية

قبل الزواج، أي حين التقدم للزواج، هل أثار اختلاف نوع الهوية أو مكان الإقامة مشاكل لدى العائلة؟

27.8	1. نعم
71.9	2. لا
.3	3. لا ينطبق

لمعرفة العائلة بالمشاكل الناجمة عن عدم الإقامة.

83.3	1. نعم
16.7	2. لا
0.0	3. لا ينطبق

اعتراضات تتعلق بالطبقة أو المستوى الاجتماعي.

29.8	1. نعم
70.2	2. لا
0.0	3. لا ينطبق

كيف تم التغلب على هذه المشاكل؟

من خلال الحوار والإقناع.

80.7	1. نعم
19.3	2. لا
0.0	3. لا ينطبق

لوساطة من الأقارب أو الأصدقاء.

39.8	1. نعم
60.2	2. لا
0.0	3. لا ينطبق



لزواج بدون موافقة الأهل.	
9.6	1. نعم
90.4	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
ما هي الصعوبات التي واجهتكم في تسجيل الزواج؟	
رفض إسرائيلي لتسجيلهم في سجلها المدني	
26.6	1. نعم
66.4	2. لا
7.0	3. لا ينطبق
المماثلة من طرف إسرائيل.	
29.7	1. نعم
63.7	2. لا
6.7	3. لا ينطبق
تسجيلهم في دوائر السلطة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بذلك	
26.3	1. نعم
67.0	2. لا
6.7	3. لا ينطبق
صعوبات مالية، تتعلق بالضرائب الإسرائيلية كالأرنونة والتأمين الوطني.	
8.7	1. نعم
28.0	2. لا
9.3	3. لا ينطبق
عدم التمكن من تسجيل الزواج لعدم وجود عنوان داخل القدس والخط الأخضر.	
5.3	1. نعم
85.3	2. لا
9.3	3. لا ينطبق
هل تعيش الزوجة والزوج والأبناء في نفس المنزل؟	
45.2	1. نعم
54.8	2. لا

الجزء الثالث: إجراءات لم الشمل:	
هل تحملون تصاريح للإقامة، أو زيارة القدس، أو مناطق الخط الأخضر، أو تصاريح للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟	
15.6	1. نعم نحمل تصريح يتم تجديده دوريا.
62.4	2. لا نحمل تصريح.
22.0	3. أحيانا نحصل على تصريح.



لمن يعانون نتيجة وضع القدس: في حال حصولكم على تصريح لزيارة القدس. هل اضطررتم لخالفه فترة التصريح. والبقاء في القدس لمدة طويلة؟	
24.4	1. نعم
29.5	2. لا
45.6	3. لا ينطبق
لمن يعانون نتيجة وضع غزة/ الضفة: في حال حصولكم على تصريح للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. هل اضطررتم لخالفه فترة التصريح. والبقاء حيثما انتقلتم لفترة طويلة؟	
14.8	1. نعم
70.3	2. لا
14.8	3. لا ينطبق
في حال كانت الإجابة نعم كم الفترة التي اضطررتم للإقامة متجاوزين فترة التصريح. دون أن تتنقلون؟ (الرجاء تحديد الفترة بالأشهر).	
11.5	1. 1
3.8	2. 2
3.8	3. 3
7.7	4. 4
7.7	5. 5
3.8	6. 6
11.5	7. 7
7.7	8. 8
7.7	9. 13
3.8	10. 24
7.7	11. 36
3.8	12. 48
3.8	13. 60
7.7	14. 144
3.8	15. 168
هل تم السير في إجراءات لم التّشمل؟	
87.7	1. نعم
12.3	2. لا
إن كان الإجابة نعم. منذ متى (بالسنوات)؟	
.4	1. 1983
.8	2. 1985
2.8	3. 1989
.4	4. 1990
1.6	5. 1991
1.2	6. 1992
1.2	7. 1993
3.2	8. 1994

3.6	1995	.9
2.4	1996	.10
4.4	1997	.11
4.8	1998	.12
13.3	1999	.13
7.2	2000	.14
4.0	2001	.15
7.2	2002	.16
4.4	2003	.17
6.4	2004	.18
8.8	2005	.19
7.6	2006	.20
6.8	2007	.21
5.6	2008	.22
1.6	2009	.23

الجزء الرابع: تبعات تشتت الأسرة		
في حال وجود أحد مكونات الأسرة خارج مكان السكن نتيجة المنع الإسرائيلي لحرية السكن والتنقل. كيف يتم التواصل الأسري؟		
من خلال وسائل الاتصال التلفوني		
68.4		1. نعم
9.6		2. لا
21.9		3. لا ينطبق
من خلال الإنترنت		
28.2		1. نعم
49.8		2. لا
21.9		3. لا ينطبق
من خلال الرسائل البريدية.		
12.0		1. نعم
66.1		2. لا
21.9		3. لا ينطبق
من خلال السفر والالتقاء لأيام معينة في مكان سهل وصول الطرفين إليه.		
29.6		1. نعم
48.5		2. لا
21.9		3. لا ينطبق
من خلال وجود منزل داخل مناطق الضفة والآخر إما في إسرائيل أو القدس.		
12.3		1. نعم
65.4		2. لا
22.3		3. لا ينطبق

ما هو الظرف الرئيسي لعدم تمكن الأسرة من الاجتماع؟

الزوج يعيش خارج الأراضي الفلسطينية ولا يحمل هوية أو تصريح زيارة

20.4 1. نعم

53.6 2. لا

26.1 3. لا ينطبق

الزوجة تعيش خارج الأراضي الفلسطينية ولا تحمل هوية أو تصريح زيارة

17.1 1. نعم

56.8 2. لا

26.1 3. لا ينطبق

الأبناء أو أحدهم يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية ولا يحملون هوية أو تصريح زيارة

21.8 1. نعم

52.1 2. لا

26.1 3. لا ينطبق

نتيجة حصار قطاع غزة. أحد أفراد الأسرة موجود خارج القطاع ولا يستطيع العودة.

13.9 1. نعم

60.0 2. لا

26.1 3. لا ينطبق

نتيجة الإجراءات الإسرائيلية حول القدس. استحالة دخول أحد أفراد العائلة من لا يحملون هوية مقدسية إليها

17.9 1. نعم

55.7 2. لا

26.4 3. لا ينطبق

هل اضطرت الأسرة لتغيير مكان إقامتها نتيجة تشتت أفرادها؟

32.3 1. نعم

57.6 2. لا

10.1 3. لا ينطبق

إذا كانت الإجابة (نعم). إلى أين توجهتم

38.9 1. استأجرنا منزلاً في مدينة مجاورة.

13.7 2. اشترينا منزلاً جديداً في مكان آخر.

23.2 3. سكننا بشكل مؤقت عند أقارب لنا في مكان آخر.

24.2 4. غير ذلك. حدد/ي.

إن كانت الإجابة (نعم). نتيجة ماذا تم التغيير؟

2.1 1. بسبب الجدار.

20.2 2. بسبب موضوع الهوية المقدسية.

34.0 3. احد الزوجين يحمل هوية إسرائيلية والآخر ممنوع من الإقامة في إسرائيل.

21.3 4. الانتقال لمناطق السلطة سعياً وراء العمل أو الأمان.

22.3 5. غير ذلك



أي من الحسائر التالية التي أصابت الأسر نتيجة التشتت؟	
فقدان مصادر الرزق مثل فقدان الأراضي الواقعة خلف الجدار، أو مصادرتها	
9.4	1. نعم
73.5	2. لا
17.1	3. لا ينطبق
فقدان العمل داخل الخط الأخضر أو القدس	
8.5	1. نعم
74.4	2. لا
17.1	3. لا ينطبق
الاضطرار لإغلاق مشروع أو محل أو غيرها من مصادر العمل	
12.8	1. نعم
70.1	2. لا
17.1	3. لا ينطبق
خسارة الأبناء لمدرستهم	
14.5	1. نعم
67.9	2. لا
17.5	3. لا ينطبق
خسارة الوظيفة	
19.2	1. نعم
63.7	2. لا
17.1	3. لا ينطبق
خسارة التأمين الصحي، أو أي خدمات اجتماعية أخرى	
13.7	1. نعم
69.1	2. لا
17.2	3. لا ينطبق
الأدوار الخاصة بالنوع الاجتماعي. مدى انطباق الأوضاع التالية عليك(الرجاء الإجابة ما إذا كانت هذه الأوضاع حصلت بالنسبة للزوجة داخل أسرتهن)	
زيادة القدرة على التحكم بالصرف، والتصرف بأموال الأسرة	
44.4	1. نعم
46.5	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
زيادة القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بأفراد الأسرة	
53.8	1. نعم
37.1	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
زيادة الاعتماد على النفس.	
67.8	1. نعم
23.1	2. لا
9.1	3. لا ينطبق



التعرض لمضايقات وتخريشات من المحيط.	
30.8	1. نعم
60.1	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
القيام بمفردها بكافة الإجراءات والمعاملات الأسرة في الحيز العام.	
45.5	1. نعم
45.5	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
تدخل المحيط العائلي في الأسرة	
33.6	1. نعم
57.3	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
أين يقيم أهل الزوج؟	
37.3	1. الضفة الغربية
32.0	2. قطاع غزة
11.0	3. القدس
2.0	4. داخل الخط الأخضر
3.3	5. في الضفة الغربية داخل الجدار
14.3	6. في الخارج
أين يقيم أهل الزوجة؟	
19.6	1. الضفة الغربية
20.9	2. قطاع غزة
18.3	3. القدس
4.3	4. داخل الخط الأخضر
5.3	5. في الضفة الغربية داخل الجدار
31.6	6. في الخارج
منذ متى لم تلتق بأهل الزوجة؟	
41.9	1. التقت فيهم باستمرار لعدم وجود عوائق
14.4	2. لم التقت بهم منذ بدء مشكلة الإقامة
43.6	3. يوجد صعوبة في اللقاء نظرا لمشكلة الإقامة
منذ متى لم تلتق بأهل الزوج؟	
64.8	1. التقت فيهم باستمرار لعدم وجود عوائق
11.5	2. لم التقت بهم منذ بدء مشكلة الإقامة
23.7	3. يوجد صعوبة في اللقاء نظرا لمشكلة الإقامة
نظرا لمشكلة الإقامة التي تعانون منها. هل سبق لأبنائكم لقاء أهل الزوجة	
70.2	1. نعم
10.5	2. لا
5.8	3. لا ينطبق
13.6	4. يلتقون باستمرار

نظراً لمشكلة الإقامة التي تعاني منها، هل سبق لأبنائكم لقاء أهل الزوج؟	
58.7	1. نعم
15.9	2. لا
6.1	3. لا ينطبق
19.3	4. يلتقون باستمرار

الجزء الخامس: التحديات الماثلة أمام الأبناء	
هل واجهتكم صعوبات في تسجيل الأبناء؟	
44.4	1. نعم
46.2	2. لا
9.4	3. لا ينطبق
رفض إسرائيلي لتسجيلهم في سجلها المدني.	
53.8	1. نعم
37.8	2. لا
8.3	3. لا ينطبق
المماطلة من طرف إسرائيل.	
65.4	1. نعم
26.3	2. لا
8.3	3. لا ينطبق
تسجيلهم في دوائر السلطة الفلسطينية دون اعتراف إسرائيلي بذلك.	
28.8	1. نعم
62.8	2. لا
8.3	3. لا ينطبق
صعوبات مالية، تتعلق بالضرائب الإسرائيلية كالأرنونة والتأمين الوطني.	
22.4	1. نعم
66.7	2. لا
10.9	3. لا ينطبق
عدم التمكن من تسجيل الأبناء لعدم وجود عنوان داخل القدس والخط الأخضر	
9.0	1. نعم
80.8	2. لا
10.3	3. لا ينطبق
إن تم تسجيل الأبناء، أين تم تسجيلهم أخيراً؟	
43.4	1. لدى إسرائيل.
58.5	2. لدى السلطة الفلسطينية
7.1	3. لا ينطبق



أين يتلقى أبناؤكم تعليمهم؟	
مدارس تابعة للسلطة الفلسطينية	
44.5	1. نعم
45.3	2. لا
10.2	3. لا ينطبق
مدارس المعارف الإسرائيلية	
19.0	1. نعم
70.8	2. لا
10.2	3. لا ينطبق
مدارس خاصة في مناطق السلطة	
8.4	1. نعم
81.4	2. لا
10.2	3. لا ينطبق
مدارس وكالة الغوث	
21.9	1. نعم
67.9	2. لا
10.2	3. لا ينطبق
مدارس خاصة في القدس أو داخل الخط الأخضر	
7.7	1. نعم
82.1	2. لا
10.2	3. لا ينطبق
أين يتلقى أبناؤكم الرعاية الصحية؟	
مستشفيات حكومية إسرائيلية.	
29.8	1. نعم
64.9	2. لا
5.3	3. لا ينطبق
مستشفيات حكومية فلسطينية.	
47.7	1. نعم
47.0	2. لا
5.3	3. لا ينطبق
مستشفيات خاصة إسرائيلية.	
6.4	1. نعم
88.3	2. لا
5.3	3. لا ينطبق
مستشفيات خاصة فلسطينية.	
26.1	1. نعم
86.2	2. لا
5.7	3. لا ينطبق

نتيجة غياب الأب أو الأم عن المنزل. كيف انعكس ذلك على الأبناء؟	
15.4	1. فتور في العلاقة
33.8	2. الاشتياق للأب أو الأم
30.7	3. التعويض عن الطرف الغائب بالاعتماد أكثر على الطرف الحاضر
20.2	4. لا ينطبق
كيف تصنف علاقة كل من الزوج والزوجة بالأبناء	
علاقة ثقة وتعاون	
91.2	1. نعم
2.6	2. لا
6.2	3. لا ينطبق
علاقة متوترة	
9.5	1. نعم
81.6	2. لا
8.9	3. لا ينطبق
علاقة برود	
4.3	1. نعم
86.6	2. لا
9.1	3. لا ينطبق
كيف تصنف علاقة كل من الزوج والزوجة بالأبناء	
علاقة ثقة وتعاون	
72.0	1. نعم
18.1	2. لا
9.8	3. لا ينطبق
علاقة متوترة	
19.7	1. نعم
68.0	2. لا
12.3	3. لا ينطبق
علاقة برود	
22.8	1. نعم
64.5	2. لا
12.7	3. لا ينطبق
ضغوط وتدخلات من أهل الزوج	
29.1	1. نعم
45.3	2. لا
16.6	3. لا ينطبق
نظرة المجتمع السلبية للنساء اللواتي يعشن بدون أزواجهن	
43.7	1. نعم
39.7	2. لا
16.6	3. لا ينطبق



صعوبة متابعة شؤون الأبناء المختلفة (صحيا وتربويا وتعليميا...)	
51.6	1. نعم
31.1	2. لا
17.2	3. لا ينطبق
التعرض للمضايقات نتيجة اضطرارها لمتابعة شؤون الإقامة وغيرها مع المؤسسات ذات العلاقة.	
37.7	1. نعم
45.7	2. لا
16.6	3. لا ينطبق
تدخلات من نفس أهل الزوجة.	
39.3	1. نعم
44.1	2. لا
16.6	3. لا ينطبق
بالنسبة للزوجة، هل خطرت ببالك احد القضايا التالية نتيجة الصعوبات التي تعيشها؟	
الطلاق.	
14.7	1. نعم
84.6	2. لا
.7	3. لا ينطبق
أين يتلقى أبناؤكم الرعاية الصحية؟	
27.4	1. نعم
71.9	2. لا
.7	3. لا ينطبق
التصرف وتدبير شؤون الحياة وكأن الزوج غائب تماما.	
38.9	1. نعم
60.4	2. لا
.7	3. لا ينطبق
الهجرة إلى الخارج	
25.3	1. نعم
74.0	2. لا
.7	3. لا ينطبق
بالنسبة للزوج، هل خطرت ببالك احد القضايا التالية نتيجة الصعوبات التي تعيشها؟	
الطلاق.	
12.0	1. نعم
87.2	2. لا
.7	3. لا ينطبق
الندم على الزواج دون التفكير بالانفصال.	
17.5	1. نعم
81.8	2. لا
.7	3. لا ينطبق

التصرف وتديبر شؤون الحياة وكأن الزوج غائب تماما.	
29.9	1. نعم
69.3	2. لا
.7	3. لا ينطبق
الهجرة إلى الخارج	
30.3	1. نعم
69.0	2. لا
.7	3. لا ينطبق
الزواج بامرأة أخرى	
17.7	1. نعم
82.3	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
نتيجة التباعد بين الزوجين. هل أحسستم بالقضايا التالية:	
فتور في العلاقة الزوجية.	
36.9	1. نعم
50.0	2. لا
13.1	3. لا ينطبق
وجود خلافات دائمة فيما يتعلق بالقضايا الحياتية	
31.0	1. نعم
56.0	2. لا
13.1	3. لا ينطبق
قلة المشاركة في حل المشاكل	
43.7	1. نعم
43.3	2. لا
13.1	3. لا ينطبق
التحديات النفسية التي تواجه أفراد الأسرة	
الشعور بالقلق (الزوج).	
78.2	1. نعم
26.0	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الشعور بعدم الأمان (الزوج).	
51.7	1. نعم
45.5	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الحزن (الزوج).	
56.5	1. نعم
40.8	2. لا
2.7	3. لا ينطبق



إحباط واليأس (الزوج).	
47.9	1. نعم
49.3	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الميل نحو العنف (الزوج).	
28.4	1. نعم
68.8	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الشعور بالوحدة والعزلة (الزوج).	
46.2	1. نعم
51.0	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الشعور بالغيرة (الزوج).	
46.6	1. نعم
50.7	2. لا
2.7	3. لا ينطبق
الشعور بالقلق (الزوجة).	
27.2	نعم
21.8	لا
0.0	لا ينطبق
الشعور بعدم الأمان (الزوجة).	
68.9	1. نعم
31.1	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الحزن (الزوجة).	
65.5	1. نعم
34.5	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
إحباط واليأس (الزوجة).	
56.3	1. نعم
43.7	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الميل نحو العنف (الزوجة).	
31.1	1. نعم
68.9	2. لا
0.0	3. لا ينطبق

الشعور بالوحدة والعزلة (الزوجة).	
56.7	1. نعم
43.3	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الشعور بالغيرة (الزوجة).	
50.5	1. نعم
49.5	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
الشعور بالقلق (الأبناء).	
53.3	1. نعم
34.1	2. لا
12.7	3. لا ينطبق
الشعور بعدم الأمان (الأبناء).	
49.4	1. نعم
37.6	2. لا
12.9	3. لا ينطبق
الحزن (الأبناء).	
44.1	1. نعم
43.0	2. لا
13.0	3. لا ينطبق
لإحباط واليأس (الأبناء).	
37.0	1. نعم
50.0	2. لا
13.0	3. لا ينطبق
الميل نحو العنف (الأبناء).	
43.1	1. نعم
53.0	2. لا
13.0	3. لا ينطبق
الشعور بالوحدة والعزلة (الأبناء).	
32.2	1. نعم
54.8	2. لا
13.0	3. لا ينطبق
الشعور بالغيرة (الأبناء).	
35.2	1. نعم
51.9	2. لا
13.0	3. لا ينطبق



الشعور بالقلق (البنات).	
55.6	1. نعم
28.6	2. لا
15.7	3. لا ينطبق
الشعور بعدم الأمان (البنات).	
56.7	1. نعم
26.7	2. لا
16.7	3. لا ينطبق
الحزن (البنات).	
50.4	1. نعم
33.7	2. لا
15.9	3. لا ينطبق
لإحباط واليأس (البنات).	
40.9	1. نعم
42.6	2. لا
16.6	3. لا ينطبق
الميل نحو العنف (البنات).	
26.8	1. نعم
56.1	2. لا
17.1	3. لا ينطبق
الشعور بالوحدة والعزلة (البنات).	
40.5	1. نعم
42.7	2. لا
16.8	3. لا ينطبق
الشعور بالغيرة (البنات).	
37.0	1. نعم
46.0	2. لا
17.0	3. لا ينطبق
كيف تقيم مستوى رضاك عن نوعية الحياة اليومية التي تعيشها؟	
1.3	1. راض جدا
21.6	2. راض
33.9	3. راض إلى حد ما
29.6	4. غير راض
13.6	5. غير راض على الإطلاق
هل تشعر بالأمان في حياتك اليومية؟	
13.2	1. نعم
50.0	2. على حد ما
36.8	3. لا

ما مدى رضاك عن علاقاتك الشخصية؟	
15.9	1. راض جدا
36.1	2. راض
27.8	3. راض إلى حد ما
17.2	4. غير راض
3.0	5. غير راض على الإطلاق
هل تلقيت دعما معنويا مناسباً من محيطك الاجتماعي؟	
30.1	1. نعم
45.4	2. على حد ما
24.5	3. لا
هل أنت متفائل/ة بالنسبة لمستقبل الأسرة؟	
31.5	1. نعم
40.7	2. على حد ما
27.8	3. لا
في الحالات الطارئة (كالولادة، أو وفاة قريب من الدرجة الأولى...)، كيف يتم التنقل إن اضطررت لدخول إسرائيل أو القدس أو مناطق خلف الجدار؟ (اختيار واحد فقط)	
11.0	1. استخدام هوية أحد الأقارب
9.6	2. المغامرة والدخول بعيداً عن الحواجز
12.1	3. استخدام سيارة إسعاف أو تحويلات طبية
13.2	4. الدخول والإقامة لفترة طويلة
41.9	5. غير ذلك، حدد
21.1	6. غير مسموح دخول إسرائيل
في حال وصلتكم لقناعة بعدم إمكانية الحصول على لم الشمل ما هي البدائل الواقعية التي تملكون لتنفيذها؟	
31.1	1. الهجرة خارج البلاد
36.9	2. تغيير مكان السكن بشكل نهائي
8.2	3. الانفصال/ الطلاق
23.9	4. غير ذلك
هل التجأت لمؤسسات لحل هذه المشكلة (مشكلة الإقامة أو لم الشمل)؟	
69.7	1. نعم
30.3	2. لا
0.0	3. لا ينطبق
إذا كانت الإجابة نعم، فما هي نوعية هذه المؤسسات؟	
مؤسسات حقوقية فلسطينية.	
47.1	1. نعم
52.9	2. لا
0.0	3. لا ينطبق



مؤسسات حقوقية إسرائيلية.		
45.2		1. نعم
54.8		2. لا
0.0		3. لا ينطبق
مؤسسات حكومية فلسطينية.		
53.8		1. نعم
46.2		2. لا
0.0		3. لا ينطبق
مؤسسات حكومية إسرائيلية		
42.4		1. نعم
57.6		2. لا
0.0		3. لا ينطبق
القضاء الإسرائيلي		
21.9		1. نعم
78.1		2. لا
0.0		3. لا ينطبق
هل تعتقد/ين أن المشكلة:		
26.8		1. في طريقها إلى الحل.
20.5		2. الوضع سيبقى كما هو. وسنبحث عن وسائل للتكيف والتعايش مع الوضع القائم
52.6		3. الوضع غير واضح.
ما هي أولوية الأسرة الرئيسية في المرحلة الحالية (أولوية واحدة فقط)؟		
70.5		1. جمع شمل الأسرة
3.6		2. الحصول على عمل لأفراد الأسرة
14.6		3. تعليم الأبناء
9.6		4. تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة
1.7		5. أخرى
الشركاء	المجيبين	الفئة العمرية
5.5	3.5	1. 25-18
47.1	47.4	2. 40-26
31.5	30.1	3. 55-41
	15.89	4. فوق 55 عام
النسبة	عمر الزواج	
16.3	1. 5-1	
23.7	2. 10-6	
27.5	3. 20-11	
32.5	4. فوق 20 عام	

